نموذج رقم (1)

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

المحددات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية

دراسة قياسية (1995-2012)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب: مها محمدنافذ بهلول

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 7/7/2015

الجامعة الإسلامية ـ غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

المحددات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية

دراسة قياسية (1995-2012)

The Economic Determinants of Unemployment in the Palestinian Territories

Econometric Study 1995 – 2012

إعداد الطالبة

مها محمدنافذ مشهور بهلول

إشراف

أ. د. محمد إبراهيم مقداد **أ. د. سمير خالد صافي**

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية

1436هـ – 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم.. ج س. غ/35/..... Ref

التاريخ 2015/06/03م Date.....

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ مها محمد نافذ مشهور بهلول لنيل درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

المحددات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية

دراسة قياسية (1995 - 2012)

The Economic Determinants of Unemployment in Palestinian Territories Econometric Study 1995 - 2012

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 16 شعبان 1436هـ، الموافق 2015/06/03م الساعة العاشرة والنصف صباحاً بمبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمد إبراهيم مقداد	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. سمير خالد صافي	مشرفاً	.....
د. خليل أحمد النمروطي	مناقشاً داخلياً	.....
د. نسيم حسن أبو جامع	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية *التجارة*/قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

الآية القرآنية

وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ
نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ
سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ (87)
فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي
الْمُؤْمِنِينَ (88)

سورة الأنبياء

الإهداء

إلى قرة العين.... إلى من جعلت الجنة تحت قدميها .... إلى التي حرمت نفسها وأعطتني، ومن نبع حنانها سقتني.... إلى من وهبتني الحياة، منحتني الحب والحنان، إلى تلك المرأة العظيمة.... صديقتي وحبيبتي أمي الحنونة.

إلى كل ابتسامة حفرت في قلبي قبل أن ترسم على شفاهي، إلى من أبصرت بأحداقهم ضوء النهار، إلى من شاركوني أحزاني وأفراحي، وكانوا وما زالوا إلى عهوداً في مشواري، إلى من ملأوا قلبي خيراً ودربي وردا إخوتي وأخواتي الأعزاء، لكم مني محبتي واحترامي.

لأنها فارقتنا قبل هذه اللحظة بسنوات، لأنني فارقتها قبل بداية المشوار بسنوات ولأنني افتقدها في هذه اللحظات أهدي روحها دعواتي وكل الذكريات إلى جدتي.

شكر وتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك.

من هنا لا يسعني إلا أن أسجد لله سبحانه وتعالى على أن وفقني في إتمام هذه الرسالة، فله الشكر أولاً وأخيراً.

وانطلاقاً من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه" فإنني أتقدم بخالص الشكر والدعاء إلى الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم مقداد والأستاذ الدكتور سمير خالد صافي اللذين تفضلا بقبولهما الإشراف على هذه الرسالة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور خليل النمروطي و الدكتور نسيم أبو جامع على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر المحددات الاقتصادية على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من 1995-2012 عبر استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف خصائص الظاهرة وجمع المعلومات عنها كذلك تحليل المعلومات والوثائق المتعلقة بها، كذلك استخدمت الباحثة المنهج القياسي لتحليل وتفسير أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدلات البطالة.

وخلصت الدراسة القياسية إلى مجموعة من النتائج تمثلت في وجود علاقة عكسية بين (معدل النمو الاقتصادي، نسبة الإنفاق الاستثماري، معدل التبادل التجاري) كمتغيرات مستقلة ومعدل البطالة كمتغير تابع، في حين أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية عموماً.

وقد فسرت المتغيرات المستقلة 60.8% من التغير الحاصل في معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية أما النسبة المتبقية 39.2% فترجع إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج أو إلى أخطاء في القياس أو المعاينة.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها فقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ربط مخرجات نظام التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل، وتوفير قاعدة بيانات حديثة لحجم العمالة التي يحتاجها القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى ذلك تسهيل مهام المستثمرين الفلسطينيين والأجانب وفق قوانين وشروط تتلاءم مع طبيعة مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية الاقتصادية والبيئية لإقامة مشاريع صناعية وزراعية وتجارية جديدة لاحتواء عدد كبير من العاطلين عن العمل، وأخيراً التركيز على تحسين تنافسية المنتجات المصنعة في الاقتصاد الفلسطيني، بهدف تحسين شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

Abstract

This study aims to assess the impact of economic determinants on unemployment rates in the Palestinian territories in the period of 1995 – 2012. The researcher used the descriptive analytical method to describe the characteristics, gather, and analyze all the information relating to such phenomenon. The researcher also used the econometric method to analyze and interpret the most prominent economic changes influencing unemployment rates.

The econometric study concluded with a set of outcomes which implied that there is a inverse relationship between (economic growth rates, investment expenditure rate, and terms of trade) as independent variables on one hand, and the unemployment rate as a dependent variable on the other hand. The outcomes showed that there is a positive relationship between the inflation rate and unemployment rate, where such relationship corresponds to the economic theory in general.

The independent variables interpreted 60.8% of the changes in unemployment rates in the Palestinian territories, while 39.2% of such changes were attributed to other factors which were either not included in the form or not related to sampling errors.

Based on the outcomes, the study drew up a number of recommendations, the most important of which are: there is a need to link the outputs of the university education system with the labor market needs, provide an updated database of the labor force required by the public and private sectors, facilitate the activities and tasks of the Palestinian and foreign investors in accordance with laws and conditions that are commensurate with the economic and environmental nature of the Palestinian authority territories to set up new industrial, agricultural and commercial projects to provide employment opportunities to the great number of unemployed individuals, and focus on improving the competitiveness of the locally manufactured products in order to improve the conditions of commercial exchange with the outside world.

فهرس المحتويات

الآية القرآنية..... I

الإهداء II

شكر وتقدير III

الملخص..... IV

Abstract..... V

فهرس المحتويات VI

فهرس الجداول VIII

فهرس الأشكال..... IX

قائمة الملاحق X

1. الفصل الأول الإطار العام للدراسة 1

1.1. مقدمة 2
1.2. مشكلة الدراسة 3
1.3. أهمية الدراسة 4
1.4. أهداف الدراسة 4
1.5. متغيرات الدراسة 5
1.6. الفرضية الرئيسة للدراسة: 6
1.7. منهجية الدراسة: 6
1.8. مصادر البيانات: 7
1.9. الدراسات السابقة: 8
1.10. التعقيب على الدراسات السابقة: 23
1.11. خاتمة الفصل الأول 24

2. الفصل الثاني الإطار المفاهيمي والمصطلحات المتعلقة بالبطالة 25

2.1. مقدمة: 26
2.2. تعريف البطالة: 26
2.3. قياس البطالة: 29
2.4. أسباب البطالة: 29
2.5. تدفقات داخل وخارج البطالة: 33
2.6. تقسيمات البطالة: 34
2.7. أنواع البطالة: 34
2.8. تكلفة ومخاطر البطالة: 42
2.9. آثار البطالة: 43
2.10. خاتمة الفصل الثاني: 46

3. الفصل الثالث البطالة في الفكر الاقتصادي 47

3.1. مقدمة: 48
3.2. البطالة في الفكر الاقتصادي التقليدي: 48
3.3. البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث: 57
3.4. خاتمة الفصل الثالث: 68

4. الفصل الرابع تحليل واقع البطالة في الأراضي الفلسطينية 69
4.1. مقدمة: 70
4.2. التطور التاريخي لمشكلة البطالة ومؤشرات البطالة الحالية: 70
4.3. عبء البطالة: 72
4.4. أنواع البطالة في الأراضي الفلسطينية: 79
4.5. خصائص البطالة في الأراضي الفلسطينية: 88
4.6. أسباب البطالة في الأراضي الفلسطينية: 89
4.7. سبل مواجهة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية: 91
4.8. خاتمة الفصل الرابع: 96
5. الفصل الخامس العلاقة بين البطالة ومتغيرات الدراسة 97
5.1. مقدمة: 98
5.2. النمو الاقتصادي 98
5.3. التضخم 107
5.4. الاستثمار 120
5.5. معدل التبادل الدولي (التجاري) 128
5.6. حجم المجتمع النشيط 138
5.7. خاتمة الفصل الخامس 145
6. الفصل السادس الدراسة القياسية لمشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية 146
6.1. مقدمة: 147
6.2. تعريف الاقتصاد القياسي: 147
6.3. منهجية البحث في الاقتصاد القياسي: 148
6.4. اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test): 154
6.5. اختبار التكامل المشترك(Cointegration Test): 155
6.6. نتائج تقدير النموذج القياسي: 158
6.7. تقييم جودة النموذج القياسي المقدر: 160
6.8. اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر: 164
6.9. خاتمة الفصل السادس: 166
7. الفصل السابع النتائج والتوصيات 167
7.1. النتائج: 168
7.2. التوصيات: 172
7.3. آفاق البحث: 174
قائمة المراجع 175
أولاً: الكتب 175
ثانياً: رسائل الماجستير والدكتوراه 177
ثالثاً: التقارير (الرسمية وغير الرسمية) 179
رابعاً: أوراق العمل 180
خامساً: المجلات العلمية 182
سادساً: المقابلات 184
سابعاً: الجرائد 184
ثامناً: المراجع باللغة الإنجليزية 184
تاسعاً: مواقع الانترنت 185
الملاحق 186

فهرس الجداول

جدول (4.1): معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية لسنوات مختارة 77

جدول (4.2): معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية لسنوات مختارة 78

جدول (4.3): معدل البطالة بين الخريجين المشاركين في القوى العاملة الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين حسب الجنس والمنطقة خلال الفترة 2003–2012: 83

جدول (5.1): الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للأراضي الفلسطينية ومعدل النمو الاقتصادي للفترة 1995–2012 102

جدول (5.2): تغير معدلات النمو وانخفاض نسب البطالة في دول G7 106

جدول (5.3): نسبة التكوين الرأسمالي من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني..... 124

جدول (5.4): عدد السكان ومعدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية 142

جدول (5.5): العلاقة بين البطالة والمحددات الاقتصادية..... 144

جدول (6.1): مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار 151

جدول (6.2): نتائج اختبار جذر الوحدة 155

جدول (6.3): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة 157

جدول (6.4): نتائج تقدير النموذج القياسي الأولي 158

جدول (6.5): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد استخدام AR(1) Method 159

جدول (6.6): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد استخدام AR(2) Method 160

جدول (6.7): يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF) 163

جدول (6.8): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد حذف المتغير L 163

جدول (6.9): نتائج تقدير النموذج القياسي بصورته النهائية..... 163

جدول (6.10): نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط بين حجم المجتمع النشيط ومعدل البطالة 164

فهرس الأشكال

شكل (2.1): تدفقات داخل وخارج البطالة 33

شكل (4.1): معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة والضفة الغربية خلال الفترة 1995-2012 71

شكل (4.2): معدل البطالة حسب الجنس خلال الفترة 1995-2012 73

شكل (4.3):معدل البطالة حسب المنطقة خلال الفترة 1995-2012 75

شكل (4.4): فجوة الطلب في الأراضي الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1995-2012: 81

شكل (4.5): التوزيع النسبي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والمستوطنات خلال الفترة 1995-2012..... 86

شكل (4.6): نسبة العاملين في الزراعة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2006-2012) بالأرباع..... 87

شكل (5.1): معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية للفترة 1995-2012 114

شكل (5.2): منحنى فيلبس 116

شكل (5.3): منحنى فيلبس في الأجل الطويل 120

شكل (5.4): حجم الصادرات والواردات وإجمالي الناتج المحلي الفلسطيني 135

شكل (5.5): معدل التبادل التجاري في الأراضي الفلسطينية..... 137

شكل (5.6): الإطار العام للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية 139

شكل (5.7): تطور القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية..... 141

شكل (6.1): القيم الحقيقية والقيم المقدرة..... 161

قائمة الملاحق

ملحق (1): البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة المستخدمة في تقدير النموذج القياسي 186
ملحق (2): الشكل الانتشاري بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة 187
ملحق (3): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة 189
ملحق (4): نتائج تقدير النموذج القياسي الأولي 190
ملحق (5): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد استخدام AR(1) Method 191
ملحق (6): نتائج اختبار LM لتحديد رتبة الارتباط الذاتي 191
ملحق (7): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد استخدام AR(2) Method 193
ملحق (8): نتائج اختبار (Jarque– Bera) للتوزيع الطبيعي 193
ملحق (9): نتائج اختبار (T) لاختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر 194
ملحق (10): نتائج اختبار استقلال حد الخطأ عن جميع قيم المتغيرات المستقلة 194
ملحق (11): نتائج اختبار(ARCH) لتجانس التباين 194
ملحق (12): نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)..... 195
ملحق (13): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد حذف المتغير L 195
ملحق (14): نتائج تقدير النموذج القياسي بصورته النهائية 196
ملحق (15): نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط بين حجم المجتمع النشيط ومعدل البطالة في الأراضي الفلسطينية: 196

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1. مقدمة

1.2. مشكلة الدراسة

1.3. أهمية الدراسة

1.4. أهداف الدراسة

1.5. متغيرات الدراسة

1.6. الفرضية الرئيسة للدراسة

1.7. منهجية الدراسة

1.8. مصادر البيانات

1.9. الدراسات السابقة

1.10. التعقيب على الدراسات السابقة

1.11. خاتمة الفصل الأول

1.1. مقدمة

تمثل ظاهرة البطالة واحدة من أكبر المشكلات التي تعترض سبيل التنمية على الصعد كافة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وهي بلا شك ظاهرة قديمة ولكنها اليوم أصبحت أشد خطورة من أي وقت مضى، بل أنها باتت إحدى أبرز المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدم أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث أو النامي فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة أيضاً. ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي توجد في الدول الغنية المتقدمة والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه، ويمكن القول بأن البطالة هي عبارة عن عملية اختلال للتوازن في سوق العمل بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل.

إن معرفة الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة شغلت الاقتصاديين مطولاً. فمنذ صدور النظرية العامة لكينز الذي عرف البطالة على أنها ناجمة عن قصور الطلب الفعال وبالتالي كونها ظاهرة لا طوعية، فإن الاقتصاديين منقسمون ما بين رأيه والمدرسة النيوكلاسيكية التي ترى أن سبب البطالة هو المستوى المرتفع للأجور الحقيقية، وأن الأسواق لها اتجاه نحو التوازن (تساوي العرض والطلب) وبالتالي فإن البطالة ظاهرة قصيرة الأجل وطوعية ناجمة عن انتقال الناس ما بين مناصب الشغل والبحث عن العمل (العباس، 2006، ص2).

إن أهمية دراسة وتحليل مشكلة البطالة لا يتمثل فقط في أهمية الموارد البشرية وكونها تحتل مكاناً مهماً، مثل الموارد الطبيعية ومثل الاحتياطات النفطية والفوائض المالية التي تختزنها الدول، وإنما ترجع إلى أهمية كون رأس المال البشري هو أساس التنمية، بالإضافة إلى الخطر الناجم عن التزايد المستمر في أعداد العاطلين عن العمل وما يمثله من مضاعفات في النتائج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ترافق حالة التعطل عن العمل، حيث تعد البطالة هي البيئة الخصبة والمواتية لنمو الجريمة والتطرف والعنف. كما أن انعدام الدخل الذي يعتبر مرادفاً للبطالة يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وزيادة عدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر وما يرافق ذلك من الأوضاع اللاإنسانية.

وكمختلف دول العالم تعد البطالة واحدة من المشاكل المزمنة والخطيرة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، فقد أصبحت مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وتعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية وعن خلل في السياسات الاقتصادية والهيكل الاقتصادي الفلسطيني، مما أدى الى آثار اجتماعية كبيرة إذ أن البطالة تعد آفة اجتماعية خطيرة تنخر الجسم الاقتصادي فهي تعني تعطيل قدراتنا، وهدر فرص استخدام طاقاتنا البشرية، وانخفاض معدلات النمو في اقتصادنا، وسوء توزيع الدخل بين مختلف الشرائح في شعبنا، وتراجع مستوى معيشتنا، وارتفاع نسب الفقر لدينا ولا يخفى علينا كل ما يترتب على ذلك من مشاكل وتعقيدات اجتماعية وربما سياسية.

وتشير لغة الأرقام على جسامة وكبر هذه المشكلة، فقد أشارت النتائج بأن معدل البطالة بلغ 23% خلال عام 2012 من مجموع المشاركين في القوى العاملة في فلسطين بواقع 19.0% في الضفة الغربية، و31.0% في قطاع غزة، وما يميز هذه البطالة تركزها في صفوف الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت النسبة 38.8% في الأراضي الفلسطينية بواقع 30.9% في الضفة الغربية، مقابل 55.1% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص 39).

وعلى ضوء هذا العرض فإن مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية ترتبط بجملة من المتغيرات الاقتصادية، سواء لجهة التأثر أو التأثير. بمعنى أن البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني تتأثر بجملة من المتغيرات والوقائع الاقتصادية، فيما تؤثر بالمتغيرات الاقتصادية وخاصة في الأداء الاقتصادي والنمو والفقر والتوزيع.

من هنا سعت الدراسة لمحاولة معرفة أهم المحددات الاقتصادية التي تؤثر على معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية، وذلك باستخدام النماذج الاقتصادية القياسية التي تكتسي أهمية بالغة في دراسة وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية للوصول إلى نتائج تفضي إلى تفسير مختلف المتغيرات محل الدراسة على أساس موضوعي غير متحيز.

1.2. مشكلة الدراسة

في ظل الظروف الراهنة للاقتصاد الفلسطيني، وبناء على المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية كيف يمكن تقدير نموذج قياسي لمحددات البطالة في الأراضي الفلسطينية؟

1.3. أهمية الدراسة

- إن الظاهرة الذي تناولتها الدراسة تعد من الظواهر الاقتصادية الخطيرة في جميع دول العالم بما فيها فلسطين، الأمر الذي يستلزم دراسة واقع هذه الظاهرة، وأبعادها المستقبلية إضافة إلى دراسة بعض العوامل التي تساهم في مكافحتها.
- السعي نحو الكشف عن حقيقة محددات ظاهرة البطالة لأثرها في المجتمع الفلسطيني بعامة وقطاع غزة بخاصة، ووضع النتائج والتوصيات التي يمكن أن تساعد متخذي القرار في معالجتها أو الحد منها.
- ندرة الدراسات القياسية التي تناولت المحددات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية مثل دافعاً للمبادرة بإجراء هذه الدراسة للوقوف على حقيقة أثر هذه الظاهرة على اقتصاد الأراضي الفلسطينية.
- من ناحية عملية فإن هذه الدراسة تعمل على تقديم معلومات ومقترحات وتوصيات يمكن الاستفادة منها لدى الجهات المختصة.

1.4. أهداف الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- تتبع واقع وتطور وأعباء مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية وذلك من خلال منظورين أولهما تحليلي وثانيهما عن طريق المعالجة القياسية.
- تحديد أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على معدلات البطالة وذلك بعمل دراسة قياسية لقياس وتكميم أهم محددات البطالة في الأراضي الفلسطينية في الفترة 1995-2012.
- محاولة إبراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، وكذلك دور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير بعض الظواهر الاقتصادية مثل ظاهرة البطالة.
- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية الاقتصادية.

1.5. متغيرات الدراسة

المتغير التابع:

معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية (حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية).

المتغيرات المستقلة:

- معدل النمو الاقتصادي.
- معدل التضخم.
- نسبة الإنفاق الاستثماري.
- معدل التبادل التجاري (TOT)
- حجم المجتمع النشيط.

1.5.1. النموذج القياسي

نستطيع كتابة دالة البطالة في الأراضي الفلسطينية كالتالي:

$$U = f(G, I, IN, T, L)$$

حيث:

Unemployment rate (U): معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية.

Economic growth rate (G): معدل النمو الاقتصادي.

Inflation rate (I): معدل التضخم.

Investment expenditure rate (IN): نسبة الإنفاق الاستثماري.

Terms of trade (T): معدل التبادل التجاري.

Active Population size (L): حجم المجتمع النشيط.

وهذا لا ينفي وجود متغيرات أخرى يمكن أن تؤثر في معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، إلا أن هذه المتغيرات يمكن إهمالها لقلة تأثيرها، أو لعدم وجود بيانات كافية لقياسها،

ويتم إجمالها في متغير واحد هو العنصر العشوائي (حد الخطأ)، وهذا يؤدي إلى إعادة صياغة النموذج القياسي بالشكل التالي:

$$U = f(G, I, IN, T, L) + \varepsilon$$

وبناء على ما سبق تصاغ دالة البطالة في الأراضي الفلسطينية على النحو التالي:

$$U_t = \beta_0 + \beta_1 G_t + \beta_2 I_t + \beta_3 IN_t + \beta_4 T_t + \beta_5 L_t + \varepsilon \qquad t = 1,2,3, \ldots\ldots,18$$

1.5.2. التوقعات القبلية للنموذج:

وفقاً للنظريات الاقتصادية والدراسات السابقة المتعلقة بالبطالة، فإن التوقعات المستقبلية لدالة البطالة كالتالي:

$$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4 < 0$$

$$\beta_5 > 0$$

1.6. الفرضية الرئيسة للدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرض العلمي الرئيسي التالي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين المحددات الاقتصادية للبطالة (معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، نسبة الإنفاق الاستثماري، معدل التبادل التجاري، حجم المجتمع النشيط) ومعدل البطالة في الأراضي الفلسطينية.

1.7. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجين أساسيين هما: المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، فاستخدم المنهج الوصفي التحليلي لوصف خصائص الظاهرة وجمع المعلومات عنها كذلك تحليل المعلومات والوثائق المتعلقة بها والذي تهدف الباحثة من خلاله إلى الوصف الموضوعي والمنظم للموضوع قيد الدراسة.

وفيما يتعلق بالمنهج القياسي قامت الباحثة ببناء نموذج انحدار متعدد باستخدام برنامج EViews، يعتمد على بيانات سلسلة زمنية سنوية للفترة 1995-2012، وذلك لتحليل وتفسير أهم

المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدلات البطالة من خلال تطبيق منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

1.8. مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات :

1.8.1. البيانات الأولية:

اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات الأولية تمثلت الأولى في قواعد البيانات غير المنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والثانية في إجراء مقابلات مع الشخصيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وقد تم استخدام هذا النوع من البيانات في التحليل الوصفي.

1.8.2. البيانات الثانوية:

استقيت مادة الدراسة من مصادر ثانوية متنوعة ومختلفة في معالجتها واهتماماتها والغايات التي وضعت من أجلها ومن أهمها:

1. النشرات الإحصائية

احتلت النشرات الإحصائية المرتبة الأولى في قائمة المصادر الثانوية التي استقيت منها مادة الدراسة، وتكمن أهميتها في صدورها عن مؤسسات رسمية اعتمدت في جمع بياناتها على المسوحات الميدانية، ومن أهمها النشرات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2. أوراق المؤتمرات:

احتلت أوراق المؤتمرات المرتبة الثانية في قائمة المصادر الثانوية التي استقيت منها مادة الدراسة وتكمن أهميتها في صدورها عن المؤتمرات التي نظمت لمعالجة ظاهرة البطالة، الأمر الذي زود الدراسة بمجموعة من الأفكار المتباينة إزاء ظاهرة البطالة في الدول النامية، بما فيها الوطن العربي ومنها على سبيل المثال لا الحصر أوراق المؤتمر الدولي حول "أزمة البطالة في الدول العربية" والذي عقد في القاهرة في الفترة 17-18 مارس 2008.

3. نشرات صندوق النقد الدولي:

احتلت نشرات صندوق النقد الدولي المرتبة الثالثة في قائمة المصادر الثانوية التي استقيت منها مادة الدراسة، وتكمن أهميتها في صدورها عن مؤسسة دولية محايدة تعنى بشؤون التنمية في

الدول النامية، بما فيها الوطن العربي بشكل عام والأراضي الفلسطينية بشكل خاص، الأمر الذي زود الدراسة ببيانات وآراء على درجة عالية من الأهمية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، النشرة الصادرة في ديسمبر 2012 والتي حملت عنوان الضفة الغربية وغزة: اتجاهات سوق العمل، النمو والبطالة.

ولتعزيز الدراسة في الجوانب النظرية راجعت الباحثة الكتب والمراجع والرسائل العلمية والمتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتطرق للبطالة ومفاهيمها، وأسبابها، وأنواعها، بالإضافة إلى دراسة هيكل الاقتصاد الفلسطيني، وذلك لرسم سياسات مناسبة تساهم في تقليل معدلات البطالة، وأية مراجع رأت الباحثة أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، و لجأت الباحثة للمصادر الثانوية في الدراسة، بهدف التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.

1.9. الدراسات السابقة:

لتحقيق أغراض الدراسة قامت الباحثة بجمع العديد من الدراسات السابقة من مصادرها المختلفة، حيث ركزت تلك الدراسات على مشكلة البطالة بشكل عام ومحدداتها الاقتصادية بشكل خاص.

وقد قسمت الباحثة تلك الدراسات إلى دراسات تطبيقية على المستوى المحلي والعربي والأجنبي، وقد بلغ عدد الدراسات المحلية 6 دراسات، والدراسات العربية 13 دراسة، في حين بلغ عدد الدراسات الأجنبية 5 دراسات، وتم عرض الدراسات وفقاً للتسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم.

1.9.1. الدراسات الفلسطينية:

1. شيخ العيد وبهدي (2012) "قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011"

حاولت الدراسة تقديم معالجة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، للفترة الممتدة بين سنتي 1996 و 2011، وذلك بالاعتماد على التحليل

الوصفي بالإضافة إلى تقدير نموذج يربط متغير البطالة مع الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأراضي الفلسطينية عامة، وفي الضفة الغربية، وقطاع غزة كل على حدة، لمعرفة مدى تحقق قانون OKUN في الواقع الاقتصادي الفلسطيني.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها اختلاف سلوك دالة البطالة في الضفة الغربية عن سلوك دالة البطالة في قطاع غزة، ووجود علاقة عكسية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والتغير في معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني ولكن بمعدلات مختلفة عن الاقتصاد الأمريكي، كذلك لاحظت الدراسة ارتباط الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية بالاحتلال الاسرائيلي أكثر من ارتباطه بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها إجراء مراجعة دقيقة وشاملة للاقتصاد الكلي الفلسطيني ولن يتم ذلك إلا بإجراء مصالحة وطنية فلسطينية، وإنهاء الانقسام الفلسطيني، مع الاحتفاظ بخصوصية كل من قطاع غزة، والضفة الغربية كل على حدة، وإيجاد سياسة مالية فلسطينية متكاملة للمنطقتين معاً بشكل متوازن.

2. أبو مدللة والأغا (2011) "ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتهما"

هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تفاقم معضلتي البطالة والفقر في فلسطين والتعرف على مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني في الحد من هذه الظاهرة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الجزء الأكبر من العاطلين عن العمل عمالة غير مهرة حيث تصل النسبة إلى 80%، في حين يشكل الحاصلين على دبلوم متوسط فأعلى 20%، في حين تصدرت قطاعات البناء والتشييد والزراعة والصيد والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية البطالة حيث شكلت 78% سواء من العاملين في إسرائيل أو الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأوصت الدراسة بأن تقوم منظمات المجتمع المدني بإعادة تأهيل العاطلين عن العمل وخاصة الشباب منهم لتأقلمهم مع التطور التكنولوجي الحاصل حالياً وتوفير طرق العمل اللائق والعناية بالتغذية والأمية والتدريب المهني وضعف الرعاية الصحية والعمل على توفير التكنولوجيا الجديدة للمؤسسات الصغيرة وإرشادهم لاستيعاب الصناعات الحرفية كطريق بديل لمن لم يتمكنوا من

مواصلة تعليمهم العام وكذلك توضيح ماهية السياسات الاستراتيجية المستخدمة في مكافحة الفقر والبطالة في قطاع غزة على المدى البعيد.

3. **شبانة (2008) "البطالة الفلسطينية في إطار المنظور الدولي: دراسة مقارنة"**

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع البطالة في فلسطين من المنظور الدولي من خلال تحليل ديناميكية سوق العمل بهدف اختبار جدوى المقارنات الدولية المستندة إلى المعيار الدولي لإحصاءات العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية، حيث ناقشت الدراسة سلوك القوى العاملة عبر الزمن من خلال متابعة الأفراد من حيث علاقتهم بسوق العمل، والتغيرات التي تطرأ عليها.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تتلخص في وجود دليل تجريبي على التكافؤ في سلوك العاطلين عن العمل في فلسطين مع بعض المجموعات الجزئية التي تصنفها منظمة العمل الدولية خارج القوى العاملة، مثل اليائسين، والذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل ولكنهم مستعدون للعمل إذا عرض عليهم، والذين لا يبحثون عن عمل بانتظار نتائج طلبات العمل التي قدموها، في حين أن كل هذه المجموعات تتكافأ في سلوكها مع الأفراد خارج سوق العمل في بريطانيا، مما يضع تساؤلاً كبيراً على إمكانيات مقارنة البطالة بين فلسطين ودول متقدمة من حيث تنظيم سوق العمل وبيئته القانونية.

وأوصت الدراسة بإعادة النظر في قابلية تطبيق معيار الأمم المتحدة كما هو لقياس البطالة في فلسطين، وضرورة أن يتضمن بعض الفئات التي تصنف تقليدياً في فئة الأفراد خارج القوى العاملة.

4. **معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" (2006) "البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، وخصائص المتعطلين عن العمل، والخيارات المتاحة لعلاجها.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تتمحور في عدم إمكانية التعويل أو الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي في المستقبل القريب ولا البعيد لتشغيل العمالة الفلسطينية.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات لتخفيف حدة البطالة منها العمل على بلورة سياسات اقتصادية لرفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني لاستيعاب كافة العاملين الجدد الذين يدخلون سوق العمل الفلسطيني لأول مرة، بالإضافة إلى التنسيق والتعاون التام مع القطاع الخاص الفلسطيني وإتاحة الفرصة له وتشجيعه على لعب دوره الفعال في مختلف أوجه السياسات الاقتصادية.

5. لبد (2004) "تحديات إسقاطات البطالة في الأراضي الفلسطينية"

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل والمحددات السكانية والاقتصادية التي تؤثر على حجم القوى العاملة ونسب المشاركة، ووضع الفرضيات اللازمة للوصول إلى الإسقاطات المستقبلية عنها، وذلك عبر تحديث إسقاطات العمالة والقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية لغاية 2010.

وعلى صعيد الاستنتاجات توصل الباحث إلى صعوبة تحديد معدلات واقعية للفترات المستقبلية، حيث أنها ستبقى رهينة للتطورات المستقبلية، وتبعاً للمستجدات السياسية والاقتصادية.

وهذا ما يعني أهمية التأكيد على عدم الاعتماد المطلق على إسقاطات القوى العاملة للفترات بعيدة المدى (التخطيط الاستراتيجي)، وإنما الاستفادة منها كسنوات أساس عند المقارنة.

6. شبانة والبرغوثي (1999) "البطالة في الأراضي الفلسطينية: المشكلة وآفاق الحل"

هدفت الدراسة إلى إبراز المؤشرات الحالية لسوق العمل الفلسطيني والسمات الأساسية للقوى العاملة الفلسطينية واحتياجات سوق العمل، كما ناقشت الدراسة موضوع الحراك في سوق العمل الفلسطيني والتغيرات التي تطرأ على وضع الأفراد وتصنيفاتهم حسب المركبات الأساسية لسوق العمل الفلسطيني والتنقل بين هذه المركبات عبر الزمن من خلال إجراء دراسة تتبعية للأفراد عبر دورات مسح القوى العاملة المتعاقبة خلال الفترة 1995-1998.

وأبرزت نتائج الدراسة وجود نمو ملحوظ في استقطاب قطاع الخدمات للقوى العاملة وتركز ذلك في أنشطة القطاع العام، كما أبرزت نتائج الدراسة تواضع استيعاب القطاعات الإنتاجية (القطاع الصناعي) من عرض القوى العاملة عند حدوث صدمات في سوق العمل، من ناحية أخرى أوضحت الدراسة وجود حراك نشط داخل مركبات القوى العاملة ضمن الأنشطة الاقتصادية وبشكل خاص ضمن أنشطة الزراعة والإنشاءات.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها أوصت الدراسة بعمل دراسات تفصيلية للطاقة الاستيعابية لسوق العمل على مستوى القطاع الواحد لتحديد عوامل الجذب والطرد والإمكانات المتاحة لاستيعاب العمالة على المستوى التفصيلي من النشاط الاقتصادي، لتحديد القطاعات الريادية بشكل دقيق ومفصل.

1.9.2. الدراسات العربية:

1. ادريوش (2013) "النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية"

هدفت الدراسة لمعرفة ما إذا كانت علاقة أوكن تنطبق على الاقتصاد الجزائري وفي حال وجود هذه العلاقة سيحاول الباحث إيجاد وتقدير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اللازم لتحقيق العمالة الكاملة.

وتوصلت الدراسة إلى أن علاقة أوكن لم تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري، إلا أن جميع الدراسات التطبيقية تشير إلى أن هناك ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وبالرغم من صحة هذه العلاقة على وجه العموم في كثير من الدول المتقدمة وكذلك بعض الدول الناشئة، إلا أن الدراسات التطبيقية الحديثة التي أجريت في عدد من الدول النامية والعربية على وجه الخصوص تشير إلى أن هذه العلاقة ليست مستقرة وقد تختلف من اقتصاد لآخر في الاتجاه والمقدار. حتى أن هذه العلاقة قد تتعرّض للتقلّب في اتجاهها ومقدارها في الاقتصاد نفسه من فترة زمنية إلى أخرى. وهو ما تم التوصّل إليه من خلال اختبار هذه العلاقة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

وعلى الرغم من المساهمة التي قدمت في هذه الدراسة والنتائج المحدودة التي تم التوصل إليها فقد أوصى الباحث بمزيد من البحث والتنقيب حول هذه العلاقة لما لها من أهمية في جانبها التطبيقي، بحيث يمكن لنتائج الدراسة التطبيقية أن تساهم في صياغة الاقتراحات المناسبة بخصوص وضع السياسات الاقتصادية السليمة لتحقيق الأهداف المسطرة في البلد.

2. ادريوش (2013) "إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل"

هدفت الدراسة إلى تقديم محاولة لتحليل إشكالية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2010.

كذلك تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية على التغير في معدلات البطالة في الجزائر.

وأشارت نتائج الدراسة بوجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل الاستثمار، ومعدل التبادل التجاري، في حين أظهر معدل النشاط الخام وجود أثر سلبي وغير معنوي على معدلات البطالة في الأجل الطويل.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها زيادة الطلب على العمالة من خلال تنشيط الاقتصاد والنمو كثيف العمل، بالإضافة إلى التنسيق بين العرض والطلب على العمالة من خلال إصلاح النظام التعليمي والتدريبي، وتطوير أداء سوق العمل عن طريق الحد من تجزئته وجموده، مع توفير حماية للعامل وأجر مقبول وتوفير ظروف عمل ملائمة.

3. عبد الغني وعبد الرحمن (2012) "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008"

تناولت الدراسة مشكلة البطالة في الجزائر وذلك من المنظور الاقتصادي والقياسي، وذلك بتقدير نموذج يربط متغير البطالة مع باقي محدداتها. معتمدين على النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى متغيرات وقائع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار هو المؤثر المباشر على معدلات البطالة في الجزائر، ذلك لأن أي استثمار يتطلب من السوق أيدي عاملة، مما يعني تخفيض معدلات البطالة إلى مستويات مقبولة.

يشار إلى أن الاستثمار بدوره يتأثر بأسعار البترول، هذا ما يعني أن معدلات البطالة تتأثر بتلك الأسعار؛ أي أن النفط في الجزائر يوفر الموارد ولا يوفر الشغل.

ولكن للوصول إلى نتائج أفضل أوصت الدراسة بحسن توجيه هذه الاستثمارات على حسب القطاعات، دون توسيع قطاع على حساب آخر، ولكن تجدر الاشارة هنا إلى تشجيع الاستثمارات في المجالات الإنتاجية للسلع (الصناعة والزراعة) بدلاً من الخدمات، كما توصي الدراسة محاولة ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات وعدم الاعتماد شبه الكلي على قطاع واحد يتأثر الاقتصاد

الوطني كله بتأثره، وذلك لتفادي وقوع أزمة داخلية نتيجة لوقوع أزمة أو هزة في الأسواق العالمية للنفط كما وقع في سنة 1985م.

4. عمران (2011) "أثر القطاع الاقتصادي العام على البطالة في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال نماذج بانال"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر القطاع العام (التدخل الحكومي) على البطالة في 13 دولة عربية خلال الفترة (1990–2010)، وذلك باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بواسطة تطبيق نماذج البيانات المجمعة الديناميكية.

وقد أشارت نتائج الدراسة بصفة عامة إلى أن أسباب البطالة في الدول العربية ناجمة عن ظروف تتعلق بالطلب (قصور في الطلب) وأخرى تتعلق بالعرض (فائض في العرض نتيجة لارتفاع معدل نمو القوى العاملة).

كما أظهرت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود أثر سالب ومعنوي لمعدل النمو الاقتصادي على معدل البطالة في العينة المدروسة، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود أثر معنوي لكل من التدخل الحكومي ومعدل نمو السكان على معدل البطالة في الدول العربية.

وأوصت الدراسة بضرورة انتهاج الدول العربية سياسات ترفع من معدلات النمو الاقتصادي من جهة، وأن تسير الدور غير المباشر للحكومات بحكمة الذي من شأنه كبح معدلات البطالة في هذه الدول.

5. علي (2011) "البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)"

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة الموجودة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970–2009) بالاعتماد على مصفوفة الارتباط واختبار السببية وأسلوب التكامل المتزامن أو المشترك، وتحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ أو متجهات تصحيح الخطأ.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية طفيفة وعكسية من معدلات البطالة إلى النمو الاقتصادي، وعدم وجود علاقة توازنية طويلة أو قصيرة الأجل بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها تشجيع القطاع الخاص وتوفير المناخ المثالي لعمله باعتباره أهم وسيلة لخفض مستويات البطالة المرتفعة، وتسهيل وجذب الاستثمار الأجنبي، كذلك وضع منظومات تضامنية لتوفير أفكار مشاريع وتمويلاتها للشباب الراغب في العمل الحر، ووضع برامج بحثية جادة لخلق طرق لتقليل البطالة في الجزائر.

6. لعراف وسعودي (2011) "دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011"

هدفت الدراسة إلى إسقاط أفكار النظرية الأولى التي قام بها ألبان ويليام فيلبس Phillips وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، وتقدير معادلة منحنى فيلبس التي تمثل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة باستخدام بيانات حول المعدلين في الجزائر خلال الفترة 2003-2011، وتحديد الحد الأدنى الذي لا ينخفض معدل البطالة دونه مهما ارتفع معدل التضخم.

وقد أظهرت النتائج المتحصل عليها في الدراسة اتساقاً مع المنطلقات الفكرية النظرية والميدانية لمنحنى فيلبس، أي وجود علاقة عكسية غير خطية بين كل من معدلي البطالة والتضخم، حيث نلاحظ أن زيادة تغير معدل التضخم بوحدة واحدة يصاحبه انخفاض في معدل البطالة بمقدار 2.13 وحدة، حيث أن مرونة تجاوب معدل البطالة للتغيرات في معدل التضخم هي -0.44 ، ووجدت الدراسة أن الحد الأدنى الذي لا ينخفض دونه معدل البطالة في الجزائر مهما ارتفع معدل التضخم هو 9% تقريباً في الأجل القصير، وهو المعدل الذي يمكن أن تتخذه الحكومة هدفاً لها في استراتيجيتها لتحقيق التوازن في مختلف المؤشرات الاقتصادية واختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما للبطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري بغية القيام بعمليات تنموية مستدامة.

7. يعقوبي وبوتيارة (2011) "تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010).

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الدخل الحقيقي يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة، بينما لم تظهر باقي المتغيرات في النموذج، ومن بينها الإنفاق الحكومي واحتياطي الصرف تأثير كبير على معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2010)، وهذا نتيجة البرامج التي قامت بها الجزائر (2001-2009) ومنها برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها قدمت الدراسة بعض الاقتراحات لمعالجة مشكلة البطالة منها: ضرورة التحكم في المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في معدلات البطالة في الجزائر، وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات والذي يكون له الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي وبالتالي إنشاء مناصب عمل، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات، كذلك الاهتمام بالقطاع الفلاحي لأن الأخير يتطلب يد عاملة كثيفة.

8. زاكان وبلعباس (2011) "العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة– دراسة قياسية لحالة الجزائر1973-2008"

هدفت الدراسة إلى محاولة تطبيق نمذجة قياسية للعلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة والإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1973-2008)، وذلك من أجل محاولة فهم وتفسير طبيعة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرين وتقييم مدى قدرة وفعالية السياسة المالية المتمثلة في تشجيع الإنفاق العام على خلق مناصب شغل جديدة ومعالجة ظاهرة البطالة والتخفيف من حدتها.

وقد تم التوصل من خلال النموذج القياسي إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والإنفاق العام، ما يعني أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر لها قدرة على معالجة ظاهرة البطالة ولكن ما يميز هذه المعالجة أنها ظرفية ومؤقتة لأن المشاريع الحكومية غالباً ما تكون مؤقتة والمناصب التي تعرضها غير دائمة.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها فقد أوصت الدراسة بعدد من الاقتراحات منها إعادة ترميم نظم المعلومات المكلفة بقياس وتقدير المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتشجيع القطاع الخاص على توفير فرص الشغل.

9. عقون (2010) "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة– دراسة قياسية تحليلية– حالة الجزائر"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985–2007، وذلك بعد معالجتها من جانبين: جانب خاص بالإطار النظري حول البطالة، وتحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائري، وكذلك الإطار النظري الخاص بالاقتصاد القياسي ومن ثم دراسة قياسية في الجانب التطبيقي ببناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة بعد التعرف على منهجية الاقتصاد القياسي.

تم التوصل من خلال النماذج القياسية أن لكل من حجم السكان وقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أثر على معدل البطالة طول فترة الدراسة، وتم ملاحظة أنه بعد سنة 2000 والتي تزامنت مع تحسن مداخيل الدولة من الجباية البترولية أن المتغير المفسر خلال الفترة من 2000–2007 هو الناتج المحلي الحقيقي نظراً لإتباع الجزائر خلال تلك السنوات برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي.

وأوصت الدراسة بضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على معدل وحجم البطالة ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمها في الفترات المستقبلية لاتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شأنها التخفيف من حدة البطالة، كذلك أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالأساليب الرياضية والإحصائية والقياسية للظواهر الاقتصادية مثل ظاهرة التضخم والبطالة، وذلك بتكميمها وبناء نماذج قياسية لها من أجل تحليلها والتنبؤ بقيمها.

10. جودة وعيسى (2010) "العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda–Yamamoto"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب الحقيقية لمشكلة البطالة في العراق، ومن ثم قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda–Yamamoto، واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي والتحليل الكمي القياسي والرياضي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن تقدير معامل أوكن أعطى معلمة غير معنوية مما يعني أن القانون غير ملائم تطبيقه في الاقتصاد العراقي، يضاف إلى ذلك أن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة علاقة باتجاه واحد بسبب ضعف الارتباط بين الناتج ومعدل

البطالة في الاقتصاد العراقي لاعتماده على قطاع النفط في تكوين الناتج مما حد من قدرة الاقتصاد في امتصاص الزيادة الحاصلة في عرض العمل، وكشف اختبار Toda-Yamamoto عن وجود علاقة سببية من البطالة إلى معدل نمو الناتج وهذا يعني أن البطالة تؤثر في النمو الاقتصادي بشكل سلبي.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها التأكيد على التدريب المهني لقوة العمل باعتبارها الأداة الرئيسية لهيكل العمل، والعمل على توزيع قوة العمل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، كذلك ضرورة تشكيل هيئة متخصصة بمعالجة البطالة ترتبط بمجلس الوزراء وبهيئة العمل والشؤون تكون مهمتها معالجة البطالة بين الشباب بشكل عام ومعالجة البطالة بين الأطفال الذين هم دون سن العمل.

11. المصبح (2008) "العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية: دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك"

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين البطالة والعوامل المؤثرة فيها في الجمهورية العربية السورية. ومن أجل ذلك عملت على تحليل بيانات البطالة المتوفرة باستخدام أسلوب التكامل المشترك. وتوصلت الدراسة إلى أن البطالة في سورية مشكلة هيكلية وأنها تتركز بشكل أساسي في فئة الشباب والداخلين مجدداً إلى سوق العمل ولاسيما الفئات المتعلمة منها. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية وثابتة بين إنتاجية العامل وحصة العامل من رأس المال وحدي التبادل التجاري من جهة وبين البطالة من جهة ثانية. أما مؤشر الأداء المؤسسي فلم يظهر أي تأثير في علاقته مع معدل نمو البطالة.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها اقترحت الدراسة أن يتم معالجة هذه المشكلة من خلال تعزيز البيئة الاستثمارية وزيادة الاستثمارات وتحسين الإنتاجية وتنافسية المنتجات السورية.

12. محمد وعبد الرحيم (2008) "البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية"

هدفت الدراسة إلى معالجة مختلف النقاشات والآراء المتعلقة بمشكلة البطالة من خلال تحليل بعض المقاربات النظرية المتعلقة بهذه الظاهرة وفعالية السياسة المالية في الحد منها، وانتقلت بعد ذلك إلى التحليل النظري والقياسي لهذا الموضوع وواقعه في الاقتصاد الجزائري.

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن أسعار النفط وحجم النمو الاقتصادي مثلت أهم المتغيرات التي كان لها تأثير إيجابي على تخفيض معدلات البطالة، كذلك لاحظت الدراسة أن ضعف أداء الاقتصاد الجزائري وهيمنة القطاع العام من بين العوامل التي أثرت سلباً على خلق مناصب عمل وخفض نسبة البطالة في الجزائر.

وأوصت الدراسة بزيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات ووضع سياسة تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بجذب الاستثمارات الخارجية ورد الاعتبار لقطاع السياحة باعتباره قطاع استراتيجي له دور كبير في خفض البطالة وتنويع عائدات البلد.

13. الشيخ حسين (2007) "البطالة في سورية 1994-2004"

هدفت الدراسة إلى معالجة مشكلة البطالة في سورية فبحثت في أنواعها ومفاهيمها حسب النظريات الاقتصادية ودرست الخصائص الفردية والأسرية لمشكلة البطالة، وطورت الدراسة نموذجين رياضيين يعتمدان على الاقتصاد القياسي حيث يحلل كل منهما العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في البطالة.

وأظهر النموذج الرياضي الأول بأن أهم العوامل المؤثرة في معدل البطالة: الدخل القومي وسياسة الإصلاح الاقتصادي وأن العلاقة طردية بين سياسة الإصلاح الاقتصادي ومعدل البطالة، في حين أظهر النموذج الثاني بأن معدل البطالة يخضع لكل من معدل الأجور ومعدل النمو السكاني ومؤشر السياسة العامة.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها إدخال مفهوم التشغيل الناقص مع معدل البطالة حتى يتم وضع الحكومة أمام التحدي الحقيقي لمشكلة البطالة، كذلك أوصت الدراسة بقيام الحكومة بإعادة النظر في النظام التعليمي بحيث تجعله يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

1.9.3. الدراسات الأجنبية:

1. **(Dogan and others, 2015) "Evaluation as Econometrics of the Relationship between Unemployment and Economics Growth in Turkey (Okun's Law Case)**

هدفت الدراسة إلى توضيح حقيقة العلاقة بين الناتج ومعدل البطالة في تركيا (مدى انطباق قانون أوكن) خلال الفترة 1988-2012، واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي Vector Autoregressive Model(VAR)، ومنهجية التكامل المشترك، وتحليل جرانجر للسببية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي في تركيا (تحقق قانون أوكن في الاقتصاد التركي)، وأن اتجاه العلاقة يمكن أن يختلف بشكل دوري تبعاً لفترات الركود والنمو الاقتصادي، كما أشارت النتائج بأن عملية النمو السريع ليست وسيلة كافية لمحاربة البطالة.

وأوصت الدراسة صناع السياسات الاقتصادية إلى الحفاظ على معدل نمو أمثل للوصول إلى معدل البطالة الطبيعي.

2. **(Kamran and others, 2014) "A study on determinants of Unemployment in Pakistan"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات البطالة في الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة 1981-2010.

وقد تم اختيار كل من المتغيرات التالية (معدل النمو السكاني، معدل الفائدة، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل معرفة القراءة والكتابة في باكستان، حالة الديمقراطية في البلاد، النظام السياسي-متغير وهمي-) كمتغيرات مستقلة، في حين شكل معدل البطالة المتغير التابع.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ارتباط كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل معرفة القراءة والكتابة بعلاقة عكسية مع معدل البطالة، في حين ارتبط معدل النمو السكاني بعلاقة طردية مع معدل البطالة.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: تعزيز الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الباكستاني، والعمل على سن القوانين التي تجذب المستثمرين الأجانب إلى باكستان، بالإضافة إلى رفع معدل القراءة والكتابة لدى الباكستانيين.

3. **(Arslan and Zaman, 2014) "Unemployment and it's determinants: A study of Pakistan Economy"(1990-2010)**

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على معدلات البطالة في الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة 1990-2010.

وقد تم اختيار كل من المتغيرات التالية (معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو السكاني) كمتغيرات مستقلة في حين شكل معدل البطالة المتغير التابع.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ارتباط كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة عكسية مع معدلات البطالة، في حين ارتبط معدل النمو السكاني بعلاقة طردية مع معدلات البطالة.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة تطبيق الحكومة لسياسات تسيطر فيها على معدل النمو السكاني، بالإضافة إلى تركيز الحكومة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعمل على تبني سياسات لجذب المستثمرين الأجانب للقدوم إلى باكستان.

4. **(Aurangzeb and Asif, 2013) "Factors Effecting Unemployment: A Cross Country Analysis"**

هدفت الدراسة إلى مناقشة المحددات الاقتصادية الكلية للبطالة في الهند، الصين، والباكستان في الفترة 1980-2009، واعتمدت الدراسة على منهجية التكامل المشترك، وتحليل جرانجر للسببية بالإضافة إلى تحليل الانحدار.

وقد تم اختيار كل من المتغيرات التالية (معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل النمو السكاني) كمتغيرات مستقلة في حين شكل معدل البطالة المتغير التابع.

وأظهرت نتائج التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في كل النماذج، في حين أظهرت نتائج جرانجر للسببية أن الاتجاه الثنائي غير موجود بين أي متغيرين لجميع الدول، بينما أظهر نتائج تحليل الانحدار تأثيراً ملحوظاً لكل من المتغيرات السابقة في الدول المذكورة، وقد أظهر الناتج المحلي الإجمالي في باكستان علاقة طردية مع معدل البطالة والسبب في ذلك هو مستوى الفقر وعدم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تحسين الدخل في باكستان من أجل الحصول على الأثر الإيجابي للنمو في معدل التوظيف، كذلك أوصت الدراسة بإجراء مزيد من البحوث باستخدام العمر والجنس والمؤهل والقطاع والأجور وغيرها من المتغيرات التي يتوقع أن يكون لها تأثير على معدلات البطالة.

5. **(Eita and Ashipala, 2010) "Determinants of Unemployment in Namibia"**

هدفت الدراسة إلى تحليل محددات البطالة في ناميبيا خلال الفترة 1971-2007، وقد تم تقدير نموذج البطالة باستخدام متغيرات الاقتصاد الكلي بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك، وتحليل جرانجر.

وقد تم اختيار كل من المتغيرات التالية (معدل التضخم، الاستثمار، الأجور، الناتج المحلي الإجمالي) كمتغيرات مستقلة في حين شكل معدل البطالة المتغير التابع.

وأظهرت نتائج التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، في حين أظهرت نتائج تحليل الانحدار ارتباط كل من معدل التضخم والاستثمار والأجور بعلاقة عكسية مع معدل البطالة في حين ارتبط الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة طردية مع معدل البطالة.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تعزيز الاستثمار في ناميبيا من أجل خلق فرص عمل للأغلبية من العاطلين عن العمل، كذلك الحفاظ على مرونة الأجور داخل الدولة والتقليل من تأثير النقابات في رفع مستوى الأجور.

1.10. التعقيب على الدراسات السابقة:

1. الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة، كذلك في اختيار المتغيرات الاقتصادية لبناء النموذج القياسي، بالإضافة إلى تحديد المنهج الأنسب والطرق الإحصائية المناسبة لعملية التقدير.

2. أوجه التشابه مع الدراسة الحالية:

تعتبر الدراسة الحالية استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الإطار النظري من حيث توضيح أثر المتغيرات الاقتصادية (معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، نسبة الإنفاق الاستثماري، معدل التبادل التجاري، حجم المجتمع النشيط) على معدل البطالة في ظل النظريات الاقتصادية.

3. أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية:

إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو ندرة الدراسات القياسية التي تربط بين جميع متغيرات الدراسة المتمثلة في (معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، نسبة الإنفاق الاستثماري، معدل التبادل التجاري، حجم المجتمع النشيط) كمتغيرات مستقلة ومعدل البطالة كمتغير تابع، كذلك تختلف الدراسة الحالية عن غيرها من حيث البعد الزماني والمكاني حيث غطى البعد الزماني الفترة من 1995-2012 في حين غطى البعد المكاني الأراضي الفلسطينية كوحدة واحدة.

1.11. خاتمة الفصل الأول

تعتبر البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية تعاني منها معظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ولقد برزت مشكلة البطالة ضمن المشكلات التي تحاول السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية مواجهتها ووضع الحلول المناسبة لها، كما أضحت مشكلة البطالة عائقاً تنموياً كبيراً في الكثير من الدول وأصبحت سبباً في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات.

وبناء على ما سبق فقد تطرق هذا الفصل إلى مشكلة الدراسة والتي تكمن في كيفية تقدير نموذج قياسي لمحددات البطالة في الأراضي الفلسطينية.

وقد قامت الباحثة بتحديد أهداف وأهمية الدراسة بشكل واضح، بالإضافة إلى تحديد متغيرات الدراسة والتي تكونت من متغير تابع واحد تمثل في معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية، وخمسة متغيرات مستقلة تمثلت في (معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، نسبة الإنفاق الاستثماري، معدل التبادل التجاري، حجم المجتمع النشيط)، ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي.

وأخيراً تم عرض عدد من الدراسات السابقة التي تم الاستعانة بها والرجوع إليها من قبل الباحثة ومن ثم التعقيب على هذه الدراسات.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي والمصطلحات المتعلقة بالبطالة

2.1. مقدمة

2.2. تعريف البطالة

2.3. قياس البطالة

2.4. أسباب البطالة

2.5. تدفقات داخل وخارج البطالة

2.6. تقسيمات البطالة

2.7. أنواع البطالة

2.8. تكلفة ومخاطر البطالة

2.9. آثار البطالة

2.10. خاتمة الفصل الثاني

2.1. مقدمة:

تعتبر البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد فمن الصعب القول بإمكانية توظيف جميع أفراد القوى العاملة كما كان يرى الكلاسيك وقد أظهرت النظرية الكينزية وما تلاها من نظريات أن العمالة الكاملة هي مجرد وضع أمثل يتمناه أي اقتصاد ولكن يتعذر تحقيقه وأن الوضع العادي هو العمالة غير الكاملة ومعنى ذلك أن هناك قدر من البطالة يتواجد في أي اقتصاد ولكن المشكلة تكمن في ارتفاع هذا القدر مما يهدد الاقتصاد ويمارس آثاراً عكسية عديدة على جوانبه المختلفة ولذلك فإن النهوض بمستوى العمالة والحد من البطالة تعتبر من أهم الأهداف الاقتصادية المعاصرة (الطحاوي،1995، ص78) إلا أن بلوغ هذا الهدف يتطلب ضرورة التعرف على أنواع البطالة وحجومها ومعدلاتها فضلاً عن دراسة خصائصها وتقصي الأسباب المؤدية لمشكلة البطالة في هذا المجتمع وعليه يتناول هذا الفصل مفهوم البطالة، قياس البطالة، أسباب البطالة، أنواع البطالة، آثار البطالة.

2.2. تعريف البطالة:

2.2.1. تعريف البطالة لغة:

جاء في لسان العرب: بطل الشيء، يبطل بطلاً وبطولاً وبطلاناً. ذهب ضياعاً وخسراناً فهو باطل والتبطل: فعل البطالة، وهو اتباع اللهو والجهالة، وبطل الأجير –بالفتح– يبطل بَطالة وبِطالة أي تعطل فهو بطال والبطال الذي لا يجد عملاً (ابن منظور، د.ت، ص227).

2.2.2. تعريف البطالة كمشكلة اقتصادية:

هناك صعوبة بين الاقتصاديين تتعلق بأمر الوصول إلى مفهوم محدد للبطالة، حيث تعددت التعريفات التي تناولتها وبصفة عامة يمكن التفرقة بين مفهومين للبطالة هما المفهوم الرسمي، والمفهوم العلمي للبطالة:

2.2.2.1. المفهوم العلمي للبطالة:

تعرف البطالة وفقاً لهذا المفهوم بأنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً أو أمثلاً.

ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل[1]؛ مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه (نجا، 2005، ص8).

ومن هذا يمكن التمييز بين بعدين للبطالة:

البعد الأول: ويتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة حيث أنه يشمل كلاً من البطالة السافرة والبطالة الجزئية.

أما البعد الثاني: فيتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل مما يجب أن تكون، ومن ثم فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك (الشيخ حسين، 2007، ص8).

2.2.2.2. المفهوم الرسمي للبطالة:

وفقاً للمفهوم الرسمي يعرف الاقتصاديون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور (العباس، 2006، ص2)، وبالرغم من عدم وجود تعريف رسمي للبطالة متفق عليه، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة:

إن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له–بالنوع والمستوى المطلوبين– وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة (نجا، 2005، ص4).

ويلاحظ أن التعريف السابق للبطالة هو المتفق عليه دولياً.

ويعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني البطالة بأنها: "جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق، مثل: مطالعة الصحف، أو التسجيل في

(1) الناتج المحتمل: وهو يتمثل في أقصى ناتج يمكن تحقيقه عندما يتم استخدام موارد المجتمع استخداماً كاملاً وأمثلاً، أو بمعنى آخر يمثل ناتج التوظف الكامل غير التضخمي

مكاتب الاستخدام، أو سؤال الأصدقاء، والأقارب وغير ذلك من الطرق" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص52).

ويقصد بالإنسان العاطل عن العمل حسب التعريف الشائع الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية(ILO)، بأنه: "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى". وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب (زكي، 1998، ص15).

وانطلاقاً من التعريف السابق لابد من توافر ثلاثة معايير أساسية في أي شخص لكي يمكن اعتباره عاطلاً عن العمل وهي (عبد الحق، 2005، ص18):

1. بدون عمل (Without Work): بمعنى أنه لا يعمل بأجر أو لحسابه الخاص.
2. متاح للعمل (Currently Available for Work): ويقصد بذلك التهيئة أو الإتاحة للعمل سواء بأجر أو لحسابه الخاص.
3. البحث عن العمل (Seeking Work): أي القيام بخطوات محددة وخلال فترات قريبة للبحث عن عمل.

ويكاد تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يتطابق مع تعريف منظمة العمل الدولية، وينسجم معه، لكونه يشمل كافة المعايير التي سبق ذكرها، فهو يشمل معيار عدم العمل، والإتاحة للعمل، والبحث عنه، إضافة إلى معيار سن العمل.

وفي ضوء تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطلين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأن فئات من المتعطلين تستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي، مثل (زكي، 1998، ص 39-40):

1. العمال المحبطين (Discouraged Workers): أي هؤلاء الذين هم بالفعل في حالة بطالة ويرغبون في العمل، ولكنهم ليأسهم ولكثرة ما بحثوا عن العمل ولم يوفقوا فقد تخلوا عن البحث عن العمل. وقد يكون عدد هؤلاء كبيراً وبخاصة في فترات الكساد الدوري.

2. الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل، وهم يعملون بعض الوقت (Part-time) بغير إرادتهم في حين أنهم يرغبون في العمل وقتاً كاملاً (Full-time).
3. العمال الذين يتعطلون موسمياً، ولكنهم خلال فترة إعداد مسح البطالة كانوا يعملون. ويوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي حيث يعملون بعض الوقت في أوقات الحصاد أو أوقات الخدمة الكثيفة للأرض ويظلون في حالة بطالة طوال السنة. وتتشابه مع هؤلاء حالة الذين يعملون في قطاع السياحة في أوقات معينة من السنة.
4. العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية، غير مستقرة، وغير مضمونة، وذات دخول منخفضة جداً. وهم عادة ممن يعملون لحساب أنفسهم Self-employed ويتعرضون لكثير من المشكلات والمتاعب وعددهم كبير في حالة البلاد النامية.

2.3. قياس البطالة:

تقاس البطالة عادة بما يسمى معدل البطالة، وتهدف السياسة الاقتصادية الكلية لكل بلد على إبقاء هذا المعدل منخفضاً معظم الوقت قدر الإمكان:

إن معدل البطالة (Unemployment Rate) يمثل نسبة العاطلين عن العمل إلى قوة العمل الإجمالية (Total Labor Force) كما في المعادلة الآتية (القريشي، 2007، ص183):

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{حجم قوة العمل}} * 100\%$$

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد العاطلين} + \text{عدد العاملين}} * 100\%$$

2.4. أسباب البطالة:

إن وجود الاختلالات في سوق العمل في أي مجتمع ينعكس في ظهور البطالة في هذا المجتمع، ويمكن أن يعزى ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها في أي دولة من دول العالم في مجموعتين من الأسباب، تتمثل أولاهما: في تلك الأسباب الخارجة عن نطاق سيطرة الدولة، وتركز ثانيهما:

على الأسباب التي تدخل في نطاق سيطرة الحكومة، علماً بأن كلاً من المجموعتين من الأسباب تؤثر في جانب عرض العمل أو في جانب الطلب عليه أو في كل منهما آنياً.

2.4.1. الأسباب الداخلية للبطالة:

إن هذه الأسباب في عمومها مرتبطة بالسياسة الداخلية للمجتمع، أو هي نتيجة لعوامل محلية أدت إلى إيجادها، ولعل أبرز هذه الأسباب ما يلي (ذبيح، 2008، ص41):

1. تغيير بعض الناس أعمالهم فينتقلون من وظيفة إلى أخرى، ومن صناعة إلى أخرى، وخلال فترة الانتقال هذه التي تستغرق وقتاً فإن الناس يكونون في حالة بطالة.
2. تغيرات في عدد الناس الذين يتطلعون إلى نماذج معينة من الوظائف.
3. عدم توزيع القوى البشرية حسب الاحتياجات الفعلية، حيث أدى هذا الأمر إلى انتشار البطالة في تخصصات معينة علماً أن جهات أخرى في الدولة بحاجة إلى تخصصاتهم.
4. عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل، وعدم التوسع في أماكن الإنتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة.
5. اعتماد سياسة التقويم الهيكلي لتدبير الأزمات، والتي تقوم على مجموعة من التدابير الانكماشية التي تقود مباشرة إلى تفاقم البطالة كتقليص دور الدولة لتوفير فائض اقتصادي لسداد المديونية والتخلي عن القطاع العمومي عبر فتح المجال أمام الخصخصة والمراهنة على القطاع الخاص الأجنبي للحلول محل الدولة، وما تبعه من تسريحات جماعية لليد العاملة.
6. الرد على طالبي العمل بأن التوظيف قد توقف أو عدم وجود مناصب مالية أو قلة مناصب الشغل أو عدم توفر المنصب في الاختصاص المطلوب أو قلة الخبرة أو اشتراط الإعفاء من الخدمة العسكرية (صالح، 2008، ص86).
7. عدم موائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل في الدولة.
8. انتشار ظاهرة الفساد الإداري والواسطة والمحسوبية في تشغيل الباحثين عن العمل (قاسيمي، 1992، ص180).
9. عدم الاستغلال الكفء للثروات الطبيعية بسبب ندرة المنظمين وضآلة المدخرات وسوء توجيهها وضعف الحافز على الاستثمار لضيق السوق المحلي والتخلف التكنولوجي، الذي

يربط المنتجين في الاقتصاد المتخلف بالوسائل البدائية في الإنتاج (حسين، 1994، ص16)

10. عدم توازن معدلات التشغيل مع زيادة السكان فكلما بقيت معدلات التشغيل على حالها ازدادت الفجوة والهوة بين المعدلين وهذا معناه زيادة في معدلات البطالة حيث أن الطلب على العمل يرتبط مع المستوى الكلي لمعدلات النمو الاقتصادي واتجاهاته (جودة وعيسى، 2010، ص72).

11. انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي العضلي والحط من شأنه وفي مقابل ذلك تمجيد العمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية.

12. توظيف وعمل بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة، ولا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد وبدون تأمينات مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة (أحمد وهاشمي، 2011، ص5).

13. تعارض عديد من السياسات مع سياسة التوظيف: فمثلاً، يترتب على السياسة النقدية التوسعية زيادة معدلات التضخم؛ مما يؤثر سلباً في الاستثمار، ومن ثم يؤثر بدوره في الإنتاج والعمالة. ويترتب على اتباع سياسة مالية انكماشية لمعالجة التضخم نقص في مستوى الطلب الكلي، وتكون لها آثار انكماشية في كل من مستويي الدخل والتوظيف (نجا، 2005، ص 163).

14. غياب روح التكافل الاجتماعي أي الافتقار لروح التواد والتراحم والتعاطف التي دعا إليها الإسلام أي أن ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع لا يشغل بال رجال الأعمال أو أصحاب رؤوس الأموال (الفليت، 2007، ص14).

ومن هنا نستطيع القول بأن الأسباب الداخلية مرجعها إلى سوء التخطيط، أو إلى غياب سياسة واضحة المعالم مما أدى إلى فشل كل السياسات التنموية والاستثمارية التي انتهجتها الدولة وهو الشيء الذي انعكس سلباً على القطاعين العام والخاص معاً، ومن ثم انتشار البطالة بكل أشكالها وأنواعها (ذبيح، 2008، ص44).

2.4.2. الأسباب الخارجية للبطالة:

فهي لا تقل أهمية عن سابقتها، وذلك أن الكثير من المتغيرات الداخلية هي في حقيقة الأمر ناجمة عن عوامل خارجية أثرت فيها وأفرزتها على أرض الواقع، فلا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن أحدهما. فكل منهما مكمل للآخر، وفيما يلي عرض لأهم الأسباب الخارجية:

1. تفاقم المديونية الخارجية للدول والتي دفعتها إلى سياسات التقشف مما نجم عنها ضعف مرونة التوظيف (النفيعي، 1993، ص62).
2. هيمنة سياسة العولمة للتحول نحو اقتصاد السوق (سياسات التحرير المالي والتجاري) مما يؤدي إلى توسيع دائرة الهماشة ومرونة الشغل، وإعادة النظر في معايير العمل وبالتالي تسريح العمال (حسين، 2012، ص94).
3. تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح المواد الأولية وخاصة الزراعية منها (الطحاوي، 1989، ص597).
4. التقنيات المتطورة إذ أنها قد ساهمت في زيادة حدة البطالة حتى في حق الاقتصاديات المتقدمة نتيجة لاستخدام الأنشطة كثيفة رأس المال وضعيفة الاستخدام للعمالة البشرية.
5. تدهور أسعار النفط عالمياً وبدء تآكل الفائض من أموال الريع النفطي، وظهور العجوزات في بلدان النفط، مما رافق ذلك انخفاض للطلب على العمالة (بلول، 2002، ص265).
6. الحروب والسياسات الاقتصادية مما يعني عسكرة الاقتصاد وتحويل الموارد نحو اقتصاد الحرب مما يؤدي إلى تعطيل الطاقات الإنتاجية.
7. فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الأداء الاقتصادي وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرصة عمل بالقدر الكافي (جودة وعيسى، 2010، ص72).

ومن خلال الاستعراض السابق نرى بأن الأسباب الخارجية لها تأثير كبير على الاقتصاد القومي، والتي تعجز الحكومة معه عن تطبيق سياسات حازمة وصارمة، مما كان له أسوأ الأثر

على موازين المدفوعات، فضلاً عن ضعف قدراتها الذاتية على الإنتاج والإنتاجية، مما أدى إلى خفض معدلات النمو والتوظيف وارتفاع معدلات البطالة.

وبوجه عام فإن للبطالة أسباباً متعددة ترتبط بجوانب ومناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة مما يعني ضرورة تضافر جهود كافة الجهات في الدولة عند وضع الخطط اللازمة لمعالجتها، ذلك أن هذه الأسباب– وفي أغلب الأحيان– تكون متداخلة، وبشكل يصعب معه معالجة جانب معين مع إغفال الجوانب الأخرى.

2.5. تدفقات داخل وخارج البطالة:

يمثل فقدان مناصب العمل أهم تدفق داخل البطالة ويتبع تذبذبات الدورة التجارية والنمو في الاقتصاد (يعقوبي وبوتيارة، 2011، ص4) وتنخفض المغادرة الطوعية عندما ترتفع مستويات البطالة، كما تنخفض معدلات إعادة الدخول إلى البطالة لأن الأفراد يرون أن حظوظهم تقل في الحصول على منصب عمل، عند ارتفاع معدلات البطالة وتدهور حالة أسواق العمل. إن انخفاض المغادرة الطوعية وإعادة الدخول قد تعوض وتقلل من حدة ارتفاع فقدان مناصب العمل، وبالتالي فإن ارتفاع تدفقات الدخول للبطالة قد لا تكون السبب في ارتفاع البطالة (ادريوش، 2013، ص40) والشكل رقم (2.1) يوضح ذلك:

شكل (2.1): تدفقات داخل وخارج البطالة

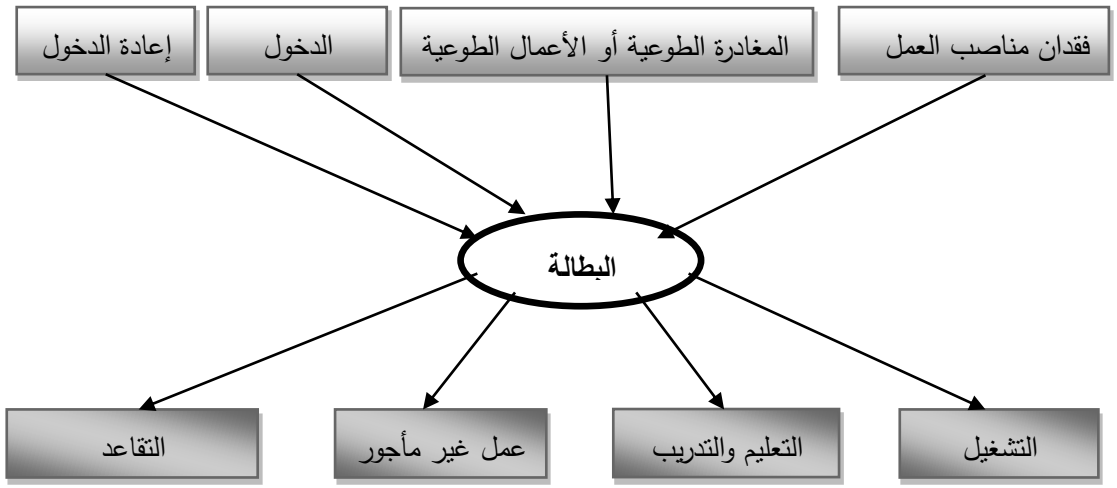

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، الكويت، "تحليل البطالة"، سلسلة جسر التنمية، العدد 58، (2006)، ص6

إن عدم ارتفاع الخروج من البطالة مع ارتفاع وتأثر الدخول إلى البطالة يؤديا حتماً لارتفاع مستوى البطالة. وإذا لم يكن الخروج من البطالة آنياً أو مباشراً فإنه قد يؤدي إلى ارتفاع مدة البطالة وانخفاض احتمال الحصول على منصب عمل بالنسبة للعاطلين طويلي الأجل (العباس، 2006، ص6).

2.6. تقسيمات البطالة:

تتنوع تقسيمات البطالة لتشمل العديد من الأنواع، فهناك التقسيم حسب الجنس، فتكون منخفضة في الذكور، مرتفعة في الإناث، بسبب أن فرص العمل للذكور متاحة، أما في الإناث فإن البعض منهن راغبات في العمل، قادرات عليه ويبحثن عنه، لكن فرص العمل غير متوافرة لهن.

ويأتي بعد ذلك التقسيم حسب المحافظات، أو حسب الريف والحضر. أما التقسيم حسب النشاط الاقتصادي والمهنة، فلا يصلح إلا لهؤلاء الذين كانوا يعملون ثم تعطلوا عن العمل، ولا ينطبق على الداخلين الجدد إلى سوق العمل، فهؤلاء لم يعرف لهم نشاط بعد يعملون فيه، كما لم تعرف لهم مهنة بعد ليعملوا فيها، إلا إذا نظر الباحث إلى تخصصاتهم، ففي هذه الحالة سوف يعد التخصص مؤشراً للمهنة.

وهناك تقسيم للبطالة حسب فئات العمر، وفي هذه الحالة يقتضي الوضع توزيع العاطلين على فئات العمر (15–19)، (20–24)، (25–29)، وهكذا، وتوزع قوة العمل على هذه الفئات، وبقسمة المتعطلين على قوة العمل في الفئة العمرية الواحدة، ينتج معدل البطالة في فئة العمر.

ويوجد تقسيم آخر في تعدادات السكان، والمسوح بالعينة يعرف باسم الحالة العملية، وفيه يكون توزيع السكان إلى: داخلين في مجال العمل، ويقسم هؤلاء إلى متعطل، وعامل لقاء أجر نقدي، وصاحب عمل ويديره وصاحب عمل يعمل لحسابه، وعامل لدى الأسرة دون أجر نقدي، أو إلى غير الداخلين في قوة العمل إلى زاهدين في العمل، وربات البيوت والطلاب، وغير القادرين على العمل (الزواوي، 2004، ص 22–24).

2.7. أنواع البطالة:

تعددت أنواع البطالة التي وردت في الدراسات والنظريات المختلفة، كما ظهرت أنواع مستحدثة نتيجة للتغيرات المعاصرة، ولم تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها الاقتصادي يقتصر فقط على

تعريف العاطل عن العمل بأنه الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة إلى مستويات أوسع وأكثر شمولية بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة.

ويمكن أن نشير إلى عدة أنواع أساسية للبطالة؛ وهي (الجمل، 2008، ص29):

1. نوعها من حيث: إرادة العاطل إلى بطالة اختيارية، وبطالة إجبارية.
2. نوعها من حيث: الظهور والخفاء إلى بطالة سافرة، وبطالة مقنعة.
3. نوعها من حيث: توقيتها إلى بطالة موسمية، وبطالة جزئية، وبطالة دورية.
4. نوعها من حيث: تأثير السوق إلى بطالة احتكاكية، وبطالة هيكلية، وبطالة تكنولوجية.
5. نوعها من حيث: استمرارها إلى بطالة مستمرة، وبطالة مزمنة، وبطالة عارضة.
6. نوعها من حيث: طبيعة العامل إلى بطالة مهاجرين، وبطالة متسولين، وبطالة متعلمين.

النوع الأول من حيث إرادة العاطل:

1. **البطالة الاختيارية (Voluntarily Unemployment):**

تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم، مثل الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة وبعض المتسولين، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه من الأجور المرتفعة، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع (نجا، 2005، ص31).

2. **البطالة الإجبارية (Compulsory Unemployment):**

وتعتبر البطالة إجبارية عندما لا توجد وظائف للأفراد من القوى العاملة رغم أنهم مؤهلون ويرغبون في العمل بالنوعية السائدة في السوق وبالأجر الممنوح، ويمتد هذا النوع من البطالة ليشمل غالبية القطاعات والأنشطة الاقتصادية في المجتمع، كما أنها لا تنحصر في مهن أو تخصصات علمية معينة، ويظهر هذا النوع من البطالة عقب إخفاق النظام الاقتصادي في تدارك أو في امتصاص كمية العمل المتاحة عند مستوى الأجر الجاري حتى ولو كان الأفراد غير العاملين

قادرين وراغبين في العمل، وحسب" كينز" فإنه يكون هناك بطالين لا إراديين إذا حدثت زيادة خفيفة في مستويات أسعار السلع الاستهلاكية أمام الأجر الاسمي (عبد القادر، 2010، ص57).

النوع الثاني من حيث الظهور والخفاء:

1. **البطالة السافرة (Explicit Unemployment) أو البطالة الصريحة:**

تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، وبالتالي يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفراً وإنتاجهم صفراً. وهو النوع الأكثر شيوعاً والمتعارف عليه (الشيخ حسين،2007، ص13).

وتظهر النسبة الحقيقية لهم عند المقارنة بين العرض والطلب في سوق العمل؛ فيفيض المعروض منهم على المطلوب (الجمل، 2008، ص30).

2. **البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):**

تسمى مقنعة ومستترة لأنها غير ملحوظة وهي تصف العمال الذين يعملون بإنتاجية متدنية بل يعملون بإنتاجية حدية تساوي صفر. ويظهر هذا النوع من البطالة في مجال الزراعة التقليدية أو الوظائف الحكومية حيث يكون عدد العمال الذين يشتغلون في الوحدة الإنتاجية أكبر مما يجب بمعنى أن مزرعة تستطيع أن يقوم على شؤونها عاملان تجد أن الذين يعملون فيها خمسة وهذا نلمسه في الزراعة التقليدية حيث نجد أسرة أفرادها عشرة منهم أربعة قادرون على العمل يشتغلون في أرضهم أياماً معدودة في السنة فلو حسبنا ساعات العمل التي يعملها الجميع لوجدنا أن عاملاً واحداً لو عمل ما معدله ثماني ساعات يومياً يزيد أو يساوي ساعات عملهم (داود، 2001، ص 257-258).

النوع الثالث من حيث توقيت البطالة:

1. **بطالة موسمية (Seasonal Unemployment):**

وهي تظهر بسبب تباين المواسم وطبيعة العمل، حيث أن هناك أعمالاً لا يمكن تأديتها إلا خلال مواسم معينة من السنة، ولذا يظل العمال الذين يمارسونها في حالة بطالة بقية السنة، مثل

الزراعة، مواسم الحج والعمرة، مواسم الأعياد والرحلات (عشي، 2011، ص8) ويسمى العاطلون هنا بعمال "المياومة"! (الأشوح، 2003، ص78).

ويتم علاجها بإيجاد أعمال تتكامل مع الأعمال الموسمية، أو تشغل الأوقات التي لا يعمل فيها العمال الموسميون (الجمل، 2008، ص32).

2. **البطالة الجزئية (Partial Unemployment):**

وهي تعني الحالة التي يمارس فيها الشخص عملاً، ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب. والمفهوم الواسع يعني وجود مجموعة من الأفراد يعملون لساعات عمل أو أيام أقل مما هو مرغوب، ويعملون من خلال عقود تختلف عما هو مرغوب، ويعملون في أماكن غير مناسبة للتشغيل، كما يكون إنتاجهم عادة أقل من الأعمال الأخرى (النسور، 2013، ص315).

3. **البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):**

وهي البطالة التي تحدث أثناء الركود الاقتصادي، وقبل بلوغ الناتج الحقيقي مستوى الطاقة الإنتاجية الكامنة (Y_p) أي مستوى التشغيل الكامن (Y_f). وحيث أن هناك قوى تؤثر في تحديد مستوى التشغيل والإنتاج تفقد هذه القوى تأثيراتها في الاتجاه الصاعد وفي نقطة معينة تحل محلها قوى أخرى تعمل في الاتجاه المعاكس والذي هو الاتجاه النازل. ولا شك بأن هبوط الإنفاق الكلي (AE) الذي يحدد الطلب الإجمالي (AD) دوراً هاماً في هذا المجال. ففي سنة الركود 1982 مثلاً ارتفع معدل البطالة في غالبية الولايات الأمريكية. وبالعكس مع ركود العام 1991 وحتى رخاء العام 2000 ظهرت حالات عديدة كهبوط معدل البطالة بعد عدة حالات قصيرة الآجال للصعود. (معروف، 2005، ص211).

ويهتم الاقتصاديون وواضعو السياسات الاقتصادية بهذا النوع من البطالة لخطورته محاولين – دائماً– المحافظة على عدم تدني مستويات الإنتاج مع تحقيق مستويات ملائمة للنشاط الاقتصادي؛ مما يؤدي إلى عدم ظهور هذا النوع من البطالة أو التقليل من حدته (Miler,1988, P163).

النوع الرابع من حيث تأثير السوق:

1. البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلاً الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 2010، ص13).

وفي الغالب تنشأ البطالة الاحتكاكية بسبب صعوبة الحركة الانتقالية من موقع أو إقليم جغرافي إلى موقع أو إقليم جغرافي آخر. وهنالك العديد من الأسباب التي تعمل على زيادة هذه الصعوبة نذكر منها (الدباغ والجرمود، 2003، ص391):

1. الروابط العائلية والاجتماعية.
2. تكاليف الانتقال.
3. عدم توفر المعلومات الكافية حول فرص العمل في الأقاليم الأخرى.
4. المشاكل المتعلقة بترتيبات السكن والإقامة، والتكيف الاجتماعي والنفسي.

2. البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

وهي البطالة الناشئة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد ترتب عليها انعدام التوافق بين الأعمال المتاحة والعمال الراغبين في العمل وتستمر فرص العمل قائمة لأن العمال غير المشتغلين لا تؤهلهم إمكانياتهم للالتحاق بها (جوارتيني واستروب، 1988، ص203).

وتنشأ البطالة الهيكلية نتيجة للتحولات الهيكلية التي تحدث، من حين لآخر، في بعض قطاعات الإنتاج. وغالباً ما يتسبب بها انخفاض العرض أو انخفاض الطلب على الإنتاج في قطاع صناعة معينة. فعندما يتغير هيكل الطلب على الإنتاج في صناعة معينة، يتغير معه طبيعة الطلب على الأيدي العاملة في تلك الصناعة. وإلى أن يتكيف العمال بشكل كامل مع هذه التحولات الهيكلية في الطلب، فإن البطالة الهيكلية تنشأ وتستمر (الدباغ والجرمود، 2003، ص392).

ويرى بعض الاقتصاديون أن هذا النوع من البطالة من ضمن البطالة الطوعية وأن هناك عوامل مختلفة تعمل على نشوئها منها (معروف، 2005، ص211):

1. البحث عن وظيفة أفضل تتوافق مع طموحات الأشخاص العاطلين المعنيين في مراكز إدارية واجتماعية معينة أو تتلاءم مع أذواقهم في مواصفات العمل وظروف إنجازه.
2. إن تشريعات الأجور الأدنى وضغوط نقابات العمل وأجور الكفاءة Efficiency Wage Rate تفرض على المؤسسات تأكيد مؤهلات عالية تتطابق مع مواصفات الوظائف المعروضة.
3. توافر الوظائف الملائمة في أقاليم أو مواقع جغرافية من الصعوبة الإقامة فيها، لأسباب تتعلق بقيود إدارية أو سياسية او اجتماعية أو لغوية.
4. تفاوت الأجور بين المناطق أو المنشآت المختلفة، يدفع العاملين إلى ظاهرة دوران العمل (مع بقاء الأمور الأخرى على حالها Ceteris Paribus)، وهنا فإن الفترة الواقعة بين ترك العمل الأولي والالتحاق بالعمل البديل فترة تعطل.
5. إدخال تحولات هيكلية في التنظيمات الإدارية والعسكرية، فمثلاً إن تقليص عدد العاملين في الجيش بقرار سياسي قد ينعكس على عدد كبير من الناس الذين لا يجدون مؤهلاً مناسباً لهم في النشاطات المدنية في فترات قصيرة نسبياً.
6. كذلك فإن البطالة الهيكلية ربما تتأثر أيضاً بكل من(عمر- وجنس) قوة العمل، وتدفق الشباب من العمال يؤدي إلى تزايد البطالة الهيكلية، لأن شباب العمال يغيرون أعمالهم كثيراً وتكون لديهم الرغبة في الانتقال من قوة العمل إلى التعليم والعودة مرة أخرى إلى قوة العمل، بدرجة أكبر من غيرهم من العمال الكبار. وعلى ذلك فإن معدل البطالة بينهم يتزايد عنه بالنسبة لأقرانهم من كبار السن. وإذا كانت نسبتهم كبيرة من إجمالي قوة العمل فإنهم سوف يرفعون المعدل الكلي للبطالة إلى أعلى (جوارتيني؛ استروب، 1988، ص 204).

وبنفس الطريقة فإن تزايد العائلات ذات المصدر المزدوج للكسب سوف يؤدي إلى تزايد معدل البطالة. فعندما يعمل كل من الزوج والزوجة فإنه يصبح من السهل على أي منهما(جوارتيني؛ استروب، 1988، ص 204):

أ- تغيير الأعمال.

ب- قضاء فترة أطول في البحث عن عمل.

ت- الانتقال بين قوة العمل والتعليم (أو العمل المنزلي أو تربية الأطفال) كما أن تغيير أحد الزوجين لعمله قد يقتضي تغيير قرينه أيضاً للعمل الذي يمارسه.

3. البطالة التكنولوجية (Technological Unemployment):

وتسمى بالبطالة الفنية أو التقنية، وتعني تعطل جزء من القوى العاملة في المهن والأعمال، التي تستدعي إحلال الآلة محل العامل لمواكبة التقدم التكنولوجي، مما يضطره إلى البحث عن عمل آخر. وتزداد نسبة البطالة الفنية في المراحل الأولى لتحول الاقتصاد من الإنتاج الصناعي بالأساليب التقليدية إلى الإنتاج الصناعي بالأساليب التقنية عالية الجودة، والكفاءة والإنتاجية الرأسمالية. وتنتشر البطالة الفنية في معظم الدول التي وقعت اتفاقيات تبادل تجارية دولية، وانتهجت سياسات اقتصادية منفتحة على العالم الخارجي تتجاوب مع العولمة، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، والخصخصة، واعتماد معايير الجودة والنوعية الدولية في السلع والخدمات المنتجة، لأغراض التسويق المحلي والصادرات (مكافحة البطالة في الوطن العربي: فشل برامج التنمية يعيق الحلول، (www.arabliss.wordpress.com/tag

النوع الخامس من حيث استمرار البطالة:

1. البطالة المزمنة (Chronic Unemployment):

وهي التي تستمر لفترة طويلة من الزمن؛ حيث تنتج عن عدم مرونة الاستثمار وجموده، فيكون الأمل في الإصلاح ضعيف لرسوخ أسباب البطالة، من ضعف الجهاز الإنتاجي، وقلة رأس المال، والتقلب الشديد في سوق العمل مع انعدام الخبرات وضآلة المدخرات (الجمل، 2008، ص33).

2. البطالة المستمرة (Continual Unemployment):

هي عمل الأشخاص في مستوى أقل من مؤهلاتهم أو يعملون عملاً ولكنهم لا يضيفون شيئاً إلى الإنتاج القومي. فهم في حالة عمالة ظاهرية فقط بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع وخدمات، وبهذا فهي تشبه البطالة المقنعة (زروق، 2012، ص12).

3. البطالة العارضة (Accidental Unemployment):

وتسمى بالبطالة العابرة (Transient) أو الطارئة (Adventitious) أو التصادفية (Coincidence) وتمتد عادة لفترة قصيرة من الزمن وتشكل جزءاً من عملية بحث العامل عن عمل مناسب وبحث رب العمل عن العامل المناسب (برحومة وأبو طرفة، 2011، ص3).

النوع السادس: من حيث طبيعة العامل:

1. بطالة المهاجرين (Emigrant Unemployment):

وهي تصف بطالة الشخص العاطل النازح أو المغترب (Expatriate)، وتظهر في بطالة القرويين المهاجرين من الأقاليم القاصية إلى العواصم، وهم الذين قد بهرت أبصارهم أضواء المدينة، واجتذبهم إليها ما سمعوه عنها أو رأوه فيها من وفرة وسائل كسب العيش بطرق لا شك أنها أقل عناء وأحسن أجراً من صناعة الفلاحة في الحقول؛ فهرعوا إليها يعملون في العمارات أو المقاولات أو المصانع الكبرى، ويستخدمون في المنازل أو المقاهي أو المحلات العامة أو غيرها، ثم ما يلبثون أن يفاجئوا بانقطاع عملهم، وغالباً بعد أن يكون الواحد منهم قد تزوج ورزق أولاداً، وعندئذ يواجهون شبح البطالة من جديد، ولكنهم بعد أن ذاقوا حلاوة العيش الرغد، أصبحوا يفضلون الانتظار والتعلق بمعيشة البطالة، والكسل على العودة إلى قراهم (الجمل، 2008، ص35).

2. بطالة المتعلمين (Educated Unemployment)

وتعني وجود فائض ملموس في القوى البشرية المتعلمة من خريجي المدارس والجامعات على ما يتطلبه سوق العمل ويقوم فعلاً بامتصاصه (الأشوح، 2003، ص78)

ووفقاً لاتفاقية العمل الدولية رقم 138 لسنة 1973، فإنها تعرف بمجموع الأفراد فوق سن خمسة عشر والذين لا يعملون سواء كان هذا العمل بأجر أو بدون أجر – لدى الأسرة مثلاً – أو لحسابهم الخاص، ويكون هؤلاء الأفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وفى حالة بحث مستمر فعلي عن العمل بشرط حصولهم على شهادة متوسطة أو فوق متوسطة أو جامعية. (جادو، 2001، ص15)

3. بطالة المشردين (Homeless Unemployment):

وتسمى بطالة المتسولين (Beggar) وتظهر هذا النوع من البطالة عندما لا تتوفر الوظائف أو المهن فيضطر بعض الأفراد للتسول للتغلب على المشكلات الناتجة عن الفقر (شلهوب، 2002، ص260).

وبهذه الطريقة ينتشر العمال العاطلون الذين أوصدت في وجوههم أبواب الرزق، فلا يلبثون أن ينضموا طائعين أو كارهين إلى جيش المتشردين، ثم ينحدرون إلى هاوية التسول واحتراف الإجرام، وهي هاوية سحيقة ليس من السهل عليهم الخروج منها بعد أن دخلوها، واستعذبوا فيها طعم كسب المال من غير جهد أو عناء (الجمل، 2008، ص35).

2.8. تكلفة ومخاطر البطالة:

إن للموارد البشرية العاطلة عن العمل تكلفة لا يمكن تجاهلها تتمثل كماً بأعداد العاطلين عن العمل ونوعاً بالقدرات والكفاءات الفنية المعطلة، وكذلك هدر الوقت لدى تلك الموارد بكونها طاقات غير مستغلة.

وتقسم تكاليف البطالة إلى تكاليف ظاهرة وأخرى ضمنية (الرميتي، 2000، ص117). فالتكاليف الظاهرة تتمثل في:

1. تكلفة العناصر المعطلة من الموارد البشرية.
2. تكلفة الإنفاق الخاص على تلك العناصر لتتمكن من العيش بكرامة.
3. تكلفة الإنفاق العام على الخدمات العامة التي تستفيد منها تلك العناصر (الإنفاق على التعليم والمرافق العامة من صحية وغيرها).

أما التكاليف الضمنية فتتمثل في (قنطقجي، 2004، ص 13- 14):

1. التكلفة الاجتماعية للانحراف الذي قد يسببه وجود تلك العناصر.
2. التضحيات التي تقدمها الأسر بتكافلها مع أفرادها العاطلين عن العمل وذلك بتخليها عن جزء من إيرادها لتأمين احتياجاتهم.
3. الأمراض النفسية التي يسببها الفراغ الناجم عن انعدام العمل.
4. قد يصيب عائلة العاطل عن العمل بعض من هذه الأضرار.

2.9. آثار البطالة:

للبطالة آثارها الخطيرة على المجتمع والفرد على حد سواء، مما جعلها محط اهتمام دائم سواء أكان هذا الاهتمام من قبل الدولة أو المؤسسات المعنية بالحد منها أو الأفراد حيث تشكل الآثار الناتجة عنها أهم العوامل المحفزة لدراسة هذه الظاهرة، ومحاولة الوصول إلى حلول منطقية لها، ذلك نتيجة لانعكاساتها الخطيرة على المجتمع، وبخاصة لدى المجتمعات التي تنشد الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الاستقرار النسبي للمجتمع. فالبطالة بأبعادها وانعكاساتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية تخلق إشكاليات خطيرة في المجتمع، لتترك بصماتها على الشاب والأسرة بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام، فالعمل من الأمور الضرورية والأساسية لحياة البشر ولاستقرارهم، فالبطالة لا تؤثر على اقتصاد البلد فقط بل تؤثر سلبياً على فئات المجتمع كافة، وفيما يلي استعراض لأهم الآثار المختلفة الناتجة عن البطالة:

2.9.1. الآثار الاقتصادية:

وتتمثل الآثار الاقتصادية في الجوانب التالية (القريشي، 2007، ص 200-202):

1. انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والإنتاج.
2. تكلفة إعالة العاطلين: وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل.
3. خسارة الإنفاق على التعليم: حيث أن المال الذي أنفق على تعليم الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقاً غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل وهذا يمثل خسارة للاقتصاد الوطني.
4. انخفاض حجم إيرادات الدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة.
5. يشكل الفقر إحدى نتائج البطالة التي تظهر في المدى البعيد، حيث يؤدي الفقر إلى إضعاف قدرات الأفراد على التعبير والاختيار والتأثير في القضايا التي تؤثر في مجريات حياتهم، أو الاستفادة من الفرص المتاحة، إضافة إلى عدم القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية (عبد الحق، 2005، ص36).

6. هدر لأهم مورد من موارد المجتمع ألا وهو الموارد البشرية، حيث أن رأس المال البشري تتدهور إنتاجيته ويقل عمره الإنتاجي إن كان عاطلاً (النويصر، 2000، ص56).
7. هجرة الكفاءات العلمية بشكل يؤدي إلى فقدان الدولة لإمكانات هذه الكفاءات التي أنفق على تعليمها وإعدادها أموالاً كثيرة، فهجرتها تؤدي إلى إعاقة عملية التنمية وتأخيرها بل وإضعافها أيضاً (النسور، 2013، ص320).

2.9.2. الآثار الاجتماعية والنفسية:

1. تؤثر البطالة سلباً على الحالة النفسية والاجتماعية للفرد حيث يظهر الشعور بالإحباط وعدم الثقة بالنفس، والانتماء وجدوى الحياة ويزداد هذا الشعور كلما طال أمد البطالة.
2. ارتفاع معدلات الانتحار والإجرام، وقد قام هارفي بربنير بإجراء دراسة إحصائية لدراسة أثر البطالة على التكلفة الاجتماعية والنفسية واستخلص من نتائج الدراسة أنه بزيادة معدل البطالة 1% عن المعدل الفعلي فإن معدل الانتحار قد زاد بمعدل 4% وزاد معدل جرائم القتل بحوالي 6% وترتب على ذلك زيادة الدخول إلى المصحات النفسية بحوالي 4% (حسين وسعيد، 2004، ص333).
3. شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع، وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس.
4. انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها؛ لا يعد عملاً محظوراً في نظر العاطلين عن العمل.
5. ضعف الروابط الأسرية، وضعف تأثير القيم العامة بسبب البطالة، وهو ما يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال، والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية، وهذا الوضع قد يكون سبباً رئيسياً في زيادة نسبة الجريمة خاصة جرائم الاعتداء على الأملاك (النسور، 2013، ص320).
6. العنف والارهاب: البطالة تولد الحقد والكراهية على الآخرين ممن يمتلكون الأموال والقادرين على العيش الرغيد والحقد يدفع إلى العنف والقتل والقاتل هو مادة خصبة ومشروع إرهابي مناسب.

7. الشعور بالاغتراب: وهي من أصعب أنواع المشاعر التي قد يبتلى بها الشباب لأنها تضعف انتماءه لوطنه وأمته فلا يعود يعنيه كثيراً ما يصيب هذا الوطن من أحداث ومشكلات مما يولد حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي (طشطوش، 2011، ص7).

2.9.3. الآثار السياسية:

1. تؤثر البطالة على الاستقرار الأمني والسياسي، فالبطالة تصيب الفرد باليأس والإحباط، حينئذ يكون سهلاً على الجماعات المتطرفة والإجرامية تجنيده للقيام بالأعمال الإرهابية وإشاعة الفوضى في المجتمع كبعض الدول منها الجزائر، مصر، السودان، ولنا في العراق المثال الصارخ على ذلك، حتى إن جريدة الواشنطن بوست صرحت مؤخراً في أحد أعدادها بالعبارة التالية: "يقر المسؤولون الأمريكيون والعراقيون بأن كل الشباب الذي يبقى بلا عمل يكون مؤهلاً للانضمام إلى المتمردين الذين قد يدفعون له 50 دولاراً لقاء زرع عبوة ناسفة" (طه، 2006، ص12)، فضلاً عن الثورات الشعبية التي مست أغلب دول المغرب العربي إضافة إلى مصر والتي من أهم أسبابها مشكلة البطالة (طرطار وحليمي، 2011، ص9).
2. المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات التي يقوم بها العاطلين عن العمل، وما يترتب على ذلك من فوضى وعدم استقرار سياسي قد تؤدي في النهاية إلى سقوط نظام الحكم نفسه (النسور، 2013، ص321).
3. زعزعة الانتماء للوطن والولاء للدولة، وذلك لأن الحاجة إلى العمل من أجل الغذاء والكساء تقع على رأس هرم الحاجات الاجتماعية الأساسية، ومن وجهة نظر أي شاب فإن الوطن الذي لا تتوفر فيه هذه الاحتياجات الأساسية، والدولة التي تعجز عن حل هذه المشكلة لا يستحقان الانتماء لهما والتضحية من أجلهما (الشبكة الإسلامية البطالة قنبلة موقوتة، موقع انترنت (www.islamweb.net/ahajj/index.php?page=article&lang=A

2.10. خاتمة الفصل الثاني:

يعتبر الوقوف على الإطار النظري للبطالة من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية، نظراً لأهميتها الكبيرة في اقتصاديات الدول ولما لها من وزن في برامج التنمية نظراً لنتائجها وانعكاساتها السلبية في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة يؤدي بنا إلى التشخيص السليم ومعرفة أسباب ظهورها.

لهذا جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المشكلة، حيث تبين أن أغلب التعاريف تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة، معتمدين في ذلك على المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية، وتقاس البطالة بما يسمى معدل البطالة والذي يمثل نسبة العاطلين عن العمل إلى قوة العمل الإجمالية.

وتتنوع صور البطالة تبعاً لتنوع أسباب نشوءها فمنها البطالة الاحتكاكية والتي تنتج عن قصور المعلومات في سوق العمل، في حين ترجع البطالة الهيكلية إلى عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين ومتطلبات الوظائف الشاغرة أو عدم التوافق الجغرافي بين أماكن الوظائف الشاغرة وأماكن الباحثين عن عمل، بينما البطالة الدورية تكون نتاج نقص الطلب الكلي في ظل الركود الاقتصادي، وتعزى البطالة الموسمية إلى نقص الطلب على العمل في قطاعات معينة ومواسم معينة، وتتمثل البطالة المقنعة في الأفراد الذين تكون إنتاجيتهم متدنية أوقد تكون صفر أو حتى سالبة.

ولأن البطالة ظاهرة غير مرغوب فيها في أي مجتمع من المجتمعات، نظراً للآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية الناجمة عن وجودها، حيث يؤثر وجود البطالة سلباً على الاقتصاد القومي، وكذلك على النسيج الاجتماعي للمجتمعات فمعظم المشكلات الاجتماعية والنفسية والأخلاقية التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بعض الدول التي تعاني من ظاهرة البطالة، كانت البطالة هي العامل المشترك فيها، إضافة إلى أن وجود البطالة قد يهدد الاستقرار السياسي والأمني للمجتمع، ويساهم كذلك في زيادة معدل الجريمة والعنف.

الفصل الثالث

البطالة في الفكر الاقتصادي

3.1. مقدمة

3.2. البطالة في الفكر الاقتصادي التقليدي

3.3. البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث

3.4. خاتمة الفصل الثالث

3.1. مقدمة:

ينظر الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه إلى اختلال سوق العمل وتفاقم ظاهرة البطالة من وجهات نظر متعددة. ويتضمن هذا الفكر نظريات متباينة لسوق العمل. ومن أجل الفهم الجيد لحركية سوق العمل لابد من الرجوع إلى الوراء والتمعن جيداً في النظرية الاقتصادية وفحصها، وبالأخص نظرية اقتصاد العمل التي أخذت حيزاً هاماً في التحليل الاقتصادي نظراً للأهمية الكبيرة لعنصر العمل.

إن منطق التحليل يستوجب علينا استعراض أهم المدارس الاقتصادية على اختلاف مناهجها في التصدي لتفسير إشكالية البطالة، وقد تبين ومنذ زمن بعيد أن رسم أي سياسة اقتصادية لمجابهة البطالة، لابد أن يقوم على أسس نظرية متينة.

لذا سيتناول هذا الفصل تقديم شامل للنظريات الاقتصادية الأولى التي ساهمت في تحليل ظاهرة البطالة، وفق ما ورد من خلال المدارس الاقتصادية الكبرى، بدءاً بالمدرسة الكلاسيكية والمدرسة الماركسية والنيوكلاسيكية إلى المدرسة الكينزية في سنوات الثلاثينات، ومن ثم النظريات الحديثة في تفسير البطالة.

3.2. البطالة في الفكر الاقتصادي التقليدي:

3.2.1. البطالة في الفكر الكلاسيكي:

3.2.1.1. نظرية حد الكفاف:

تعتبر نظرية حد الكفاف من أقدم النظريات في تحديد الأجور وقد تعرض لها كل من وليم بيتي وريتشاد كانتيلون وفرانسوا كيني وقد أضاف إليها كل من ريكاردو ومالتوس، ووفقاً لنظرية حد الكفاف يعتبر الأجر ثمناً للعمل أو لقوة العمل أي القدرة على العمل ويتوقف هذا الأجر على مستوى الكفاف بالنسبة للعامل بمعنى أنه يغطي فقط كمية السلع الضرورية اللازمة لحفظ حياة العامل وعائلته، ويتحدد ما هو ضروري بالطبع بالعادات ونمط الحياة الذي يعيشه هذا العامل ولهذا يتعين أن يتغير ثمن العمل أي الأجر إذا تغيرت أثمان السلع الضرورية للعامل (عوض الله وآخرون، 2006، ص498).

ويعتبر قانون مالتوس الأساس الذي اعتمدت عليه نظرية حد الكفاف، فأي انحراف للأجور عن مستوى الكفاف صعوداً يؤدي إلى زيادة عدد أفراد الأسرة نتيجة تحسن مستوى معيشتها فيزيد عرض العمل مقارنة بالطلب وتعود الأجور مرة أخرى للانخفاض، أما في الحالة المعاكسة حيث ينخفض مستوى الأجر فإن مستوى المعيشة ينخفض بدوره ويقل عدد أفراد الأسر نتيجة التقليل من الولادات فينخفض عرض العمل مقارنة بالطلب ويرتفع الأجر (حمادي، 2009، ص33).

وقد وجهت بعض الانتقادات لهذه النظرية ومنها (ادريوش، 2013، ص74):

1. لو فرضنا صحة هذه النظرية لأدى ذلك إلى اعتبار كل زيادة على أجر العامل من صالح صاحب العمل لا من صالح العامل، لأنها ستؤدي إلى خفض أجره وهذا غير منطقي.
2. إن ارتفاع الأجور لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنجاب من قبل العامل ولكنه يؤدي إلى رغبة العامل في تحسين مستواه المعيشي الذي يؤثر مستقبلاً على مستوى الأجور ومنه نجد أن النظرية ربطت بين ارتفاع الأجور أو زيادة رفاهية العامل وبين زيادة التكاثر بعلاقة طردية، والصحيح أنه لا يلزم من ارتفاع أحدهما ارتفاع الآخر، إذ يلاحظ قلة الإنجاب من ذوي الدخول المرتفعة.
3. يفترض أن تكون الأجور متساوية بين العمال، بناء على هذه النظرية ولكن الواقع خلاف ذلك لأن العمال المهرة يأخذون أجوراً أعلى من غيرهم، ومنه عجزت النظرية عن تفسير هذا التفاوت في الأجور في المهن المختلفة بسبب تباين العمال في الكفاية الإنتاجية، لأنها أهملت العناية بهذا الجانب.
4. اهتمت هذه النظرية بجانب العرض وأهملت جانب الطلب، حيث ركزت على العوامل المؤثرة على العرض دون أن تذكر شيئاً عن العوامل المؤثرة على الطلب.
5. قررت هذه النظرية انخفاض الأجور بزيادة السكان أو الأيدي العاملة، في حين أثبت التطور الاقتصادي لدول أوروبا الغربية نقض هذا الافتراض، فقد ارتفعت أجور العمال الحقيقية في الوقت الذي زادت فيه الأيدي العاملة زيادة كبيرة.

3.2.1.2. نظرية مخصص الأجور (رصيد الأجور):

وهذه النظرية هي نظرية مكملة لنظرية حد الكفاف، ولقد نادى بها Jamesille (جاودي، 2007، ص142).

ويعتبر رأس المال وفقاً لهذه النظرية مبلغاً من النقود يخصص لدفع أجور العمال قبل أن يتم الإنتاج ويتحقق بيع الناتج ويتحدد الطلب على العمل برأس المال الموجود والمخصص لدفع هذه الأجور ويتحدد مستوى الأجور بقسمة هذا الرصيد على عدد العمال المستعدين للعمل في السوق ويترتب على ذلك أن مستوى الأجور يظل ثابتاً ما دامت كمية رأس المال التي يخصصها أرباب الأعمال لدفع الأجور منها ثابتة وما دام عدد العمال لم يتغير، ونتيجة لذلك فإنه لا يمكن رفع المستوى العام للأجور كنتيجة لتدخل الدولة القانوني أو كنتيجة لقوة النقابات العمالية (ناشد وعوض الله، 2007، ص500).

تفترض هذه النظرية أن أي زيادة في الأجور لمجموعة من العمال نتيجة ممارسة ضغط جماعي أو بواسطة التشريع تكون على حساب فئات أخرى من العمال لأن هذه الزيادة تساهم في تخفيض رصيد الأجور الذي يعتبر ثابتاً وفي هذه الحالة يكون من مصلحة العمال زيادة ثروة أصحاب الأعمال لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أجرهم (حمادي، 2009، ص34).

ويرجع السبب الرئيسي لظهور هذه النظرية إلى ما لاحظه الاقتصاديون من مرور زمن بين الإنتاج والتسويق، يعطى العمال أثناء هذه الفترة أجوراً من مدخرات سابقة مخصصة لدفع أجور العمال.

وقد وجهت بعض الانتقادات لهذه النظرية ومنها (عوض، 1983، ص182):

1. أن النظرية لم تبين الطريقة التي يتم بموجبها تحديد رصيد الأجور من قبل المنتجين، كما أنها لم تبين كيفية توزيع ذلك الرصيد على العاملين.
2. من الخطأ أن تعتمد النظرية على رصيد الأجور المتقطع من إيرادات العام السابق، لأن المبالغ التي يمكن توفيرها كرصيد لدفع الأجور ليست ثابتة بل تعتمد على نجاح أو فشل العملية الإنتاجية.

3. أن النظرية لم تستطع تفسير ظاهرة اختلاف الأجور بناء على تفاوت العمال في الكفاية الإنتاجية لأنها أهملت هذا الجانب.
4. يظهر على هذه النظرية طابع التشاؤم، لأنها لا تجعل أملاً لرفع أجور العمال إلا عن طريق انخفاض عددهم، وهذا لا يتم إلا بامتناعهم عن الزواج وزيادة عدد الوفيات بينهم، وذلك لأن مخصص الأجور ثابت.
5. وجود بعض العمال تتحدد أجورهم بناء على نسبة معينة من الإنتاج أو الأرباح وهذا مما تعجز النظرية عن تفسيره.
6. لقد أثبتت الوقائع التاريخية عدم صحة هذه النظرية من أوجه ثلاث:

- أنها تفترض زيادة الأجور بنقصان عدد العمال، ولكن ثبت بقاء الأجور منخفضة في ايرلندا من سنة 1848 إلى سنة 1851 وذلك بالرغم من هجرة حوالي مليون مواطن ايرلندي إلى أمريكا.
- أنها تفترض انخفاض الأجور بزيادة عدد العمال، ولكن ثبت ارتفاع الأجور في أمريكا بالرغم من زيادة عدد العمال فيها.
- ثبت انخفاض الأجور في دول أوروبا الغربية بالرغم من تراكم رؤوس الأموال فيها أثناء الأزمة التجارية العالمية في منتصف القرن التاسع عشر.

3.2.1.3. نظرية الإنتاجية الحدية:

يعتبر ألفرد مارشال من دعاة هذه النظرية فهو يربط الأجور بالإنتاجية الحدية للعمل حيث تتناسب معها تناسباً طردياً وتنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية هي أنه في سوق عمل حرة يكون صاحب العمل في حاجة إلى العمال، الذين بدورهم يحتاجون إلى دخل لإشباع حاجاتهم وتكون بذلك القوة التساومية لكل من أرباب الأعمال والعمال، وعليه في نطاق المشروعات الفردية يقوم صاحب العمل برفع عدد العمال المستخدمين إلى أن يتحقق التساوي بين الإنتاجية الحدية للعامل مع أجره وفي هذه الحالة ينظم حجم العمالة بحيث يحصل العامل الأقل إنتاجية على أجر يعادل الأجر السائد في السوق، أما على مستوى السوق كله فإن مقدار الأجر يتحدد بالنسبة

لمجموعة معينة من العمال– يفترض أنها مضطرة للعمل– على أساس العمالة الأقل إنتاجاً فإذا ما ارتفعت الأجور عن الإنتاجية الحدية فإن هذا سيدفع صاحب العمل إلى تخفيض عدد العمال ويؤدي ذلك إلى نتيجتين: انخفاض الأجور بسبب البطالة الناشئة عن استبعاد عدد من العمال عن العمل وكذلك ارتفاع الإنتاجية الحدية للعمل ويستمر تخفيض عدد العمال حتى تعود الإنتاجية الحدية للعمل إلى مساواة الأجر (حمادي، 2009، ص34).

وقد وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية منها (عروان، 2003، ص570–571):

1. أنها تعني بجانب الطلب على العمال وتهمل جانب العرض.
2. أن النظرية لا تستطيع تحديد العامل (الأجر) لأنها تركز على تحديد الكمية اللازمة من العمال لكي تحقق المنشأة أكبر ربح ممكن عند ثمن معين لخدمات العامل.
3. أنه لا وجود للمنافسة الكاملة في سوق العمل إلا في حالات نادرة، لأن معظم الحالات تسودها منافسة غير كاملة.
4. إن بعض العمال يعملون ولكنهم لا ينتجون حقيقة كالمراقبين والبوابين والحراس فهؤلاء عجزت النظرية عن بيان كيفية تحديد أجورهم.
5. إن وحدات العمل غير متجانسة وإنتاجية العمال متفاوتة حيث يؤدي تحديد الأجور على أساس إنتاجية العامل الحدي وهو العامل الأقل كفاءة إلى إهمال حقوق العمال الأكثر كفاءة.

نستخلص مما سبق بأن الفكر الكلاسيكي يتمحور في أن الاقتصاد يتوازن دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، أي لا مجال لوجود بطالة وفقاً للنموذج الكلاسيكي، مع ذلك يرى الكلاسيك بأنه إذا وجدت بطالة فهي بطالة اختيارية، بمعنى أن العمال هم الذين يرفضون الأجر المنخفض السائد في السوق، والسبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة حسب الكلاسيك هو عدم مرونة الأجور النقدية، بمعنى آخر جمود الأجور في الاتجاه التنازلي.

3.2.2. البطالة في الفكر الماركسي:

كبديل للأجر مقابل الحياة (نظريات مستوى الكفاف) الذي تبناه مختلف التيار الكلاسيكي القديم، فإن الأجر في المنظور الماركسي وإن لم يختلف عن أجر الكفاف في مضمونه، إلا أنه

يتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية، ليس للبقاء فقط وإنما لضمان استمرارية العملية الإنتاجية. فوفق هذه النظرية فإننا انتقلنا من الأجر مقابل الحياة إلى الأجر مقابل الإنتاج. ويرجع هذا التحول في مجال علاقات العمل إلى بروز فكرة تواجد النقابات العمالية للدفاع عن مصالح العمال المهضومة (ادريوش، 2013، ص79).

يعتبر الفكر الماركسي أن البطالة هي جزء لا يتجزأ من جوهر النظام الرأسمالي الذي يقوم على أساس خلق جيش احتياطي من المتعطلين عن العمل يكونون أداة ضغط شديدة بيد الرأسمالي على العمال للقبول بأجر أقل، وبنفس الوقت يكون مورداً لإمداده بما يحتاجه من يد عاملة. كما يعتبر أن قانون اتجاه معدل الربح في النظام الرأسمالي إلى التدهور على المدى الطويل هو السبب الجوهري للأزمات الاقتصادية والبطالة، إذ يلجأ الرأسماليون إلى إيقاف مفعول اتجاه الأجور نحو التزايد في مرحلة الانتعاش، وذلك إما بتكثيف العمل عن طريق إطالة يوم العمل، أو باستخدام الآلات بدلاً من العمل الإنساني، مما يؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت، وبالتالي إلى تقليص فائض القيمة[2] كما يؤدي إلى انخفاض نسبي في عدد العمال الذين يخلقون فائض القيمة، وبالتالي خفض كلفة الأجور وكل هذا يؤدي إلى انخفاض معدل الربح.

وهذا بدوره يدفع الرأسماليين إلى تقليل تراكم رأس المال، أي خفض طلبهم على وسائل الإنتاج وما يتبعه من انخفاض أسعارها وبالتالي حصول إفلاسات وخسائر كثيرة في هذا القطاع.

ويدخل الاقتصاد الرأسمالي في مرحلة ركود بمظاهرها المختلفة وأهمها زيادة البطالة، وتدهور الأجور، وانتشار الفقر. ويستنتج الماركسيون بأن علة النظام الرأسمالي تكمن في بنية نمط الإنتاج الرأسمالي الذي يحمل في طياته بذور فنائه (مراد، 2008، ص15-16).

3.2.3. البطالة في الفكر النيوكلاسيكي:

يعتبر النيوكلاسيك امتداداً للفكر الكلاسيكي، ولذا فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف التوظف الكامل تأسيساً على "قانون ساي للأسواق" الذي ينص على: "أن كل عرض يخلق

(2) حسب ماركس فإن العمل في المؤسسة الرأسمالية يقسم قسمين، الأول يأخذ العامل مقابله أجر، بينما الثاني لا يأخذ مقابله أجر، والذي يعود على الرأسمالي مقابل ملكيته لوسائل الإنتاج، الفرق بين الأجرتين سماه كارل ماركس القيمة المضافة.

الطلب عليه"، وبالتالي، ومن هذا المنطلق، فإن زيادة عرض سلعة ما–مع بقاء العوامل الأخرى على حالها– من شأنه أن يخفض من سعرها؛ مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض، وبالمثل، فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم، تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة. وطبقاً لذلك، فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائماً بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق (نجا، 2005، ص 37–38).

وقد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج (العرض الكلي) وهيكل الإنفاق (الطلب الكلي)، إلا أن تغيرات الأسعار سواء كانت في أسواق السلع أم في أسواق خدمات عوامل الإنتاج– التي تحدث من خلال تفاعل قوى السوق– كفيلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل. ولذا، أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر مرونة الأجور –خاصة في الاتجاه النزولي– كشرط أساسي لتحقيق هدف العمالة الكاملة، ومن ثم اختفاء البطالة الإجبارية.

وعليه فإنه وفقاً للفكر النيوكلاسيكي؛ فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن العمالة الكاملة دائماً في سوق العمل، وأي اختلال يصحح تلقائياً من خلال تغير الأجور، وسريعاً ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت. ووفقاً لهذا الفكر؛ فإن وجود البطالة واستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاختيارية، وبمعنى آخر، يمكن لكل الأفراد الراغبين في العمل عند مستويات الأجور التوازنية أن يجدوا عملاً. وقد ظل هذا الفكر مسيطراً على الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن، ولكنه انهار في ظل أحداث الكساد العالمي العظيم؛ مما مهد لظهور فكر جديد يؤمن بوجود البطالة الإجبارية متمثلاً في النظرية الكينزية (الشيخ حسين، 2007، ص11–12).

ولم يستبعد النيوكلاسيك وجود بطالة جزئية ناتجة عن الأخطاء التي ربما يقع فيها رجال الأعمال عند تقدير أحجام الطلب والإنتاج أو نتيجة لتغير أذواق المستهلكين. وعليه فإن التشغيل الكامل وفقاً لرواد الفكر النيوكلاسيكي، إنما يتحقق فقط في حالة غياب البطالة الإجبارية. وعليه فهم يعتقدون أن البطالة الإجبارية سوف تختفي (خليل،1986، ص194–195).

3.2.4. البطالة في الفكر الكينزي:

يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية –أي أزمة الكساد العظيم– التي تعرض إليها الاقتصاد الرأسمالي خلال الفترة (1929–1933) كانت بمثابة نقطة الانطلاق في التحليل الفكري لهذه المدرسة ومحوره الأساسي، والذي يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية بالتحليل الكينزي، وهذا بعد فترة من سواد الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية المرتكزة على حالة التوازن الاقتصادي العام، والتي حتماً تقود–حسب المدرسة الكلاسيكية– إلى التشغيل الكامل.

لذا انصبت أفكار كينز بشكل أساسي على إيجاد حلول لأزمة البطالة والكساد التي أصابت العالم آنذاك، وهذا من خلال محاولته تقديم حلولاً موضوعية للأزمة عن طريق اقتراح سياسات اقتصادية فعالة جديدة لا تتوافق ولا تتناسق مع منطلقات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي المرتكزة أساساً على سريان مبدأ قانون المنافذ لساي.

3.2.4.1. منطلقات التحليل الكينزي:

بصفة عامة يمكن تلخيص أفكار المدرسة الكينزية في مجال تحليل وتفسير مشكلة البطالة في العناصر التالية (عقون، 2010، ص22):

- ضرورة الاهتمام بجانب الطلب الكلي أو الفعلي عكس قانون ساي للمنافذ، الذي يؤكد على أن المشكلة هي مشكلة عرض وليست مشكلة طلب، أي أن العرض يخلق الطلب عليه.
- المناداة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تسوية وتصحيح الاختلال الموجود في سوق العمل وسوق السلع والخدمات، وسوق رؤوس الأموال.
- توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق استرجاع التوازن تلقائياً، كما كان الكلاسيكيون يتوقعون في فترة الأزمة التي دامت طويلاً والتي تعدت الأجل القصير الذي تبناه الفكر الكلاسيكي.
- معالجة وتسيير المشاكل التي يتعرض إليها الاقتصاد إنما يتم انطلاقاً من الاهتمام بالنظرة الكلية للاقتصاد بدلاً من الاهتمام بالاقتصاد الجزئي كما كان يعتقد الكلاسيك، والذين

يبررون ذلك بأن السعي نحو تحقيق المصلحة الفردية يقود بالضرورة وتلقائياً إلى تحقيق المصلحة الجماعية.

- يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستويات مختلفة قد تكون تحت مستوى التشغيل الكامل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل كما يرى الكلاسيك.
- حسب الكلاسيك فإن الأسعار تتمتع بالمرونة أي قابلة للتغير أما بالنسبة لكينز افترض أن كثيراً من الأسعار تخضع للجمود.

بناء على ذلك نستنتج أن الفكر الكينزي أسهم بإضافة لبنة جديدة للفكر الاقتصادي تتمثل في تفسير جديد لمفهوم التوازن الاقتصادي من حيث مختلف الحالات التي يمكن أن يتحقق عندها.

3.2.4.2. التفسير الكينزي للبطالة:

لقد استطاع كينز وضع نظرية بديلة معارضة تماماً للنظرية الكلاسيكية أوضح فيها كيف يتحدد مستوى التشغيل الكامل، كما شرح بوضوح لماذا قوى السوق لا تستطيع أن تؤكد لنا أن الطلب الفعال يتحدد تلقائياً عند مستوى التشغيل الكامل.

أشار كينز أن مستوى التشغيل الكامل ما هو إلا أحد المستويات الممكنة، وأن هناك من المستويات ما يكون عند أقل من مستوى التشغيل الكامل، وكان مقتنعاً أنه من الضروري أن تأخذ الحكومة المسؤولية من خلال سياستها الاقتصادية للوصول بالاقتصاد إلى التشغيل الكامل، وذلك من خلال تغيير مستوى إنفاقها أو من خلال إحداث تغيرات في التشريعات الضريبية.

إذا كان الجمع بين البطالة والتوازن من المنظور الكينزي قد لاقى ويلاقي رواجاً كبيراً لدى جمع غفير من الاقتصاديين، فإن أفكار المدرسة الكلاسيكية التي تنفي إمكانية التوازن مع وجود بطالة، قد حظيت هي الأخرى بشبه إجماع لدى أجيال متعددة من الاقتصاديين إلى حين برز من الظروف الاقتصادية، ما اقتضى التحول عن هذه النظرية وانحسارها إلى عالم النسيان لفترة غير قليلة من الزمن (عقون، 2010، ص26-27).

3.2.4.3. مقارنة بين الفكر الكينزي والفكر الكلاسيكي(الأمين، 2002، ص167):

1. الطلب الكلي والعرض الكلي: يرفض كينز قبول فكرة أن الطلب الكلي يساوي دائماً العرض الكلي وأن النظام الاقتصادي يتجه نحو الاستخدام الكامل بصورة تلقائية فالاستخدام الكامل حسب النظرية الكينزية يعتبر حالة استثنائية وأن التوازن عند أقل من مستوى الاستخدام الكامل هو الحالة الاعتيادية.
2. الأجور والأسعار: يرفض كينز قبول فرضية المرونة التامة في الأجور والأسعار التي ترتكز عليها النظرية الكلاسيكية في تحليلها حول تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل ويعتقد كينز بأن النظام الاقتصادي المعاصر قد ابتعد كثيراً عن الاقتصاد الذي كان سائداً في القرنين 18 و19 حيث أنه يتميز بوجود نقابات العمال التي تتمتع بقوة تساومية كبيرة لحماية مصالحها ومقاومة أي انخفاض في الأجور.
3. التوازن: تؤكد النظرية الكينزية بأنه لا وجود لما يسمى بالآلية التلقائية التي تؤدي إلى القضاء على البطالة وإعادة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل.

3.3. البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث:

3.3.1. البطالة حسب النظرية النقدية:

يعتبر فريدمان M. Friedman وأنصاره من مؤسسي المدرسة النقدية، ويعتقد النقديون أن النظام الرأسمالي هو نظام يميل أساساً للاستقرار، وأن التقلبات الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد، كالتضخم والبطالة والركود، ناتجة عن تغير عرض النقود، ورفضوا منحنى فيلبس الذي يربط معدل البطالة بعلاقة عكسية مع معدل التضخم، وأوضحوا أنه لا توجد علاقة بينهما على المدى الطويل، فالتضخم ظاهرة نقدية لا ترتبط بظاهرة ارتفاع الأجور وضغط نقابات العمال، في حين أن البطالة ناجمة –حسب رأيهم– عن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى ذلك الحد الذي عطل كفاءة آلية الأسعار والأجور في سوق العمل، واعتبروا أن زيادة إعانات البطالة تتسبب في الحد من فاعلية سوق العمل، لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن العمل بجدية، وبالتالي فإن البطالة في نظر النقديين هي بطالة اختيارية ولا مكانة للبطالة الإجبارية من وجهة نظرهم، وأن الحل الأمثل

لمواجهة البطالة يكمن في عدم تدخل الدول لحل هذه المشكلة، وتركها لآليات السوق الكفيلة بالقضاء عليها (عيسى،2013، ص23).

3.3.2. نظرية التوقعات الرشيدة:

تلعب التوقعات Expectations لدى أنصار هذه المدرسة دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي. فهي تؤثر في الأسعار والإنتاج والدخل والعمالة والإدخار والاستثمار إلى آخره، وطبقاً لتوماس سارجنت T.Sargent ونل والس N.Wallce تكون التوقعات رشيدة، إذا كان التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية يتم وفقاً لما تمليه قواعد النظرية الاقتصادية (زكي، 1998، ص472).

والمقصود هنا هو النظرية النيوكلاسيكية بكل ما تقوم عليه من دعائم وفروض. على أن أهم فرضين تقوم عليهما هذه المدرسة هما (Samuelson and Nordhous, 1992, p646):

- أن الناس يستخدمون المعلومات المتوافرة لديهم.
- أن الأسعار والأجور مرنة.

وفحوى الفرض الأول، هو أن الناس يشكلون توقعاتهم بناء على أفضل ما يتوافر لهم من معلومات. ودلالة ذلك أن الحكومة لا تستطيع أن تخدع الناس، لأن المعلومات متوافرة لديهم. أما الفرض الثاني فيعني أن الأسعار والأجور تتكيف دائماً بسرعة طبقاً لحالة العرض والطلب، وأن الناس يستخدمون المعلومات ومبادئ النظرية الاقتصادية في تنبؤاتهم، مما يعني أنهم على دراية بكيفية سير النشاط الاقتصادي وببرامج الحكومة وسياستها (زكي، 1998، ص472).

3.3.3. نظرية البحث عن عمل:

نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها. وتبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض المعرفة التامة وهو فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، ذلك أن هذه النظرية تؤكد صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن سوق العمل؛ الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات، مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات (نجا، 2005، ص47).

وطبقاً لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها. ومن ثم فإنه وفقاً لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكاً اختيارياً، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيها بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلاً من شغلها، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن انعدام خبراتهم تزيد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات. وبالتالي يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة (عبد الغني وعبد الرحمن، 2012، ص178).

وبالرغم من نجاح هذه النظرية في تفسير البطالة إلا أنها تعرضت لانتقادات أهمها (شلالي، 2005، ص28):

1. عدم اتفاق هذه النظرية مع الظواهر المشاهدة في الاقتصاد، فبالرغم من رغبة الأفراد في البحث عن العمل، يلاحظ أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع إلى استغناء أصحاب العمل عنهم.
2. إن حظوظ الحصول على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم وتقل في حالة بقائهم متعطلين.

3.3.4. نظرية اختلال سوق العمل:

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي *E. Malinvand*، كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما سوق السلع وسوق العمل، وتقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال التي تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن

الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية ويمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات، ولا يكون ذلك عن طريق الأسعار والأجور بل عن طريق الكميات (عقون، 2010، ص31).

فضلاً عن ذلك فإن نظرية الاختلال لا يتوقف بحثها عن أسباب البطالة في سوق العمل فقط، بل يمتد أيضاً إلى تحليل ظاهرة البطالة من خلال العلاقات المتشابكة بين سوقي العمل والسلع. وينجم عن علاقات التشابك –فيما بين هذين السوقين– نوعين من البطالة هما (نجا، 2005، ص51–52):

– **البطالة الكلاسيكية:** وسميت البطالة بهذا الاسم نظراً لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع البطالة عند الكلاسيك التي ترجع إلى زيادة الأجور عن أجر التوازن. ويقترن هذا النوع من البطالة بوجود فائض طلب في سوق السلع مع وجود فائض عرض في سوق العمل. ويرجع سبب البطالة هنا إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال؛ مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة مستوى التشغيل، وبالتالي عدم زيادة عرض السلع، وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الإضافية وانخفاض أرباح رجال الأعمال.

– **البطالة الكينزية:** وسمي هذا النوع من البطالة بهذا الاسم نظراً لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع حالة نقص التشغيل الناتجة عن قصور الطلب الفعال في التحليل الكينزي، وتتميز بوجود فائض عرض في كل من سوق العمل وسوق السلع، وفي هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى ارتفاع الأجور؛ وإنما إلى قصور الطلب في سوق السلع؛ مما ينتج عنه زيادة العرض ووجود مخزون، وبالتالي يحجم رجال الأعمال عن تشغيل مزيد من العمال طالما أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذلك لن تجد من يشتريها.

وعلى الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة إلا أنه يوجه إليها العديد من الانتقادات (ادريوش، 2013، ص122):

1. أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، ولا توضح أسبابها واستمرارها في الأجل الطويل.
2. افتراض تجانس عنصر العمل الذي يعني إما أن تكون البطالة كينزية أو كلاسيكية. وهذا لا يعكس الواقع، حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل، ومن ثم يمكن أن يتزامن

نوعي البطالة معاً. ومنه فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظراً لوجود النوعين من البطالة آنياً.

3.3.5. نظرية تجزئة سوق العمل:

أول من تناول فكرة ازدواجية سوق العمل الاقتصاديان P.Doeringer وM.Piore من خلال أعمالهما الصادرة سنة 1971م (بن فايزة، 2009، ص28).

وتبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وهو أحد الفروض الأساسية في النظريات التقليدية. وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى (نجا، 2005، ص55).

وتقوم هذه النظرية على أساس وجود نوعين من أسواق العمل مصنفين حسب درجة الاستقرار التي تسود هذه الأسواق هما: السوق الرئيسي والسوق الثانوي وأن عنصر العمل يستطيع أن يتحرك وينتقل داخل كل سوق، ولا يستطيع فعل ذلك بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص العمال والوظائف أي عدم تجانس عنصر العمل.

ويتكون السوق الرئيسي من المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم الفن الإنتاجي كثيف رأس المال، وعمالة ماهرة على درجة عالية من الخبرة، وتستطيع هذه المنشآت المحافظة على استقرار العاملين لديها لأنها تتمتع بقدر كبير من الاستقرار والربحية، لذلك يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى.

أما السوق الثانوي فيتكون من المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم الفن الإنتاجي كثيف العمل، حيث العمالة غير المدربة ذات المهارات المتدنية، وتكون الأجور في هذا السوق منخفضة، وظروف العمل سيئة، بالإضافة إلى تعرض العمال لفقدان عملهم بسبب التقلبات والاختلالات التي يتعرض لها هذا السوق بشكل كبير (أرنلد، 1992، ص207-210).

3.3.6. نظرية رأسمال البشري :

جذور هذه النظرية تعود إلى كتابات آدم سميث في مؤلفه الشهير ثروة الأمم (The Wealth of Nations) الذي نشر سنة 1776م. حيث بين أهمية التعليم ورأى أن التعليم هو المجال الذي يمكن أن يمنع الفساد بين العمال، بل أنه سيكون عنصر فعال في استقرار المجتمع اقتصادياً وسياسياً، واتفق معه في ذلك مالتوس صاحب نظرية السكان الشهيرة، وقد اعتبر التعليم عامل من عوامل تحديد النسل، كما اعتبر سميث التعليم من عناصر رأس المال الثابت مثل المباني والآلات والمعدات (ادريوش، 2013، ص 133).

ويعتبر T.W. Schultz (1961) من الرواد الأوائل الذين حاولوا تقدير وقياس مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي.

3.3.6.1. نظرية شولتز (Schultz):

تعتبر أبحاث شولتز من الأبحاث الرائدة في مجال قياس العائد الاقتصادي للتعليم، وقد بنى نظريته على ثلاث فروض أساسية:

- أن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية، يمكن تفسيره بالمخزون المتراكم لرأس المال البشري.
- يمكن تفسير الاختلافات في الإيرادات وفقاً للاختلاف في مقدار رأس المال البشري المستثمر في البشر.
- يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال المادي.

صنف شولتز أشكال الاستثمار في رأس المال البشري إلى خمس مجموعات كبرى هي الصحة، التدريب والتكوين أثناء العمل، التعليم الرسمي، تعليم الكبار وأخيراً الهجرة والتنقل من أجل الاستفادة من فرص عمل أفضل.

وركز شولتز في تحليله على التعليم الرسمي باعتباره شكلاً من أشكال رأس المال طالما أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية، ويعتبر أهم شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال

البشري، بل هو رأس المال البشري ذاته لأنه يمكن أن يفسر الجانب الأكبر من التغيرات والاختلافات في دخل الفرد والمجتمع.

كما يرى شولتز أن التحليل الاقتصادي للتعليم يجب أن يأخذ في الحسبان نوعين من الموارد:

- كل الموارد الضرورية واللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها واكتساب المعارف والكفاءات.
- كل مداخيل وإيرادات فرص العمل الضائعة على الفرد، والتي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه استغلها ولم يلتحق بالتعليم (Schultz,1961, p.p 9-11).

3.3.6.2. إسهامات بيكر (Becker):

يعد بيكر واحداً من أهم الباحثين الذين أدوا بإسهاماتهم وأبحاثهم إلى تطوير نظرية رأس المال البشري حيث بدأ بالاهتمام بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري من تعليم وهجرة ورعاية صحية، مع تركيز محور أبحاثه بصفة خاصة على التدريب. ويعد هذا الأخير من أكثر جوانب الاستثمار البشري فعالية في توضيح تأثير رأس المال البشري على الإيرادات والعمالة وعلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى. وفي محاولة لتحليل الجانب الاقتصادي للتدريب، فرق بين نوعين من التدريب هما التدريب العام والتدريب المتخصص (حسن، 2005، ص 70-75).

ويتضح من خلال تحليلات بيكر، قيمة إسهاماته في تطوير مفهوم الاستثمار البشري، فبينما قام شولتز بتقديم نظرية الاستثمار في رأس المال البشري، جاءت أبحاث بيكر مكملة له حيث أنه أوضح بطريقة عملية كيفية استخدام هذه المفاهيم النظرية كأداة للتحليل في الاستثمار في الموارد البشرية، حيث أنه أدخل في تحليله بعض العوامل المؤثرة على التدريب وتكلفته والإيرادات المتحققة منه.

وبالرغم من محاولة عدد من الباحثين إثبات نظرية رأس المال البشري إلا أنه وجه لها بعض الانتقادات والتي تمثلت فيما يلي (إبراهيمي، 2013، ص7):

1. افتراض كمال السوق وهي ليست كذلك سواء من حيث المنافسة أو الأجور المركبة.
2. افتراض أن التعليم يرفع الإنتاجية.

3. عدم قدرة متغيرات رأس المال البشري (التعليم والتدريب) على تفسير متغيرات الدخل بشكل مرض إلا جزئياً.
4. اختلاف الدخول حسب العرق والجنس والخلفية العائلية ومنصب العمل.
5. اختلاف النتائج باختلاف النماذج والبيانات المستعملة ووجود أهداف أخرى للتعليم غير اقتصادية مما دفع إلى بروز نظريات أو تفسيرات أخرى لفوارق الأجر بين العاملين.

3.3.7. نظرية الإشارة والمؤشرات:

كان مايكل سبنس (Spence–1974) وأرو (K.J Arrow) من الاقتصاديين والأكاديميين الأوائل غير المقتنعين بنتائج أصحاب نظرية رأس المال البشري والتي ترى بأن التعليم يرفع مستوى الإنتاجية. وبدلاً من ذلك، اعتبر الباحثين أن التعليم على أنه امتحان يمكن التحقق منه رسمياً لاختبار القدرات الفكرية المتأصلة لدى الباحث عن عمل، واعتقدا بأن سعي الباحثين عن عمل للتعليم هو بمثابة إشارة يرسلونها لأصحاب العمل بأنهم يتمتعون بتلك القدرات المتأصلة، ولكنه لا يشكل رافعة لقدراتهم الإنتاجية.

فسر سبنس ذلك بأن أصحاب العمل يتخذون قرارات التعيين في ظل غياب اليقين. بحيث يكون لدى صاحب العمل مجموعة من المعلومات الشخصية عن الباحث عن العمل، والتي يجب أن يستخدمها صاحب العمل ليقرر ما إذا كان سيعين هذا المتقدم للوظيفة وبأي أجر. هناك شق من تلك المعلومات الشخصية يعتبر ثابتاً (العمر، العرق، الجنس) بينما شق آخر يعتبر مرناً (التعليم، الخبرة العملية) ويشير سبنس إلى تلك المعلومات المرنة بصفتها إشارات وأنها مجال مفتوح للتلاعب (ادريوش، 2013، ص137).

3.3.8. نظرية العقود الضمنية:

تقوم نظرية العقود الضمنية على أساس أن الاتفاقات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية. وهذا معناه أنه ليس من الضروري صياغة الاتفاقات بشكل رسمي ومكتوب وهي تنطلق من أن الأجور لا تنتقل نحو الأعلى أو الأسفل عند انخفاض الطلب على العمل وذلك راجع إلى ما يلي (شلالي، 2005، ص28):

- الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل، ذلك لأن المستخدمين يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية.
- عندما ترتفع أسعار المنتوج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال، والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل إنعاشاً يقوم المستخدم بتعويض العمال وذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من هذا الإيراد المؤمن.
- للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات، وبالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ، بينما ينفر العمال من هذا الخطر ويفضلون أجراً ثابتاً.

وتفترض نظرية العقود الضمنية أن العمال على غير استعداد لتحمل مخاطر هذه العقود. خاصة تلك التي تتعلق بعدم استقرار الأجر الممنوح من طرف صاحب العمل، ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد أن (شلالي،2005، ص29):

1. هذه النظرية تبين للكينزيين الجدد بأنها عاجزة عن تفسير البطالة الكينزية، بل تكتفي بإظهار دور وفعالية العقود الثابتة بدلاً من الدخول المتغيرة.
2. هذه النظرية لم تستطع تفسير أسباب انهيار الاقتصاد العالمي الذي حدث خلال السنوات (1929-1933)، بل اكتفت بتوضيح اهتمام العمال بالدخل الحقيقي ودرجه استقراره وليس بالدخل النقدي.
3. هذه النظرية لم تستطع تفسير إصرار العمال على ربط أجورهم النقدية بالأرقام القياسية للأسعار.

3.3.9. نظرية الأجور الكفأة:

أحدثت هذه النظرية ثورة فيما يخص النظريات والتحاليل التي حاولت أن تقدم تفسيرات حول اختلالات سوق العمل، حيث لا تعتبر كالنظريات التي سبقتها، وخاصة المتمثلة في النظرية

النيوكلاسيكية الجديدة، حول أن الإنتاجية هي التي تحدد الأجر، لكن العكس الأجر هو الذي يحدد الإنتاجية (ادريوش، 2013، ص137).

وتقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجوراً أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمل وزيادة الإنتاجية، ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل، ومن ثم ظهور بطالة (بن فايزة، 2009، ص27).

ويمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية (عقون، 2010، ص30):

- الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية، وهذا ما نلمسه في البلدان النامية.
- تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم، من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه ضف إلى ذلك أن المؤسسة التي تدفع أجوراً أعلى تسعى من وراء ذلك التقليص من وتيرة الانصراف الإرادي للعمال، كذلك الاقتصاد في المال والوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين وتوظيف عمال جدد خلفاً للفئة العمالية الأولى.
- زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبذلون جهوداً كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، فيحدث تقليل لضياع الوقت وترك العمل مع تحسين مستويات العمال وإخلاصهم.

لقد استطاعت نظرية الأجور الكفأة تفسير بعض جوانب سلوكات أسواق العمل خصوصاً تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجوراً مرتفعة لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفأة منهم بدلاً من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من العمال (بن فايزة، 2009، ص28).

3.3.10. نموذج الداخلين والخارجين (Outsiders/Insiders):

بداية من عام 1984م، قدم الاقتصادي السويدي A. Lindbeck والإنجليزي D. Snower كبديل لنظرية الأجور الفعالة، نموذج الداخلين والخارجين "Insiders/outsiders".

ونعني بالداخلين كل العمال الذين يشاركون في العملية الإنتاجية داخل المؤسسة، بينما نعني بالخارجين كل البطالين بشكل عام (ادريوش، 2013، ص141).

إن البطالة الناتجة عن التشاورات التي تجمع أرباب العمل في شكل تنظيمات مهنية مهيمنة مع نقابات العمال لمناقشة قضية الأجور كمعطية اقتصادية هامة تجد مصدرها في النزاعات القائمة بين مجموعتين من العمال هما العمال المشتغلين حالياً في المؤسسة Insiders، والعمال المرشحين للتوظيف Outsiders ولو عند أدنى مستوى للأجور بحكم البطالة التي يعانون منها، غير أن هذه الفئة الأخيرة ليس لها أي دور في تحديد مستوى الأجور على عكس الفئة الأولى، فالعمال الحاليون يرفعون الأجور إلى مستويات تفوق المستوى التوازني متسببين في حدوث بطالة إجبارية لفئة الباحثين عن العمل. كما نلاحظ أيضاً أن أرباب العمل تحملوا تكاليف تدريب وتكوين المشتغلين، وهذا ما يدفع بالمؤسسة تفضيل العمال الحاليين والتمسك بهم حتى لا تضيع تلك التكاليف وحتى لا يضطروا إلى تحمل تكاليف البحث عن عمالة جديدة وتدريبها، هذه التكاليف تعتبر كرسم إضافي تدفعه المؤسسة حتى ينضم الداخلون إلى صفوف العمل بها، وهكذا فإن الأجور التي يحصل عليها المشتغلون الحاليون أعلى من أجور العمالة الجديدة أو الخارجين عن سوق العمل (بن فايزة، 2009، ص29).

3.3.11. التفسير التكنولوجي للبطالة:

تتجسد هذه النظرية في أفكار "كوندراتيف" و"جوزيف شومبيتر" عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظ كوندراتيف أن عامل التكنولوجيا أصبح يلبي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وتوفر من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة، وقد أشار في دراسة له أن النشاط الاقتصادي بالنظام الرأسمالي يعرف موجات ارتفاعية وأخرى انخفاضية تتراوح مدتها بين 50 و60 عاماً، وقد لاحظ في هذه الموجات الصفات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات

الاقتصادية في ارتفاعها وانخفاضها إبان مراحل الانتعاش والركود. ومنذ أن ظهرت هذه الدراسة حدث نقاش ضخم بين الاقتصاديين لتفسير هذا النوع من الدورات، إلى أن حسم الاقتصادي الشهير شومبيتر هذا الجدل عندما أشار في كتابه "الدورات الاقتصادية" أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترناً بحدوث تغيير هيكلي، ناجم عن تغيرات ابتكارية وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للازدهار، وتعرض أخرى للانهيار، ولهذا فإن معدلات البطالة ترتفع وتنخفض تبعاً لهذه الموجات الابتكارية (عبد الغني وعبد الرحمن، 2012، ص178).

3.4. خاتمة الفصل الثالث:

تطرق هذا الفصل إلى أفكار مختلف المدارس الاقتصادية التي حاولت تفسير ظاهرة البطالة، وبعد سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة تبين أن هناك جدلاً واختلافاً بين الاقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع، فالنظرية الكلاسيكية ترى أن سوق العمل في حالة توازن باستمرار والناتج دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، أي لا مجال لوجود بطالة وفقاً للنموذج الكلاسيكي وإن وجدت بطالة فهي بطالة اختيارية وهذه النظرية غير مقبولة، غير أن التحليل الذي جاء به كينز أكثر تأييداً لتحليل لسوق العمل عنها لوجهة النظر الكلاسيكية فلم يعترف الكينزيون بوجود بطالة اختيارية وإنما بوجود بطالة إجبارية ناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، في حين يرى ماركس بأن البطالة جزأ لا يتجزأ من جوهر النظام الرأسمالي الذي يقوم على أساس خلق جيش احتياطي من المتعطلين عن العمل يكونون أداة ضغط شديدة بيد الرأسمالي على العمال للقبول بأجور أقل.

وبسبب عدم قدرة المدرسة الكلاسيكية أو الكينزية أو الماركسية على تفسير معدلات البطالة المرتفعة، لذا ظهرت نظريات حديثة تقوم بتفسير ظاهرة البطالة على ضوء معطيات اقتصادية جديدة بإدخال فروض أكثر واقعية على أمل القدرة على تفسير هذه الظاهرة وإيجاد الحل الأنجع للقضاء عليها.

الفصل الرابع

تحليل واقع البطالة في الأراضي الفلسطينية

4.1. مقدمة

4.2. التطور التاريخي لمشكلة البطالة ومؤشرات البطالة الحالية

4.3. عبء البطالة

4.4. أنواع البطالة في الأراضي الفلسطينية

4.5. خصائص البطالة في الأراضي الفلسطينية

4.6. أسباب البطالة في الأراضي الفلسطينية

4.7. سبل مواجهة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية

4.8. خاتمة الفصل الرابع

4.1. مقدمة:

تعتبر البطالة مشكلة عالمية متعددة الأبعاد، مست معظم الدول بما فيها الدول المتقدمة، وكانت بنسب مختلفة منها ما كان تحت السيطرة ومنها ما أحدث اختلالات اقتصادية واجتماعية حادة. وقد أظهرت بعض الدول القدرة على معالجتها والحد من آثارها، في حين تفاقمت في بلدان أخرى وأصبحت تهدد اقتصادياتها وحتى مجتمعاتها، كما هو الحال بالنسبة للأراضي الفلسطينية.

لقد شهد سوق العمل الفلسطيني تلازماً للعديد من أنواع البطالة التي تمثل الخطر الداهم على مستقبل الاقتصاد الفلسطيني وعملية التنمية الشاملة، وقد برز عمق التشوه الهيكلي لسوق العمل الفلسطيني في أعقاب اتفاق أوسلو وقيام السلطات الإسرائيلية بتبني سياسات الحصار والإغلاق، الأمر الذي أوضح حجم التبعية الهائل للاقتصاد الإسرائيلي واقتصاديات العمل تحديداً.

ويعود تفاقم مشكلة البطالة عموماً إلى الأسباب الرئيسة التالية: ضعف سوق العمل المحلي وقصوره عن استيعاب المتعطلين والداخلين الجدد لسوق العمل، وتراجع خيارات التشغيل في الدول العربية وأقطار الخليج منذ حرب الخليج الثانية، بالإضافة إلى إفرازات الصراع السياسي مع إسرائيل وانعكاساته على رؤيا إسرائيل لتنظيم وجود العمالة الفلسطينية في إسرائيل (سعيد، 2009، ص8).

إن ما يعانيه الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الحاضر، من تفاقم كمي ونوعي لمشكلة البطالة، يقود إلى نتيجة أكدتها بعض التجارب الدولية ويؤكدها الواقع الاقتصادي لفلسطين، حيث لا يمكن مكافحة وإيجاد حل لمشكلة البطالة بسياسة وإجراءات مستقلة، إذ لابد من وضع سياسة معالجة البطالة في إطار الترابط الوثيق مع مجمل الاقتصاد الوطني واستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه يتناول هذا الفصل التطور التاريخي لمشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، عبء البطالة، أسباب وأنواع وخصائص البطالة في الأراضي الفلسطينية، وأخيراً سبل مواجهة المشكلة.

4.2. التطور التاريخي لمشكلة البطالة ومؤشرات البطالة الحالية:

تدل المؤشرات على أن تطور البطالة في الأراضي الفلسطينية خضع للاعتبارات السياسية بالدرجة الأساس، وتأثرت بشكل مباشر بطبيعة التغيرات والتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة، حيث بقيت البطالة في ظل الاحتلال ضمن مستويات متدنية، ولم يكن لها أي تأثير سلبي على

مجمل تطورات سوق العمل الفلسطيني، وآليات العرض والطلب على القوى العاملة فيه، وقد استمر هذا الوضع حتى اندلاع الانتفاضة الأولى في العام 1987م، حيث بدأت معدلات البطالة بالارتفاع، إذ وصل معدل البطالة في المناطق الفلسطينية في العام 1993 إلى 6.7% (عبدالحق، 2005، ص74)، أما في ظل السلطة الفلسطينية فقد عكست معدلات البطالة بعد العام 1994 ارتباط العمالة الفلسطينية بالسياسات الإسرائيلية (مكحول، 2006، ص38).

وخلال الفترة 1995-2000 بلغت نسبة البطالة 17.1% على مستوى الأراضي الفلسطينية (بواقع 14% في الضفة الغربية، 24.2% في قطاع غزة)، ومع استمرار الانتفاضة الثانية واتباع إسرائيل سياسة الإغلاقات المتكررة، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وإعادة احتلال العديد من المدن في الضفة الغربية خاصة خلال عام 2002، ارتفعت نسبة البطالة خلال الفترة من 2001-2005 إلى 26.5% (بواقع 24.2% في الضفة الغربية، 33.3% في قطاع غزة) كذلك فإن هذا الارتفاع يعزى إلى التزايد في عرض العمل وما قابله من ضعف في الطلب مما تسبب في تزايد الفجوة ما بين الطلب والعرض.

أما خلال الفترة 2006-2012 فقد بلغت نسبة البطالة 23.4% على مستوى الأراضي الفلسطينية (بواقع 18.2% في الضفة الغربية، 34.5% في قطاع غزة) وهنا تجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة شهدت استجابة محدودة للتحسن الذي طرأ على الاقتصاد الفلسطيني، فقد تراجعت معدلات البطالة خلال العام 2012 إلى 23% مقارنة ب 26.6% في العام 2008. والشكل (4.1) يوضح معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترات المذكورة:

شكل (4.1): معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة والضفة الغربية خلال الفترة 1995-2012

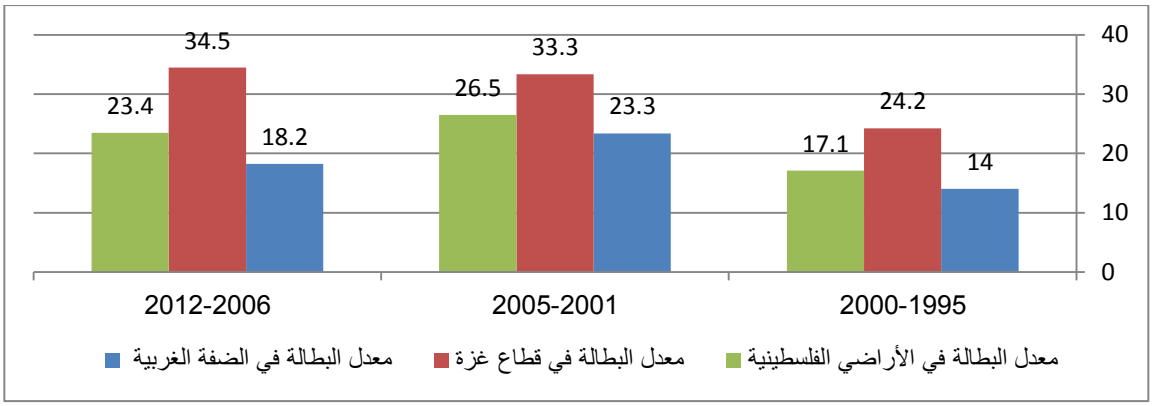

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مسح القوى العاملة التقرير السنوي لعام 2012.

4.3. عبء البطالة:

تهدف دراسة عبء البطالة إلى التعرف على الفئات الأكثر عرضة للبطالة، والأكثر تضرراً بسببها، وذلك من خلال التعرف على توزيعات العاطلين عن العمل حسب مؤثرات اجتماعية وجغرافية وتسمح البيانات المتوفرة بدراسة عبء البطالة حسب الجنس، المنطقة، التركيب العمري، وعدد السنوات الدراسية، وتفيد معرفة عبء البطالة في رسم السياسات الملائمة لمكافحتها، إذ يفضل تحديد الفئة أو المنطقة المستهدفة عند رسم سياسة مكافحة البطالة وتحديد آلية تنفيذها.

4.3.1. البطالة حسب الجنس:

بالرغم من أن النساء يشكلن نصف المجتمع فإنهن لا يشكلن سوى 17.4% في القوى العاملة الفلسطينية، في المقابل بلغت نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة إلى مجموع الذكور ضمن سن العمل 69.1% في العام 2012 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص23).

وترجع الباحثة انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى أن الإناث لها وظيفة اجتماعية تتمثل في تدبير أمور المنزل وتربية ورعاية الأبناء، كما أن المجتمع الفلسطيني لا يزال ينظر بتحفظ لعمل المرأة.

وإذا كانت الإناث تشكل حوالي 17.4% من القوى العاملة الفلسطينية فإن البطالة حسب الشكل (4.2) ارتفعت في صفوفها من 28.4% في العام 2011 إلى 32.9% في العام 2012، ولا يزال الاختلاف واضحاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت نسبة البطالة في الضفة الغربية 19% بواقع 17.3% بين الذكور مقابل 25.3% بين الإناث، في حين بلغت نسبة البطالة 31% في قطاع غزة بواقع 26.8% بين الذكور مقابل 50.1% بين الإناث وذلك وفقاً لمسح القوى العاملة للعام 2012.

يشار إلى أن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية انخفض بين الإناث من 17.9% عام 1995 إلى 12.4% عام 2000، ليرتفع إلى 13.8% في العام 2001، وقد واصلت ارتفاعها لتصل 22.2% في العام 2005، لتعود إلى الانخفاض مجدداً في العام 2006 لتصل إلى 20.55%، لتعاود الارتفاع مجدداً في العام 2012 إلى 32.9%.

وفيما يتعلق ببطالة الذكور فقد شكلت ما نسبته 18.3% في العام 1995 لتنخفض النسبة إلى 14.6% في العام 2000، وبعد هذا الانخفاض ارتفعت البطالة بشكل كبير لتصل 27.1% في العام 2001، ويعود ذلك إلى اندلاع انتفاضة الأقصى وفقد العديد من العمال لوظائفهم داخل الأراضي المحتلة، إلا أن هذه النسبة انخفضت في العام 2005 لتصل 23.8%، ومن ثم عاودت الارتفاع مجدداً في العام 2006 لتصل إلى 24.4% لتعود إلى الانخفاض في العام 2012 لتصبح 20.5%، والشكل (4.2) يوضح ذلك:

شكل (4.2): معدل البطالة حسب الجنس خلال الفترة 1995-2012

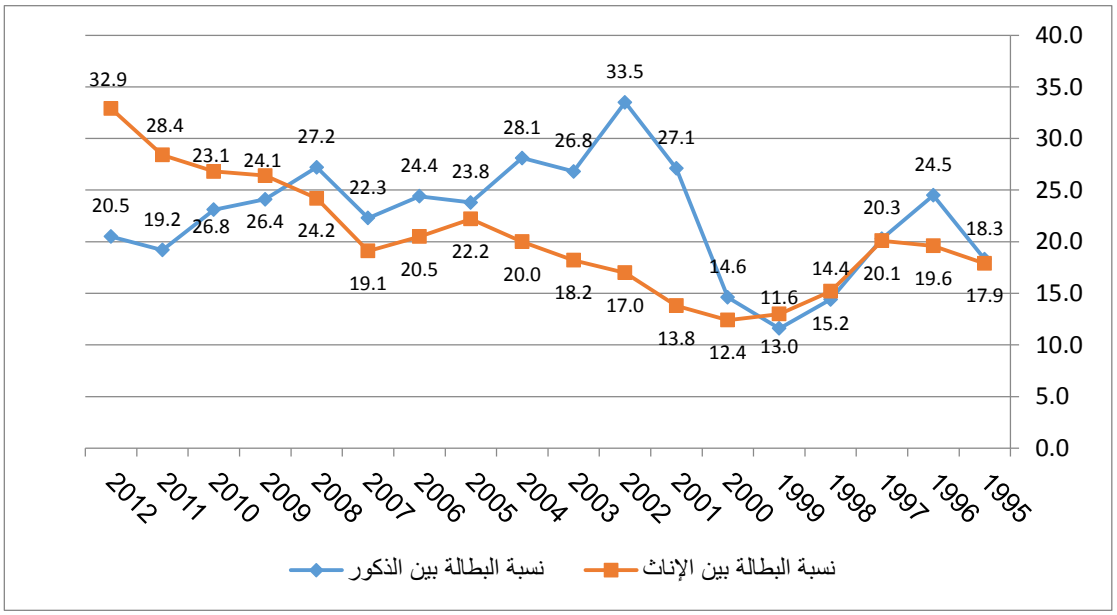

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مسح القوى العاملة، التقرير السنوي لعامي 1998، 2012.

يلاحظ من الشكل (4.2) ارتفاع معدل نمو البطالة خلال الفترة من 1995-2012 بنسبة 12% بالنسبة للذكور، في حين ارتفعت بحوالي 83.7% بالنسبة للإناث، أي ما تزال نسبة الإناث العاطلات عن العمل أعلى بسبعة أضعاف من مثيلتها عند الذكور.

4.3.2. البطالة حسب المنطقة:

تشير البيانات إلى تذبذب معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2012م بصورة ملحوظة، وذلك تبعاً لتذبذب أعداد العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الفلسطيني من جهة والاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى.

وبينما بلغت معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية في العام 1995م حوالي 18.2% بواقع 13.9% في الضفة الغربية إلى 29.4% في قطاع غزة، إلا أنها انخفضت في العام 2000م لتصل 14.3% بواقع 12.2% في الضفة الغربية و18.9% في قطاع غزة، لترتفع بشكل حاد في العام 2001م لتصل 25.3% بواقع 21.6% في الضفة الغربية و34% في قطاع غزة، ويعزى ذلك إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بصورة لم يسبق لها مثيل وذلك منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 28 أيلول من العام 2000م الأمر الذي ترتب عليه فقدان آلاف العمال الفلسطينيين لأماكن عملهم في الاقتصاد المحلي والإسرائيلي فقد قامت إسرائيل بفرض إجراءات عقابية ضد الفلسطينيين وكان منها أن منعت ما يقرب من 75 ألف عامل من دخول الخط الأخضر وكانت هذه الإجراءات أشد قسوة من تلك التي اتبعتها في العام 1996م بحق العمالة الفلسطينية (الجعفري ولافي، 2004، ص67).

وفي العام 2005م عادت معدلات البطالة للانخفاض من جديد لتصل 23.5% في الأراضي الفلسطينية توزعت بواقع 20.4% في الضفة الغربية و30.3% في قطاع غزة.

إلا أنها في العام 2006م عاودت الارتفاع بشكل طفيف لتصل 23.7% على مستوى الأراضي الفلسطينية، منخفضة عن نظيرتها من العام 2005 في الضفة الغربية بحوالي 7.8%، وبارتفاع عن نظيرتها من العام 2005 في قطاع غزة بحوالي 14.8%.

وفي العام 2012م بلغ معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حوالي 23% منخفضة بمعدل 2.9% عن العام 2006م، بارتفاع حوالي 1.5% عن العام 2006م في الضفة الغربية، وبانخفاض قدر بحوالي 10.9% عن العام 2006م في قطاع غزة.

والشكل (4.3) يوضح تطور معدلات البطالة حسب المنطقة في الفترة من 1995- 2012م:

شكل (4.3):معدل البطالة حسب المنطقة خلال الفترة 1995-2012

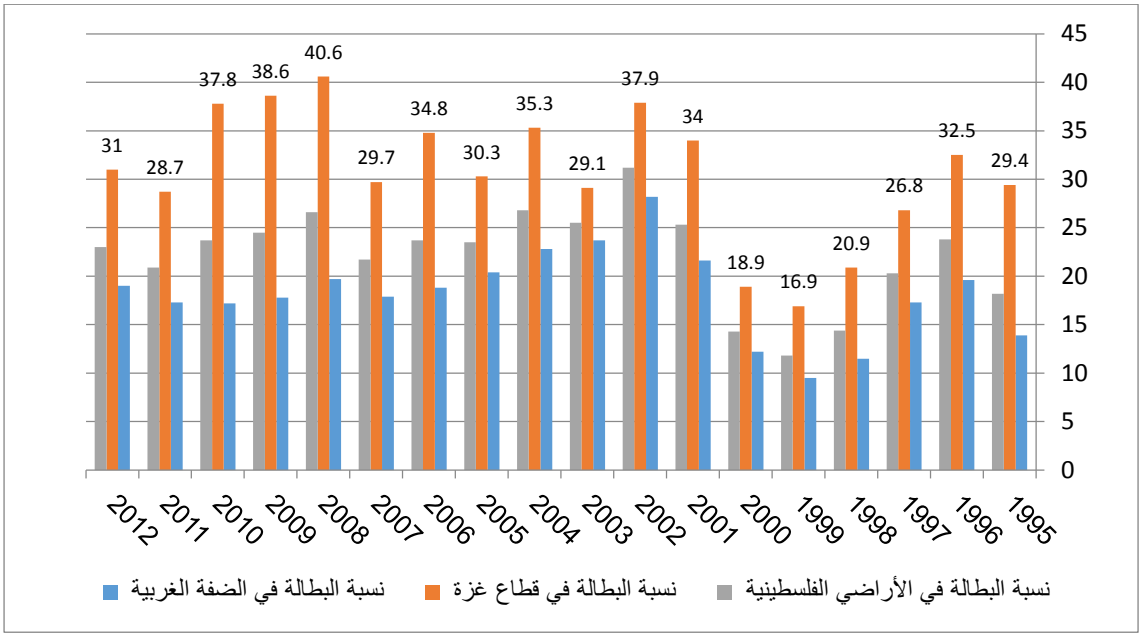

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مسح القوى العاملة، التقرير السنوي لعام 2012.

يلاحظ من خلال الشكل (4.3) ما يلي:

1. شكلت البطالة في قطاع غزة معدلاً أعلى من المعدل العام للبطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة المذكورة.
2. لا يزال التفاوت واضحاً بين معدلات البطالة في قطاع غزة والضفة الغربية فعلى طول الفترة المذكورة ارتفعت معدلات البطالة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية بشكل واضح وترجع الباحثة ذلك إلى عدة أسباب منها:

أ- ارتفاع الكثافة السكانية في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، فقد بلغت الكثافة السكانية في نهاية عام 2012 حوالي 4583 فرد/كم^2 في قطاع غزة، مقابل 475 فرد/كم^2 في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص8).

ب- محدودية الموارد الطبيعية في قطاع غزة.

ت- ضعف الانفتاح على العالم الخارجي.

ث- ضعف التنوع في الهيكل الإنتاجي.

ج- تدني المستوى التكنولوجي المستخدم في العملية الإنتاجية مما يفقد الاقتصاد المحلي القدرة التنافسية مع المنتجات الخارجية مما فاقم من مشكلة البطالة.

ح- الإغلاقات المتكررة والحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007.

خ- إشكالية ظاهرة الاقتصاد الخفي.

د- ضعف التوزيع العادل في فرص العمل.

ذ- محدودية الدعم المقدم من الدول المانحة لقطاع غزة خاصة بعد الانقسام الفلسطيني.

ر- عدم وجود اتفاقيات لتوظيف العمال الغزيين في الدول الخارجية.

3. شكل العام 2008م النسبة الأعلى في مستويات البطالة في قطاع غزة حيث بلغت نسبة البطالة 40% ويعود ذلك إلى الحصار المشدد منذ عام 2006م حيث ظهرت نتائجه السلبية الكبرى والمتمثلة في إغلاق المعابر ومنع إدخال المواد الخام ومواد البناء الذي انعكس سلباً على جميع القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي. كما أن لسياسة الاحتلال المتمثلة في اعتبار قطاع غزة كيان معادي في منتصف 2007م وما نتج عنه من إلغاء الكود الجمركي مما حرم قطاع غزة من حرية الاستيراد والتصدير وساهم في رفع نسبة البطالة (وزارة التخطيط، 2010، ص4)، وأيضاً فقد ساهمت الدول المانحة في تعميق نسبة البطالة حيث أحجمت عن إقامة المشاريع بأشكالها المختلفة (طوارئ، تشغيلية، تنموية) مما حرم آلاف العاملين الذين كانوا يستفيدون من مجالات العمل وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة.

4.3.3. البطالة حسب التركيب العمري:

يتميز المجتمع الفلسطيني بارتفاع معدلات النمو السكاني فيه، فقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان منتصف العام 2012 في الأراضي الفلسطينية 3.0% بواقع 2.7% في الضفة الغربية و3.5% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص18) ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو كما هي خلال السنوات الأربع القادمة. حيث أن انخفاض مستوى الوفيات وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة يؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان، وقد ترجمت تلك

المعدلات إلى ارتفاع أعداد الداخلين إلى سوق العمل سنوياً، حيث أن ارتفاع معدلات النمو السكاني، وما يقترن بها من نمو في القوة البشرية العاملة بصورة كبيرة ومستمرة من خلال ما يفد إليها كل عام من صغار السن الراغبين في العمل، أو التي توجد لديهم هذه الرغبة–مؤقتاً– حتى انقضاء سنوات الدراسة خاصة في ظل انخفاض تكاليف التعليم، ترتب على ذلك زيادة عرض العمل بمعدلات تفوق معدلات نمو الطلب عليه، ومن ثم ينضم فائض عرض العمل إلى رصيد البطالة القائم، وتكون النسبة الأكبر من هذا الفائض من الشباب في مقتبل العمر والداخلين إلى سوق العمل لأول مرة. ويتطلب هذا الأمر ضرورة التركيز على مشكلة بطالة الشباب لإيجاد الحلول الفاعلة لدى متخذي القرارات وواضعي الخطط والسياسات الاقتصادية. والجدول رقم (4.1) يوضح ذلك:

جدول (4.1): معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية لسنوات مختارة

الفئة العمرية	1995	2000	2001	2005	2006	2012
كلا الجنسين						
24-15	24.4	20.0	35.6	36.4	35.7	38.8
34-25	17.7	14.7	24.9	22.0	23.0	24.9
44-35	15.2	11.0	22.2	18.6	18.7	12.2
54-45	12.7	9.2	18.7	19.1	18.7	13.3
55+	7.8	5.9	12.5	12.1	11.6	9.2
المجموع	18.2	14.1	25.5	23.5	23.6	23.0

المصدر: معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، أعداد مختلفة.

ويتضح من الجدول رقم (4.1) أن نسب البطالة أعلى ما تكون في الفئة العمرية من 15-24 حيث تشكل نسبة المتعطلون عن العمل لمن هم تحت 25 عاماً حوالي 24.4% من إجمالي المتعطلين في عام 1995، وقد انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 20% في العام 2000، ثم ارتفعت بشكل كبير لتصل 35.6% في العام 2001، وتجاوزت 38% في العام 2012، وهي نسبة عالية جداً ويمثل قسماً كبيراً منها الوافدين الجدد إلى سوق العمل والذين لا يجدون فرصة عمل ويعود السبب في ذلك إلى عدم تكيف هؤلاء الباحثين عن العمل مع متطلبات سوق العمل إضافة لقلة الخبرات والمهارات المطلوبة.

كما نلاحظ من الجدول (4.1) الانخفاض التدريجي للنسب مع ارتفاع الشريحة العمرية ويمكن تبرير ذلك إلى ارتفاع درجة الخبرة والمهارة لدى العاملين وإلى وضوح الرؤية لديهم حول متطلبات سوق العمل. كما يمكن النظر إلى هذه المشكلة بعدم قدرة الاقتصاد على استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، بأنها تحرم المجتمع من إبداع العقول الشابة وقدرتهم على العطاء.

4.3.4. البطالة حسب عدد السنوات الدراسية:

إن التركيب التعليمي للمتعطلين والإناث وتفاوته بين الذكور والإناث وتطوره خلال الزمن هو انعكاس لمدى انسجام السياسة التعليمية وتوافقها مع احتياجات التنمية ومدى التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل كما أنه توجهات لاستراتيجيات التعليم والاستخدامات المستقبلية. كما أن انخفاض الحالة التعليمية يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية مما يتطلب التعليم المستمر الذي يحسن الإنتاجية.

ومن هنا ينبع الاهتمام بالتركيب التعليمي للعمالة والبطالة، وذلك لمعرفة مدى تناسب مخرجات التعليم مع مدخلات سوق العمل. ويسود الاعتقاد أنه كلما زاد درجة تعليم الشخص زادت فرصه في الحصول على فرصة عمل مناسبة. ولكن هذا الأمر ليس دقيقاً بالنسبة للأراضي الفلسطينية فوفقاً لمسح القوى العاملة لعام 2012 نجد أن معدل العمالة بين الأميين حوالي90.6% في حين تبلغ نسبة البطالة بينهم حوالي 9.4%، أما الأفراد الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى نجد أن معدل العمالة بينهم 73% في حين تبلغ نسبة البطالة بينهم 27% والجدول رقم (4.2) يوضح ذلك:

جدول (4.2): معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية لسنوات مختارة

عدد السنوات الدراسية	1995	2000	2001	2005	2006	2012
كلا الجنسين						
0	10.8	5.7	12.2	8.0	8.4	9.4
6 -1	18.5	16.0	31.1	26.2	27.9	20.6
9 -7	18.4	15.3	29.8	24.8	25.1	21.8
12-10	20.3	14.0	27.4	23.5	23.9	20.7
13+	16.8	12.8	16.3	21.8	20.8	27.0
المجموع	18.2	14.1	25.5	23.5	23.6	23.0

من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمسح القوى العاملة لسنوات مختلفة.

يتضح من الجدول (4.2) ارتفاع نسبة البطالة لدى الأفراد خريجي الكليات المتوسطة والجامعات (عدد السنوات الدراسية 13+) بشكل ملحوظ في عام 2012 في حين أن هذه الفئة من أقل نسب البطالة لدى الخريجين في عام 2001 وهذا يعكس أزمة البطالة لدى الخريجين في عام 2012 مقارنة بعام 2001 مما يعكس أيضاً أن فترة الانتفاضة الثانية تم خلالها تشغيل نسبة كبيرة من خريجي الجامعات في المؤسسات الحكومية وغيرها وهذا جاء نتيجة لسياسة السلطة في تلك الفترة والهادفة إلى تخفيض نسب البطالة بسبب الممارسات الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى والمتمثلة في عرقلة العمال للعمل في الاقتصاد الإسرائيلي.

4.4. أنواع البطالة في الأراضي الفلسطينية:

4.4.1. البطالة الإجبارية:

وتعاني الأراضي الفلسطينية من هذا النوع من البطالة حيث الحصار المشدد وإغلاق المعابر ومنع العمالة من العمل داخل الاقتصاد الإسرائيلي، هذا بالإضافة إلى ضعف القطاعات الاقتصادية المولدة للناتج المحلي وعدم قدرتها على استيعاب المزيد من العمالة بل تراجعها بشكل واضح.

كما لا يوجد اتفاقيات مع الدول الخارجية وخاصة الخليجية منها في مجال توظيف العمالة الفلسطينية مما زاد من حدة هذا النوع من البطالة.

كما أن مجتمع الأراضي الفلسطينية مجتمع فتي حيث معدل النمو الطبيعي المرتفع في مجال الأفراد في سن العمل وبالتالي دخول أعداد كبيرة من الأفراد في هذا السن إلى شريحة المتعطلين.

وتشير البيانات إلى أن عدد القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية عام 1995 قد بلغ 513 ألف فرد (توزعت بواقع 309 ألف عمالة تامة، 108 ألف عمالة محدودة، 96 ألف بطالة)، وارتفعت أعداد القوى العاملة إلى 1114 ألف في عام 2012 (توزعت بواقع 781 ألف عمالة تامة، 77 ألف عمالة محدودة، 256 ألف بطالة). مما يعني أن معدل البطالة على مستوى الأراضي الفلسطينية قد نما بواقع 166.6% خلال الفترة 1995-2012، مما يعني مزيداً من البطالة الجبرية.

وعلى مستوى المناطق فقد بلغ عدد القوى العاملة في الضفة الغربية 358 ألف فرد (توزعت بواقع 234 ألف عمالة تامة، 74 ألف عمالة محدودة، 50 ألف بطالة)، وارتفعت أعداد القوى

العاملة إلى 743 ألف في عام 2012 (توزعت بواقع 548 ألف عمالة تامة، 54 ألف عمالة محدودة، 141 ألف بطالة). مما يعني أن معدل البطالة على مستوى الضفة الغربية قد نما بواقع 182% خلال الفترة 1995-2012، مما يعني مزيداً من البطالة الجبرية.

أما على مستوى قطاع غزة فقد بلغ عدد القوى العاملة 155 ألف فرد عام 1995 (توزعت بواقع 75 ألف عمالة تامة، 34 ألف عمالة محدودة، 46 ألف بطالة)، وارتفعت أعداد القوى العاملة إلى 371 ألف في عام 2012 (توزعت بواقع 233 ألف عمالة تامة، 23 ألف عمالة محدودة، 115 ألف بطالة). مما يعني أن معدل البطالة على مستوى قطاع غزة قد نما بواقع 150% خلال الفترة 1995-2012، مما يعني مزيداً من البطالة الجبرية.

4.4.2. البطالة السافرة:

تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، وبالتالي يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفراً وإنتاجهم صفراً. وهو النوع الأكثر شيوعاً والمتعارف عليه (الشيخ حسين،2007، ص13).

وتظهر النسبة الحقيقية لهم عند المقارنة بين العرض والطلب في سوق العمل؛ فيفيض المعروض منهم على المطلوب (الجمل، 2008، ص30).

ويتزايد هذا النوع من البطالة ومعدله في الدول النامية ومنها فلسطين، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الزيادة في فرص العمل على مواجهة التدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع والمتزايد، وقد ترتب على هذه الزيادات السكانية زيادة حجم القوة العاملة-أي زيادة عرض العمل- هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توفير فرص العمل الكافية محلياً. ويرجع ذلك الأمر إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناتجة عن عجز الموارد- المحلية والأجنبية- اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لخلق فرص العمل لكل قادر على العمل وراغب فيه (نجا، 2005، ص60).

والشكل البياني رقم (4.4) يوضح فجوة الطلب[3] في الأراضي الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة:

شكل (4.4): فجوة الطلب في الأراضي الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1995-2012:

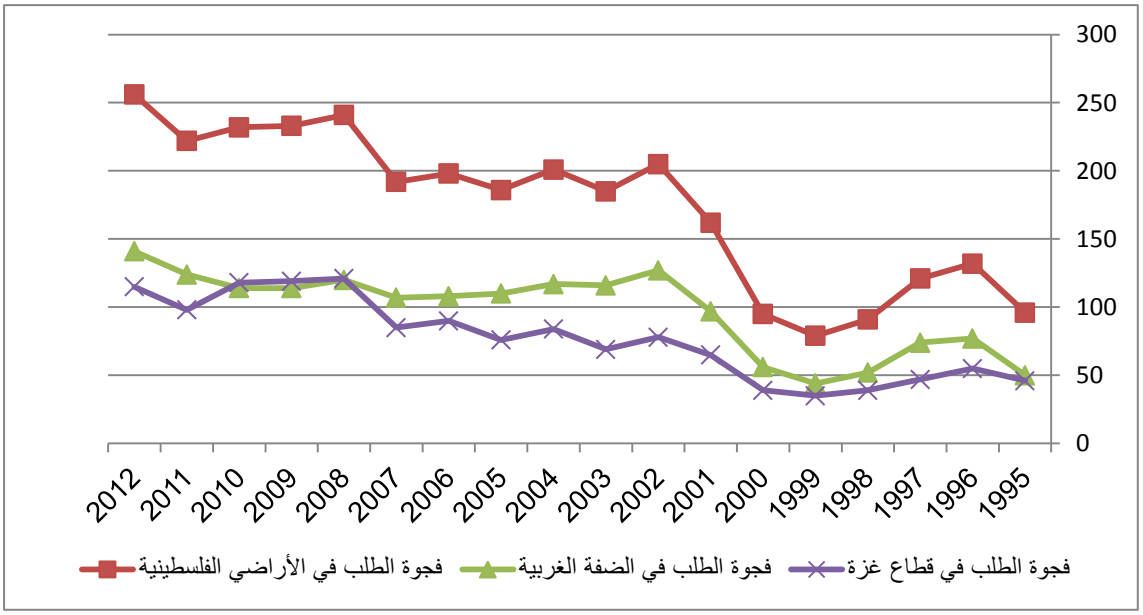

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مسح القوى العاملة التقرير السنوي لعام 2012

ويتضح من الشكل رقم (4.4) أن الفجوة تتزايد مع مرور الزمن على مستوى الأراضي الفلسطينية وكذلك على مستوى الضفة الغربية وعلى مستوى قطاع غزة، فقد بلغ متوسط الفجوة 102.33 ألف فرد في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000 توزعت بواقع (58.83 ألف فرد في الضفة الغربية، 43.50 ألف فرد في قطاع غزة).

وقد ازداد متوسط هذه الفجوة في الفترة 2001-2005 ليصبح 187.80 ألف فرد في الأراضي الفلسطينية بواقع 113.40 ألف فرد في الضفة الغربية، 70.40 ألف فرد في قطاع غزة.

وقد واصل متوسط هذه الفجوة ارتفاعه في الفترة 2006-2012 ليصبح 224.86 ألف فرد في الأراضي الفلسطينية، بواقع 118.29 ألف فرد في الضفة، 106.57 ألف فرد في القطاع.

(3) تعرف فجوة الطلب بأنها الفرق بين عدد العاملين وعدد أفراد القوى العاملة خلال فترة زمنية معينة.

وتشير هذه النتائج إلى أن قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب القوى العاملة الفلسطينية تتراجع مع مرور الوقت، ويزداد اعتماده على أسواق العمل الخارجية، خاصة السوق الإسرائيلية لتصريف الفائض في القوى البشرية، ويتحول الفائض في القوى العاملة الذي لا يتم تصديره إلى بطالة (مكحول، 2000، ص52).

4.4.3. بطالة المتعلمين:

إن مشكلة بطالة خريجي الجامعة تتميز بأنها تمس شريحة من المجتمع يحمل أفرادها تأهيلاً عالياً لا يؤهلهم للمشاركة في تطوير المجتمع وحسب بل أيضاً في قيادة عمليات التغيير والتنمية، وقد ظهر هذا الشكل الجديد من البطالة في ساحة الاقتصاد الفلسطيني؛ حيث انتشرت البطالة بين المتعلمين– وبوجه خاص بين خريجي المؤهلات المتوسطة والعليا– وصارت ظاهرة تستدعي التأمل والدراسة والتحليل.

ووجود البطالة بين المتعلمين وخاصة خريجي الجامعات – وما في حكمها– يعني عدم توافق سياسات التنمية والاستثمار مع السياسات التعليمية؛ الأمر الذي يكشف عن سوء تخصيص الموارد وإهدارها، وزيادة تكلفة الفرصة البديلة في هذا المجال إذا ما أخذت الجوانب الاجتماعية والسياسية والنفسية في الحسبان، فضلاً عن تكاليف إعادة التأهيل والتدريب لهؤلاء الخريجين في محاولة تحقيق الموائمة بين جانبي الطلب على العمل وعرض العمل على المستوى القومي في قطاعاته المختلفة (نجا، 2005، ص66).

وترى الباحثة بأن بطالة خريجي الجامعات تعتبر أكثر خطراً وأعصى حلاً من بطالة خريجي الثانوي وما دونه نظراً لكون طموحات خريجي التعليم الجامعي أعلى بكثير من طموحات خريجي التعليم الثانوي، كذلك ارتفاع تكلفة التعليم الجامعي مقارنة بالتعليم الثانوي، وأخيراً مرونة سوق العمل الخاص بخريجي التعليم الثانوي مقارنة بسوق العمل الخاص بخريجي التعليم الجامعي.

وعلى مستوى الأراضي الفلسطينية فقد واصلت البطالة ارتفاعها الملحوظ بشكل عام، وفي صفوف الخريجين من الجامعات والمعاهد والكليات المتوسطة بشكل خاص خلال الفترة 2003– 2012 والجدول رقم (4.3) يوضح ذلك:

جدول (4.3): معدل البطالة بين الخريجين المشاركين في القوى العاملة الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين حسب الجنس والمنطقة خلال الفترة 2003-2012:

السنة	الجنس	المنطقة		
		الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
2003	ذكور	11.6	22.3	**15.4**
	اناث	23.3	44.6	**29.8**
	المجموع	**15.6**	**28.7**	**20.1**
2004	ذكور	12.6	24.4	**17.1**
	اناث	25.9	44.9	**32.0**
	المجموع	**17.5**	**30.8**	**22.3**
2005	ذكور	13.1	21.8	**16.6**
	اناث	27.9	45.0	**33.9**
	المجموع	**18.5**	**29.2**	**22.6**
2006	ذكور	10.7	22.2	**15.4**
	اناث	29.1	41.9	**33.1**
	المجموع	**17.8**	**27.9**	**21.6**
2007	ذكور	11.8	19.1	**14.6**
	اناث	28.2	47.5	**34.8**
	المجموع	**17.9**	**28.4**	**21.8**
2008	ذكور	13.2	26.6	**18.5**
	اناث	28.8	52.8	**37.5**
	المجموع	**19.5**	**36.3**	**25.9**
2009	ذكور	10.9	23.8	**16.1**
	اناث	28.6	51.2	**37.3**
	المجموع	**18.2**	**34.6**	**24.7**
2010	ذكور	10.6	23.5	**15.8**
	اناث	29.3	53.1	**37.8**
	المجموع	**18.4**	**34.4**	**24.6**
2011	ذكور	10.8	19.7	**14.5**
	اناث	34.2	50.8	**40.2**
	المجموع	**21.0**	**31.3**	**25.1**
2012	ذكور	11.2	22.8	**16.2**
	اناث	38.6	57.8	**46.2**
	المجموع	**23.1**	**37.1**	**28.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، قاعدة بيانات القوى العاملة، 1996-2013، رام الله، فلسطين.

لا يمكن توفير معدلات البطالة للأفراد الخريجين ما قبل عام 2003 لأن الاستمارة تغيرت فيما بعد.

يلاحظ من الجدول رقم (4.3) ما يلي:

- ترتفع نسبة بطالة الخريجات الإناث عن الخريجين الذكور بشكل ملحوظ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 2003-2012.

- ترتفع معدلات البطالة بين الخريجين المشاركين في القوى العاملة الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية بفارق كبير طوال الفترة المذكورة.

4.4.4. البطالة المقنعة:

وقد تكون هذه أسوأ أنواع البطالة فهي لا تكاد تظهر في إحصاءات البطالة وغالباً ما تعاني الدول النامية من جراء هذه البطالة فظاهرياً العمال يعملون في مكاتب الحكومة ولكن مساهمتهم الفعلية في الإنتاج هي معدومة، ويمكن حذف جزء كبير من العمال دون أن يتأثر الإنتاج بل قد يزيد الإنتاج وتزيد الإنتاجية (رشيد، 2010، ص186).

وقد ظهر هذا النوع على مستوى الأراضي الفلسطينية بعد قدوم السلطة الفلسطينية في عام 1994 وشروعها بإنشاء مؤسسات السلطة الفلسطينية والمتمثلة في الوزارات والمؤسسات الحكومية حيث توسعت في مجال التعيين سواء المدني أو العسكري حيث كان يعمل في قطاع غزة قبل قدوم السلطة نحو 11 ألف موظف مدني وفي الضفة الغربية نحو 23 ألف موظف، ارتفع العدد أضعاف مضاعفة نتيجة للتوسع في عمل مؤسسات السلطة وللتخفيف من حدة الفقر والبطالة رغم أن اتفاقية باريس الاقتصادية ركزت في موادها المختلفة على موافقة الجانب الإسرائيلي على استيعاب أعداد مختلفة من العمال الفلسطينيين داخل الاقتصاد الإسرائيلي.

ونتيجة للنمو الطبيعي لعدد السكان وكذلك العمالة كان من الضروري زيادة التوظيف في القطاع العام حيث ارتفع العدد إلى أكثر من 70 ألف موظف حتى عام 1999 وقد تمت أغلب التعيينات دون وجود خطة مبرمجة، كما أن السياسات الحكومية الخاطئة في مجال عدم تشجيع القطاع الخاص على الأخذ بدوره في التنمية الاقتصادية أدى إلى تراجع دوره في التشغيل[4].

وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000 اتبع الاحتلال الإسرائيلي سياسة الحصار ومنع العمالة الفلسطينية–خاصة من قطاع غزة– من العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، فارتفعت معدلات البطالة والفقر مما اضطر السلطة إلى التوسع في التعيينات في القطاع العام فارتفع العدد إلى أكثر

(4) مقابلة مع الأستاذ أسامة نوفل مدير عام الإدارة العامة للتنمية المستدامة بوزارة التخطيط بتاريخ 2015/1/28.

من 150 ألف موظف مدني وعسكري في عام 2005. وتركزت أغلب التعيينات في قطاع غزة بنسبة بلغت 50% خلال نفس العام.

وبعد الانتخابات التشريعية في عام 2006 ورغم توصيات صندوق النقد الدولي بوقف التعيينات في القطاع العام نتيجة للتضخم الهائل فيه، إلا أن القطاع العام شهد نمواً ملحوظاً في عدد الموظفين وخاصة في قطاع غزة، وبسبب الانقسام الفلسطيني تشكلت حكومتان الأولى في قطاع غزة والثانية في الضفة الغربية، وصدرت الأوامر لموظفي السلطة في قطاع غزة بالاستنكاف عن العمل حيث كان يبلغ عددهم في تلك الفترة 75 ألف مدني وعسكري.

اضطرت الحكومة في قطاع غزة إلى التوسع في التوظيف ليرتفع عدد من كان يعمل في حكومة غزة بعد الانقسام من 10000 موظف في عام 2008 إلى 40000 موظف مدني وعسكري في عام 2012، وفي المقابل ارتفع عدد الموظفين في القطاع العام في الضفة الغربية بنحو 25 ألف موظف مدني وعسكري خلال نفس الفترة ليصبح عدد الموظفين التابعين للسلطة الفلسطينية في الضفة نحو 195 ألف موظف (وزارة التخطيط، 2013، ص8-9).

وبالتالي يصبح إجمالي عدد الموظفين في القطاع العام للحكومتين نحو 235 ألف موظف وهو عدد مرتفع جداً إذا ما قورن بعدد السكان وكذلك بالدول المجاورة، في حين شكل عدد العاملين في الاقتصاد الخاص حوالي 580 ألف شخص (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص109).

4.4.5. البطالة الاحتكاكية:

ويعرف هذا النوع من البطالة، بأنها توقف جزء من قوة العمل بسبب الانتقال أو البحث عن وظائف جديدة وقد تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل، أو بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى أفضل وأكثر أجراً أو الانتقال من منطقة إلى أخرى (الوادي والعيساوي، 2007، ص164).

ويظهر هذا النوع على مستوى الأراضي الفلسطينية نتيجة لمنع العمالة الفلسطينية من العمل داخل الاقتصاد الإسرائيلي.

حيث يأخذ هذا المنحنى تذبذباً ملحوظاً نتيجة للسياسات الإسرائيلية والتي تمثلت في التضييق في بعض السنوات والانفتاح في سنوات أخرى.

وينعكس هذا النوع سلباً على معدلات البطالة حيث يرتفع معدل البطالة العام في حالة التضييق الإسرائيلي في هذا المجال، والشكل البياني رقم (4.5) يوضح ذلك:

شكل (4.5): التوزيع النسبي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والمستوطنات خلال الفترة 1995-2012

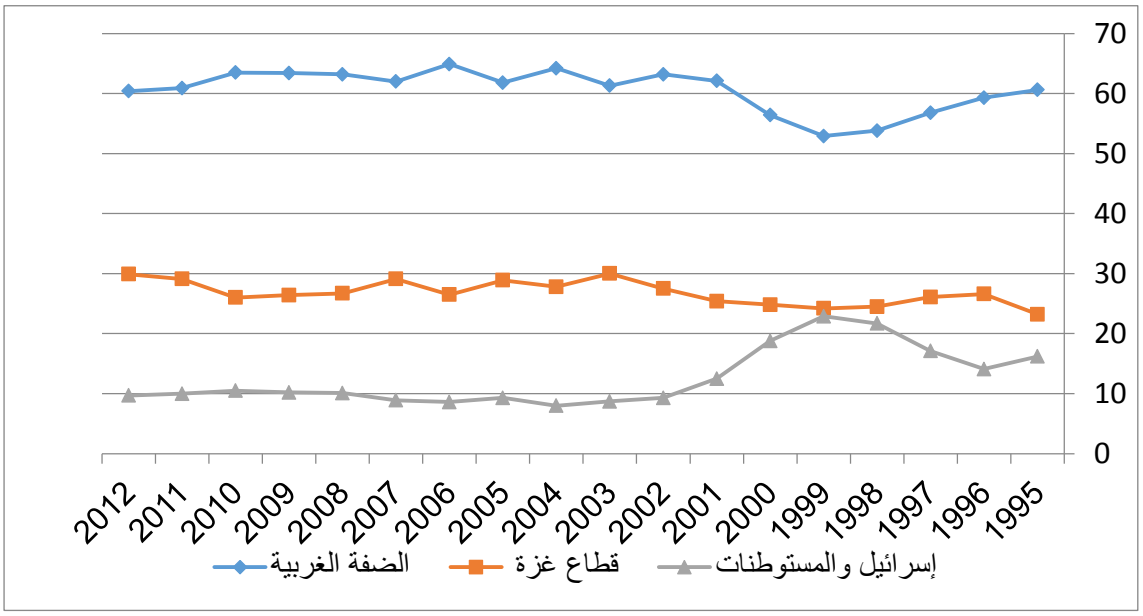

من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لمسح القوى العاملة 2012.

يتضح من خلال الشكل رقم (4.5) ما يلي:

- نتيجة للعلاقات السلمية في الفترة الأولى من قدوم السلطة الفلسطينية فقد سمح الجانب الإسرائيلي لعدد كبير من الفلسطينيين بالعمل داخل إسرائيل والمستوطنات حيث بلغ نسبة العاملين داخل الاقتصاد الإسرائيلي في العام 1995 حوالي 16.2% وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ذروتها في العام 1999 لتبلغ 22.9%، في المقابل فقد شكلت نسبة العاملين في الاقتصاد الفلسطيني حوالي 83.8% توزعوا بواقع (60.6% في الضفة الغربية، 23.2% في قطاع غزة).

- في العام 2000 اندلعت انتفاضة الأقصى الثانية وازدادت ذروة الممارسات الإسرائيلية في الأعوام اللاحقة ومنعت إسرائيل آلاف العاملين من العمل داخل الخط الأخضر وبذلك انخفضت نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات إلى أدنى مستوى لها لتصل 8% في العام 2004، في المقابل ارتفعت نسبة العاملين في الاقتصاد المحلي إلى 92% توزعوا بواقع (64.2% في الضفة الغربية، 27.8% في قطاع غزة).
- في العام 2005 بدأ التحسن التدريجي لأعداد العاملين في إسرائيل والمستوطنات حيث بلغت نسبة العاملين 9.3% واستمر هذا التحسن ليصل أعلى مستوياته في العام 2010 ليصل إلى 10.5% ثم عاود الانخفاض مجدداً ليصل إلى 9.7% في العام 2012.

4.4.6. البطالة الموسمية:

وهي بطالة تحدث خلال موسم معين، أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في أعمال الزراعة أو في مواسم الحج والعمرة، فهذه الأعمال الموسمية تدر دخلاً على صاحبها، لكن هذا الدخل متقطع، إذ ينقطع بانقطاع العمل أي بانتهاء الموسم (الزواوي، 2004، ص20).

وعلى مستوى الأراضي الفلسطينية فتحدث أساساً في القطاع الزراعي بسبب موسمية الإنتاج الزراعي فقد أصبحت الزراعة مهنة لبعض الوقت، خاصة وأن صغر حجم الحيازة الزراعية بفعل تفتت الحيازة أدى إلى الحد من العمالة الزراعية، وتنشط مواسم الزراعة في الربع الثاني والربع الرابع من العام وينعكس ذلك على ارتفاع نسبة العاملين في الزراعة خلال هذين الربعين والشكل البياني رقم (4.6) يوضح ذلك:

شكل (4.6): نسبة العاملين في الزراعة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2006-2012) بالأرباع

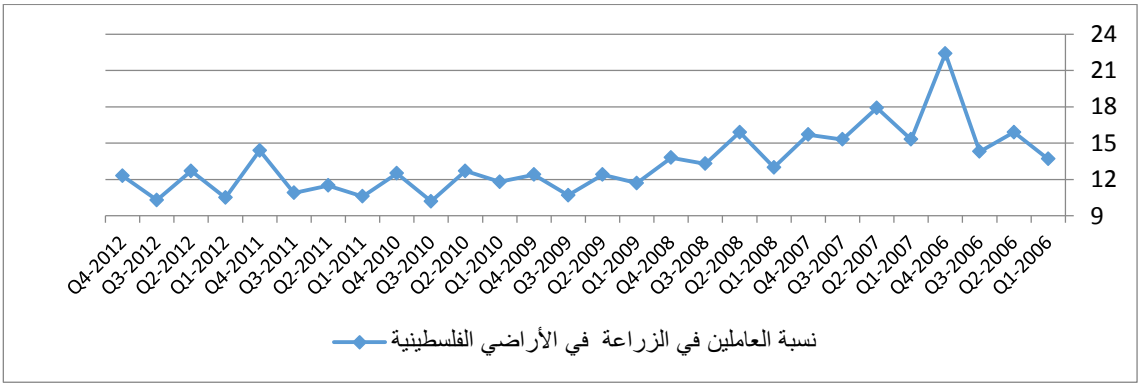

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مسح القوى العاملة (دورة تشرين أول،2012) الربع الرابع 2012.

4.5. خصائص البطالة في الأراضي الفلسطينية:

نستطيع أن نوجز أهم خصائص البطالة في الأراضي الفلسطينية بما يلي (عبد الحق، 2005، ص77-78):

1. تؤثر الأوضاع السياسية السائدة تأثيراً مباشراً في البطالة ومعدلاتها في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة الممارسات الإسرائيلية، التي تمثلت بالحصار والإغلاق والاجتياحات العسكرية وفرض منع التجول على المناطق الفلسطينية، والحد من دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، مما شكل عاملاً مباشراً في تصاعد وتيرة معدلات البطالة وتزايد حدتها.
2. أدت الأوضاع السياسية السائدة، والممارسات الإسرائيلية، إلى انهيار الاقتصاد الفلسطيني، الذي لم يعد قادراً على الحفاظ على معدلات الطلب على القوى العاملة الفلسطينية، واستمرار انخفاض الطلب، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة، وبخاصة في ظل الصعوبات التسويقية التي عانت منها مختلف القطاعات الاقتصادية، وعدم قدرتها على توفير المواد الخام اللازمة للصناعة، وتدهور القدرة الشرائية للمواطن الفلسطيني، والذي وجه الإنفاق العام نحو الاحتياجات الرئيسية.
3. تزيد معدلات البطالة في قطاع غزة عن معدلاتها في الضفة الغربية، حيث بلغ معدل البطالة في قطاع غزة في العام 2012 حوالي 31.0% في حين بلغ في الضفة الغربية 19.0% علماً أن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية في العام 2012 بلغ 23.0% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص60-61).
4. ترتفع معدلات البطالة لدى الذكور بشكل لافت للنظر مقابل معدلاتها لدى الإناث، حيث بلغت 33.5% لدى الذكور، مقابل 17% لدى الإناث في نهاية 2002 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، ص50)، في حين بلغت في العام 1999 أي قبل اندلاع انتفاضة الأقصى 11.6% لدى الذكور و13% لدى الإناث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، ص46)، مما يعني أن تأثير الانتفاضة على البطالة لدى الذكور كان أكبر من تأثيرها على الإناث، أما الفترة 2009-2012 فقد ارتفعت البطالة بين الإناث بشكل يفوق معدلات البطالة بين الذكور ففي العام 2012 بلغ معدل البطالة 32.9% للإناث، مقابل 20.5% للذكور (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص62) ويرجع السبب في ذلك إلى

اشتداد الحصار والتضييق مما أدى إلى تفضيل تعيين الذكور على الإناث في وظائف القطاع العام.

5. ترتفع معدلات البطالة في أوساط الشباب فقد بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 38.8% لعام 2012 وارتفاع معدل بطالة الشباب مقارنة بالمعدل العام للبطالة يشي بأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل. ولقد توزع معدل بطالة الشباب بشكل غير متماثل بين الذكور والإناث: 62.2% للإناث مقابل 34.5% للذكور (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2014، ص10).
6. تتمركز البطالة في أوساط الأكثر تعليماً بالنسبة للإناث: فقد بلغ معدل البطالة بين الإناث ذوات التعليم 13سنة فأكثر 44.6% للعام 2012 مقارنة بمعدل بطالة متدني في أوساط الإناث غير المتعلمات الداخلات في سوق العمل، ولكن يلاحظ أن الأمر معكوس في أوساط الذكور، إذ أن البطالة تقل مع ازدياد سنوات التعليم (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2014، ص11).

4.6. أسباب البطالة في الأراضي الفلسطينية:

ليس من الصحيح القول بوجود سبب محدد واحد للبطالة، وإنما هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل وظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية تنعكس على سوق العمل وتحدث فيه اختلالات بين العرض والطلب، وفيما يلي أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية (مراد، 2006، ص 248-249):

1. ارتفاع معدلات النمو السكاني مما أدى إلى تدفق أعداد كبيرة إلى سوق العمل تفوق قدرته الاستيعابية مما أدى إلى ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها.
2. عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل وهو أحد العوامل الأساسية في انتشار البطالة بين المتعلمين وأدى ذلك إلى تراجع عائد التعليم الأمر الذي أدى بالخريج بأن يختار بين أمرين إما أن يقبل العمل في مجالات بعيدة عن تخصصه أو يبقى عاطلاً، وهذا يعني انخفاض إنتاجيته أو انعدامها وبالتالي ضياع الموارد التي خصصت للتعليم.
3. انخفاض مستوى معيشة كثير من أفراد المجتمع وتزايد نسبة من هم تحت خط الفقر، وكذلك تزايد سوء عدالة توزيع الدخل القومي مما أدى إلى دخول فئات جديدة إلى سوق العمل لرفع

مستوى دخلها كالأطفال أو مزاولة عملين في نفس الوقت مما أدى إلى إشغال فرص عمل يمكن أن تكون متاحة للعاطلين.

4. عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة مما أدى إلى وجود طاقات عاطلة كان من الممكن استغلالها.
5. قلة الاهتمام بالبحث العلمي وانفصال العلاقة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية أدى إلى تخلف أساليب الإنتاج مما يضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الفلسطيني ولا يخفى انعكاسات ذلك على قوة الطلب لسوق العمل.
6. قصور تخطيط القوى العاملة ويظهر ذلك في عدم توزيع الطاقات البشرية بطريقة سليمة مما أدى إلى وجود أعداد كبيرة في بعض التخصصات تعاني البطالة في الوقت الذي يعاني المجتمع نقصاً شديداً في تخصصات أخرى ويرجع ذلك إلى عدم الربط بين تخطيط القوى العاملة وسياسات التعليم والتدريب (نجا، 2004، ص95-96).
7. سيادة ثقافة (العيب) التي تعني عدم استعداد الشباب لممارسة العديد من الأعمال المهنية والحرفية التي هي دون الأعمال المكتبية والإدارية في الترتيب الوظيفي.
8. الاعتماد على الاستيراد وعدم السعي إلى التصنيع ونقل التكنولوجيا المتقدمة.
9. الخلافات السياسية بين العديد من أقطار الوطن العربي ودولة فلسطين التي ضيعت فرص العمل للمواطن الفلسطيني للانتقال بين هذه الدول بدل العمالة الوافدة الأجنبية (صالح، 2008، ص86).
10. عدم وجود محفزات تشجيعية واسعة للشباب الراغبين في فتح مشروعات صغيرة (عبد الله، 2009، ص703).
11. تزايد عبء المديونية الخارجية وتحجيمها لقدرة الدولة على الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة.
12. تعرض العديد من المؤسسات الإنتاجية إلى الخسائر بسبب الركود الاقتصادي مما سبب تسريح العاملين في هذه القطاعات.
13. تشوه هيكل الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لما عاناه من فترات طويلة تحت الاحتلال الإسرائيلي جعلت من الصعب استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل وبالتالي إنشاء فرص عمل جديدة.

14. الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة ففي الفترة من 2008-2014 شهد قطاع غزة ثلاثة حروب من قبل الجانب الإسرائيلي ما أدى إلى تدمير العديد من المنشآت الاقتصادية وتجريف مساحات كبيرة من المناطق الزراعية الفلسطينية.
15. الإغلاق والحصار الذي تفرضه إسرائيل وخاصة بصورة شاملة على قطاع غزة وعزلها عن العالم الخارجي.
16. انتقال منشآت عديدة إلى البلدان المجاورة، ولجوء آخرين إلى الاستثمار في الخارج.
17. اتباع الدول المانحة قوانين وإجراءات لم تتوافق مع سياسات السلطة الفلسطينية، مثل اشتراطها للمستشارين والبرامج التدريبية والإدارية واستخدام الشركات معدات من هذه الدول، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استفادة الاقتصاد الفلسطيني من ذلك (الأغا، أبو مدللة، 2011، ص862).

4.7. سبل مواجهة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية:

مشكلة البطالة مشكلة معقدة ومركبة وهي مشكلة تراكمية عبر عدة عقود ماضية وتتطلب من جميع مؤسسات المجتمع وجميع الأحزاب والتيارات السياسية توحيد الصف من أجل تكوين قوة دفع كبيرة نستطيع بها مواجهة مشكلة البطالة.

إن الحد من مشكلة البطالة يتطلب تبني رؤية استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستند إلى سياسات تكنولوجية ومعرفية وثقافية محددة الأهداف، وهذه الاستراتيجية تضع في أولوياتها تحقيق النمو والتوظف الكامل، ويجب أن تضع في حسبانها أن توفير فرص العمل هو إشباع لحاجات إنسانية أساسية وليس منتجاً ثانوياً لنشاط الاستثمار والإنتاج.

إن برنامج العمل المقترح لمواجهة اختلال سوق العمل والارتفاع بمستوى التشغيل والحد من تفاقم مشكلة البطالة ينقسم إلى مجموعتين تتعلق إحداهما بالأجل القصير وتختص ثانيهما بالأجل المتوسط والطويل.

4.7.1. الأجل القصير:

وفي هذا السياق لابد من التأكيد على ما يلي (مقداد وآخرون، 2006، ص17):-

1. دراسة وتقييم جميع فرص العمل والوظائف المتاحة في القطاع العام والمنظمات غير الحكومية من جهة وعدد الموظفين الذين يشغلونها من جهة أخرى وإزالة أي مظاهر للوظائف الوهمية.

2. إعادة تقييم كل برامج التشغيل والتي تقوم بها أطراف متعددة وذلك من خلال زيادة التنسيق بينها وأن تكون هادفة وشفافة لكي يستفيد منها العاطلين عن العمل في المجتمع الفلسطيني، بإزالة مظاهر الوظائف الوهمية والمتكررة للشخص الواحد. والعمل على تحويل برامج التشغيل الإغاثي إلى برامج التشغيل التنموي بالتنسيق مع القطاع الخاص.
3. تطوير برنامج واسع لتنسيق المعلومات والبيانات المتعلقة بتحركات القوى العاملة ومعرفة احتياجات سوق العمل وبالتالي العمل على تأهيل العاطلين عن العمل طبقاً لاحتياجات سوق العمل.
4. العمل على فتح السوق العربية للعمالة الفلسطينية كنوع من المساعدة والدعم للشعب الفلسطيني وكبديل عن السوق الإسرائيلية.
5. استكمال القوانين والتشريعات المختلفة والتي تهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري الضروري لجذب الاستثمارات المحلية العربية والأجنبية إلى الأراضي الفلسطينية.
6. دعم وتنمية سوق العمل المحلي والذي يتشكل من القطاع الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني لاستيعاب النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية للاستثمار في فلسطين.
7. العمل على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي لمحاولة مساعدة العاطلين عن العمل – خاصة الأسر الأكثر فقراً .
8. العمل مع المجتمع الدولي والرباعية على إلزام إسرائيل بفك حصارها وإغلاقها وإعطاء الفرصة لإعادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني خاصة في ظل الوعود الدولية التي رافقت انسحاب إسرائيل من قطاع غزة من توفير أكثر من ثلاث مليارات دولار سنوياً لدعم الاقتصاد الفلسطيني.

ويضيف عبد الله عنصراً آخر يكمن في التوسع في توفير شروط انتشار الحرف اليدوية لأن النشاط فيها يحتاج إلى الأيدي العاملة البسيطة والقليل من رؤوس الأموال، ولأنها يمكن أن تستوعب عمالة كبيرة (عبد الله،2009، ص706).

أما حامد فيذهب إلى وضع برامج لتطوير الخدمات لأنها تتيح المجال لتوظيف وتشغيل مئات الآلاف من العاطلين والخريجين وإعطاء بعد حقيقي للعنصر البشري في إطار ما يعرف بالتنمية المستديمة (حامد، 1999، ص56).

4.7.2. الأجل المتوسط والطويل:

يمكن تقسيم برامج العمل في الأجل المتوسط والطويل إلى جزأين: الأول يتعلق بالمستوى القومي، والثاني يختص بالمستوى القطاعي.

الجزء الأول: المستوى القومي

يهدف برنامج العمل إلى تحقيق هدف الخطط متوسطة وطويلة الأجل في علاج اختلالات سوق العمل ومواجهة مشكلة البطالة من خلال (مراد، 2006، ص257):

1. وضع برنامج ملائم للتنمية البشرية يسهم في الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية مما يساهم في رفع إنتاجية العامل.
2. العمل على علاج التشوهات في سوق العمل وذلك بتوفير المعلومات الدقيقة عن سوق العمل خاصة باستخدام أدوات النشر الحديثة وتحديثه بصورة مستمرة، والعمل على إزالة التضارب بين بيانات المؤسسات المختلفة، فضلاً عن إزالة كافة أنواع الغموض في قوانين العمل لخلق علاقة عمل جيدة بين العاملين وجهات العمل مع ضرورة أن تتسم هذه القوانين بالاستقرار مما يدعم العملية الإنتاجية ويسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. إعادة الاعتبار للبنيان الاقتصادي المشوه وتوفير شروط التنمية المتوازنة للنهوض بالتنمية الاقتصادية بما يسمح بالمزيد من توفير فرص العمل.
4. ضرورة اعتماد سياسة التنمية المستديمة حتى يتحقق هدف التنمية والتوظيف انطلاقاً من إعطاء أهمية للقطاع العام، الخاص، التعاوني، الأجنبي والقطاعات غير الرسمية (عبد الله، 2009، ص706).
5. العمل على تشجيع الاستثمارات الحكومية وزيادتها، وحث القطاع الخاص على الاستثمارات وتقديم المزيد من الحوافز التشجيعية لإتاحة مثل هذه الاستثمارات لضمان استحداث أكبر عدد ممكن من فرص العمل بتوفير رأس المال اللازم لقيام المشاريع لخلق فرص عمل استثمارية جديدة والتي ينتج عنها فرص عمل جديدة (عبد الحليم، 1997، ص250).

الجزء الثاني: المستوى القطاعي

ويركز البرنامج على القطاعات الرائدة في الاقتصاد الفلسطيني، تلك التي يمكن أن تسهم بصورة إيجابية في توفير مزيد من فرص العمل الجديدة على النحو التالي:

1- قطاع الصناعة والتعدين: يمكن أن يسهم هذا القطاع بصورة فعالة في توفير مزيد من فرص العمل مع زيادة الناتج به خاصة عندما يتم التركيز على الصناعات الصغيرة والحرفية، وأنشطة الأسر المنتجة، ويتطلب ذلك تقديم بعض الأدوات والسياسات التي تدعم عملية النمو في قطاع الصناعة والتعدين ومن أهمها (مراد، 2006، ص257):

- ضرورة إعطاء دفعة قوية للصناعات الصغيرة بهدف زيادة كل من مستويات الناتج والتشغيل بها، فالصناعات الصغيرة أكثر كثافة عمالية، ومن ثم تكون أكثر ملاءمة لظروف الندرة النسبية لعوامل الإنتاج المحلية.
- توفير الحاضنات الحكومية للصناعات الصغيرة، وتقديم القروض الميسرة لها.
- تقديم دراسات للجدوى الاقتصادية لعدد من المشاريع الاستثمارية في فلسطين لتنفيذها عبر الممولين العرب، أو برأسمال عربي مشترك (أبو مدللة، الأغا، 2011، ص863).

2- قطاع الزراعة: تعتبر الزراعة من أهم القطاعات التي يمكن البدء بها لتوليد فرص عمل وذلك من خلال (الجعفري، 2006، ص 97-98):

- متابعة تنفيذ سياسة إحلال الواردات السهلة من جهة وسياسة تنشيط الصادرات، ففي مجال الواردات، فإن إنتاج العديد من السلع كاللحوم ومنتجات الألبان والفواكه يمكن أن يقلل من الاعتماد على إسرائيل، ومن استمرار احتكار الأسواق الفلسطينية من قبل المنتج الإسرائيلي، فما زال نحو 40% من الإنفاق على الاستهلاك يخصص للسلع المستوردة من المواد الغذائية ولذلك فإن أي تخفيض للسلع المستوردة من المواد الغذائية سيؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة.
- تعزيز علاقات التداخل والتشابك الأمامية والخلفية مع القطاع الصناعي عبر زيادة الإنتاج من الصناعات الغذائية.

3- قطاع التجارة: يمكن أن يسهم هذا القطاع في توفير مزيد من فرص العمل الجديدة، غير أن هذا الأمر يتطلب (مقداد، 2006، ص15-16):

- إعادة النظر في السياسة الاقتصادية المتعلقة بالاستيراد، بحيث يتم تشجيع استيراد المواد الخام وفرض القيود على استيراد السلع المصنعة التي يمكن إنتاجها في فلسطين وفق ما يسمى بسياسة إحلال الواردات وتفعيل دور دائرة المواصفات والجودة الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بشروط الواردات.
- إعادة النظر في الاتفاقات الاقتصادية مع إسرائيل لتجاوز السلبيات سواء في بنود الاتفاقية أو فيما يتعلق بتطبيقاتها.

4.8. خاتمة الفصل الرابع:

تعد مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية إحدى المشكلات القائمة والتي تمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة أدت إلى ظهورها وتفاقمها في الاقتصاد الفلسطيني الأمر الذي خلف عدم قدرة هذا الاقتصاد على توفير فرص العمل الكافية أمام الداخلين الجدد في سوق العمل، وقد خضعت هذه المشكلة للاعتبارات الأساسية بالدرجة الأساس، وتأثرت بشكل مباشر بطبيعة التغيرات والتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة.

وقد أظهرت النتائج ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة عن معدلاتها في الضفة الغربية خلال الفترة 1995-2012، كذلك ارتفعت البطالة في أوساط الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة، وقد تمركزت البطالة في الأوساط الأكثر تعليماً بالنسبة للإناث ولكن الأمر معكوس في أوساط الذكور إذ أن البطالة تقل مع ازدياد سنوات التعليم.

وترجع أسباب البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى عدة أسباب منها ارتفاع معدلات النمو السكاني مما أدى إلى تدفق أعداد كبيرة إلى سوق العمل تفوق قدرته الاستيعابية، كذلك عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى تشوه هيكل الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الاحتلال الإسرائيلي واستمرار فرض الإغلاق والحصار على قطاع غزة واتباع سياسة العزل عن العالم الخارجي.

إن تعدد الأسباب التي ساهمت في نشوء مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية أدى إلى تعدد صورها وأشكالها فقد عانى المجتمع الفلسطيني من البطالة الإجبارية، البطالة السافرة، البطالة الموسمية، البطالة الاحتكاكية، البطالة المقنعة، وبطالة المتعلمين.

ونظراً لأنه ليس من السهل استئصال هذه المشكلة جذرياً لكن من الممكن جداً تخفيف حدتها فإن برنامج العمل المقترح لمواجهة اختلال سوق العمل والارتفاع بمستوى التشغيل ينقسم إلى مجموعتين تتعلق إحداهما بالأجل القصير وتختص ثانيها بالأجل المتوسط والطويل.

الفصل الخامس

العلاقة بين البطالة ومتغيرات الدراسة

5.1. مقدمة

5.2. النمو الاقتصادي

5.3. التضخم

5.4. الاستثمار

5.5. معدل التبادل الدولي

5.6. حجم المجتمع النشيط

5.7. خاتمة الفصل الخامس

5.1. مقدمة:

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الظاهرة المدروسة والمتمثلة بالبطالة، تعتمد على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، حيث يستخلص مما سبق ذكره أن البطالة تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية منها معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، نسبة الإنفاق الاستثماري، معدل التبادل التجاري، حجم المجتمع النشيط، وكون النموذج القياسي يتكون من متغير تابع ويمثل الظاهرة محل الدراسة (البطالة)، ومجموعة من المتغيرات المستقلة السابقة الذكر، لذا سيتم في هذا الفصل تناول تعريف كل من المتغيرات المستقلة، ومن ثم دراسة تطورها في الأراضي الفلسطينية، وصولاً إلى التعرف على العلاقة بين البطالة وكل من المتغيرات المستقلة وفقاً للنظرية الاقتصادية.

5.2. النمو الاقتصادي

5.2.1. تعريف النمو الاقتصادي:

من الضروري بمكان قبل التطرق إلى الحديث عن واقع النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية والمعدلات الحقيقية بهذا الصدد والعوامل المتحكمة في تحديده، أن نحدد الإطار العام والدقيق لمفهوم النمو الاقتصادي وجملة من المفاهيم المتعلقة به.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي (عجمية، 2007، ص73).

ويعرف أيضاً بأنه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها (عريقات، 2006، ص268).

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الإنتاج المصاحبة للتحسن التدريجي في الاقتصاد حيث يمكن الاقتصاد أن يسير في مسار توجيه الزيادة في الإنتاج (هارون، 2013، ص3).

ويذهب جوزيف شومبيتر إلى أن النمو ينصرف إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الإدخار (حمداني، 2009، ص6).

ويضيف ميلتون فريدمان أن النمو إنما يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر، بدون أي تغيرات في الهيكل الاقتصادي (الصعيدي، 2004، ص281).

ونلاحظ من خلال هذه التعريفات أنها تتفق حول أن النمو الاقتصادي ما هو إلا عبارة عن الزيادة المستمرة في الناتج الوطني الحقيقي وعلى أنه مقياس كمي قابل للقياس ويحدث بتلقائية، كنتيجة للزيادة في استغلال الطاقة الإنتاجية.

كما أن هذه التعريفات تشير في مضمونها إلى جملة من المحددات الأساسية لمفهوم النمو الاقتصادي والتي ينبغي التأكيد عليها، هذه المحددات الأساسية يمكن تلخيصها في النقاط التالية (بنابي، 2009، ص3):

1. النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب على ذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني ومنه فإن:

   معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

2. أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية أي لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن:

   معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم

3. أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية) (عجمية وناصف، 2002، ص56-57).

5.2.2. مقاييس النمو الاقتصادي:

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي، وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذلك في متوسط دخل الفرد فإن قياسه يكون بقياس المؤشرين السابق ذكرهما:

1. الناتج الحقيقي:

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي. هذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوماً على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس (خليفة، 2001، ص22).

وهذا ما لجأت إليه الباحثة في حساب معدل النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

2. الدخل القومي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي فقد يكون لدى الدولة موارد كافية وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلاً.

3. متوسط الدخل (الدخل الفردي)

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً وصدقاً لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد (عجمية وناصف، 2002، ص72).

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني معدل النمو المركب (بنابي، 2009، ص6).

أ- **معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتتمثل صيغته فيما يلي:

$$CM_S = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} \times 100$$

حيث:

CM_S: معدل النمو البسيط

y_t: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t

y_{t-1}: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t−1

ب−**معدل النمو المركب:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار:

$$y_N = (1 + CM_C)^N$$

$$CM_C = \sqrt[N]{\frac{y_N}{y_0}} - 1$$

حيث:

CM_C: معدل النمو المركب

N: فرق عدد السنوات أول وآخر سنة في الفترة

y_0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس

y_N: الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N)

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$\ln y_t = A + CM_{ct} \Rightarrow CM_{ct} = \ln y_t - A$$

حيث:

$\ln y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t)

A: ثابت

CM_{ct}: معدل النمو المركب في السنة t

t : الزمن

5.2.3. النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية:

تطور الأداء الاقتصادي بشكل ملحوظ بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية ، فالناتج المحلي ارتفع في الأعوام الأولى بأكثر من 42% ليبلغ نحو 4741.6 مليون دولار في العام 1999. وفي الأعوام التي تلت اندلاع الانتفاضة الثانية، وما رافقها من إجراءات إسرائيلية، تراجع الناتج المحلي بنسبة 30% حتى العام 2002. وعاد الاقتصاد الفلسطيني ليحقق معدلات نمو مرتفعة في ظل الهدوء النسبي الذي ساد المناطق الفلسطينية بدءاً من العام 2003 قبل أن تتأثر معظم المؤشرات الكلية في العام 2006 على أثر الحصار المالي الذي فرض على السلطة الفلسطينية والجدول رقم (5.1) يوضح ذلك:

جدول (5.1): الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للأراضي الفلسطينية ومعدل النمو الاقتصادي للفترة 1995-2012

السنة	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للأراضي الفلسطينية	معدل النمو الاقتصادي	الفترة	متوسط معدل النمو الاقتصادي
1995	3300	%7.12	1999-1995	%9.12
1996	3340.1	%1.22		
1997	3830	%14.67		
1998	4379	%14.33		
1999	4741.6	%8.28		
2000	4335.9	%8.56-	2005-2000	%0.80
2001	3932.2	%9.31-		
2002	3441.1	%12.49-		
2003	3923.4	%14.02		
2004	4329.2	%10.34		
2005	4796.7	%10.80		
2006	4609.6	%3.90-	2012-2006	%6.32
2007	4913.4	%6.59		
2008	5212.1	%6.08		
2009	5663.6	%8.66		
2010	6122.3	%8.10		
2011	6882.3	%12.41		
2012	7314.8	%6.28		

من إعداد الباحثة بالاعتماد على الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2012

وبعد الانقسام الداخلي، بدأت مرحلة جديدة تأثرت فيها غالبية المؤشرات، فالدعم الدولي تزايد للحكومة في الضفة الغربية، والبيئة الاستثمارية بدت أفضل في مناطق الضفة. وانعكس ذلك في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، بالرغم من الضغط المالي والتذبذب في تدفق المساعدات وأموال المقاصة الذي عانته السلطة خلال تلك الفترة. في حين تراوحت معدلات النمو في غزة بين انخفاض بسبب العدوان الإسرائيلي في العام 2009، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة جداً في العامين اللاحقين بسبب البدء بمشاريع إعادة الإعمار في غزة.

وبعد عامين من الهدوء النسبي في الأراضي الفلسطينية، وتحقيق معدلات نمو قياسية في الناتج المحلي بلغت 9% و12% في العامين 2010 و2011 على التوالي، وتسجيل معدل بطالة 20.9% هو الأقل منذ العام 2000، وارتفاع حجم الصادرات، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حرباً أخرى على قطاع غزة في تشرين ثاني 2012، ساهمت في تخفيض الاتجاه التصاعدي للنمو، وتراجعت العديد من المؤشرات الكلية الاقتصادية والاجتماعية، وبعد سبعة أيام توقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بعد رعاية الحكومة المصرية لمباحثات، أفضت بالنتيجة إلى تفاهمات لوقف إطلاق النار والتوصل إلى هدنة طويلة لم تعلن تفاصيلها بين حكومة غزة وإسرائيل، التزمت فيها حركة حماس بوقف النشاطات العسكرية ضد إسرائيل (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، 2013، ص17).

5.2.4. العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات الذي يفترض أن يؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد القومي فتحقيق المزيد من المخرجات (الناتج) يتطلب توافر المزيد من المدخلات (عوامل الإنتاج) ومن ثم فإن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من العمالة وبالتالي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة حجم التوظف الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض أعداد العاطلين.

وقد تمت دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة تجريبياً في الأدب الاقتصادي بالاعتماد على ما يعرف بقانون (OKUN)[5] الذي يتمثل في وجود علاقة عكسية تبادلية بين معدل التغير

(5) Arthur Okun رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس الأمريكي ليندون جونسون خلال عقد الستينيات.

في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير في معدل البطالة وقد حظي هذا الأدب بالعديد من الدراسات التي تناولت هذه العلاقة (الشوربجي، بدون سنة نشر، ص140).

وقد اقترح (OKUN law 1970) وجود شكلين لهذه العلاقة يمكن بيانهما على النحو التالي (Khemraj, 2006, P4 ; Biyase and Bonga, 2007,P 15- 16)

نموذج الفجوة ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$Y_t - Y_t^* = -\beta(U_t - U_t^*) \qquad (1)$$

حيث أن:

Y_t: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي.

Y_t^*: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممكن.

U: المعدل الفعلي للبطالة.

U^*: المعدل الطبيعي للبطالة.

β: معامل OKUN[6].

e: حد الخطأ.

نموذج الفرق: ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta U_t + e_t \qquad (2)$$

وعند إجراء الدراسة التجريبية يتحدد المتغير التابع والمتغير المستقل للمعادلة المقدرة لقانون OKUN طبقاً لموضوع الدراسة (Barreto and Howland, 1993, p9) فإذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر البطالة على النمو الاقتصادي يتم استخدام المعادلة رقم (2) أما إذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة فيتم استخدام المعادلة التالية:

$$\Delta U_t = b_0 - b_1 \%\Delta Y_t \qquad (3)$$

(6) يقيس الانخفاض في معدل البطالة لما يتجاوز الإنتاج حد معين.

وتعني هذه المعادلة أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي سوف تؤدي إلى زيادة معدل العمالة مما يؤدي بالتالي إلى خفض معدل البطالة.

ويمثل قانون (OKUN) مفهوم مهم في الاقتصاد الكلي على المستويين النظري والتجريبي. فمن الناحية النظرية، فإن هذا القانون عبارة عن علاقة بين منحنى العرض الكلي ومنحنى فيلبس (Phillps) ومن الناحية التجريبية، فإن معامل OKUN يساعد في التنبؤ وصياغة السياسات الاقتصادية المناسبة. وبالفعل، باستخدام بيانات ربع سنوية عن الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1947–1960، نجح OKUN في تبيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي. فقد توصل إلى أن خفض معدلات البطالة بنسبة 1% سيؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3%. ووجد OKUN في دراسته عام 1962 أن مرونة العمالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين 0.35 و0.40 (ادريوش، 2013، ص 1304–1305).

إلا أننا نجد أن نفس معدلات النمو الاقتصادي ليس لها نفس الأثر على البطالة في كل الدول و هنا يظهر مدى قدرة النمو المحقق على التأثير على البطالة من خلال التحليل القياسي، فالولايات المتحدة تخلق 3 مرات أكثر من مناصب العمل التي يخلقها الاقتصاد الفرنسي ولكن مع نسبة نمو تقل عن تلك التي يحققها الاقتصاد الفرنسي (مختاري، 2009، ص5).

وباعتماد المقارنة بين تغير معدلات النمو ونسب البطالة بالنسبة للبلدان الأكثر تطوراً تبين أنه رغم وجود علاقة ترابطية بين زيادة النمو وانخفاض معدلات البطالة إلا أن نسب التغير في البطالة تختلف وكذلك حجم الانخفاض بالنسبة لكل الاقتصاد والجدول رقم (5.2) يوضح ذلك:

جدول (5.2): تغير معدلات النمو وانخفاض نسب البطالة في دول G7 [7]

الدول	كندا		فرنسا		ألمانيا		إيطاليا		اليابان		بريطانيا		الولايات المتحدة		الأراضي الفلسطينية *	
	معدل النمو	معدل البطالة	معدل النمو	معدل البطالة	معدل النمو	معدل البطالة	معدل النمو	معدل البطالة	معدل النمو	معدل البطالة	معدل النمو	معدل البطالة	معدل النمو	معدل البطالة	معدل النمو	معدل البطالة
1995	2.8	9.4	1.8	11.4	1.7	8.0	2.9	11.6	1.9	3.2	2.9	8.7	2.5	5.6	7.1	18.2
1996	1.6	9.6	1.0	11.9	0.8	8.7	1.1	11.6	3.5	3.4	2.8	8.1	3.7	5.4	1.2	23.8
1997	4.2	9.1	1.9	11.8	1.4	9.7	2.0	11.7	1.8	3.4	3.3	7.1	4.5	4.9	14.7	20.3
1998	4.1	8.3	3.6	11.4	2.0	9.1	1.8	11.8	-1.2	4.1	3.1	6.3	4.2	4.5	14.3	14.4
1999	5.5	7.6	3.2	10.7	2.0	8.4	1.7	11.4	0.2	4.7	2.9	6.0	4.4	4.2	8.3	11.8
2000	5.2	6.8	4.2	9.3	2.9	7.8	3.0	10.6	2.8	4.7	3.9	5.5	3.7	4.0	8.6-	14.3
2001	1.8	7.2	2.1	8.5	0.8	7.9	1.8	9.5	0.4	5.0	2.3	5.1	0.8	4.8	9.3-	25.3
2002	3.4	7.7	1.1	8.9	0.1	8.7	0.4	9.0	-0.3	5.4	1.8	5.2	1.9	5.8	12.5-	31.2
2003	2.0	7.6	0.5	9.4	-0.1	9.6	0.3	8.7	2.5	5.3	2.2	5.0	3.0	6.0	14.0	25.5
2004	2.9	7.2	2.6	9.4	2.0	9.7	1.4	8.3	4.4	4.7	3.4	4.8	4.3	5.5	10.3	26.8
2005	3.1	6.8	2.3	9.0	1.8	9.5	1.9	8.2	2.3	4.5	2.5	4.8	3.5	5.4	10.8	23.5

Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, September 2004.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير مختلفة.

وبتحليل التغييرات في معدل النمو الاقتصادي في دولG7 تبين أنه لا توجد علاقة نسبية بين ارتفاع معدلات النمو وانخفاض نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة لا ترتبط مباشرة بانخفاض كبير أو بنفس النسبة في البطالة. وفي حالات أخرى يمكن ملاحظة أن ارتفاع معدل النمو لا يتوافق دائماً بانخفاض في نسبة البطالة بل في حالات خاصة نلاحظ ارتفاع نسبة البطالة رغم تحقيق نسب نمو إيجابية. فالاقتصاد الكندي مثلا حقق في سنة 2001 نسبة نمو 1.8% مع معدل بطالة 7.2%، و 3.4% مع معدل بطالة 7.7% في سنة 2002.

وتؤكد الدراسات القياسية التي أجريت على نموذج Okun على وجود اختلافات بين الدول في مجال زيادة معدل النمو الاقتصادي فبينما يتحدد معامل Okun لدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة في حدود 0.32- و0.36- في منطقة اليورو وهو ما يعني ضرورة تحقيق نمو قدره 3% لتخفيض

(7) مجموعة الدول الصناعية السبع (المعروفة أيضا باسم مجموعة السبع): هي عبارة عن تجمع لوزراء المالية من مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع، وقد شكلت في عام 1976، عندما انضمت كندا إلى مجموعة من ستة دول : فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وزراء المالية في هذه البلدان يجتمعون عدة مرات في العام لمناقشة السياسات الاقتصادية

البطالة بنسبة 1% بالنسبة لهذه الدول في حين يتحدد معامل Okun لبريطانيا في حدود 0.22- وهو ما يعني ضرورة تحقيق نمو قدره 2% لتخفيض نسبة البطالة ب 1%.

تأكيد الدراسات القياسية وإن كان يتوافق مع التحليل النظري لظاهرة تخفيض البطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في بعض جوانبه إلى أنه يتعارض كلياً مع السياسات الاقتصادية المعتمدة في البلدان العربية، بحيث يعتقد أن النمو وحده يكفي لتخفيض البطالة ولهذا نجد أن كل السياسات تقريباً في البلدان العربية تركز على كيفية تحقيق النمو الذي يضمن في نظر هذا التصور تخفيض نسبة البطالة.

ولعل الارتباط بين النمو وانخفاض نسب البطالة والسياسات الاقتصادية قد يكون صحيح في البلدان المتطورة نظراً لطبيعة البطالة وكذلك مصدر وطبيعة النمو المحقق في هذه البلدان.

والملاحظ أن الدراسات القياسية تثبت أن ارتفاع النمو يجب أن يكون بنسب محددة لتبدأ البطالة أولاً في الانخفاض وثانياً في الانخفاض بنسب قد يكون لها أثر على النمو ذاته.

5.3. التضخم

التضخم هو أحد القضايا الرئيسية لعدم الاستقرار الكلي في البلدان فتأثيره يشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل الميزانية الاعتيادية وسعر الصرف وسعر الفائدة والأجور ومستوى المعيشة، علاوة على ذلك فارتفاع مستويات التضخم تزعزع الثقة بالنظام الاقتصادي.

5.3.1. تعريف التضخم:

على الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لم يوجد لحد الآن اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم، فمنهم من يعتقد أن التضخم يعود إلى زيادة كمية النقود المتداولة عن المعروض السلعي مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أما البعض الآخر فإنه يعتقد أن التضخم قد ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج، والبعض الآخر يعزو التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وآخرون يعزون التضخم إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد والتي لابد أن يرافقها ارتفاع في الأسعار (العيساوي والوادي، 2007، ص153-154).

فالمراد بالتضخم إذن هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار بحيث يترك شعوراً حقيقياً لدى الأفراد في مجتمع ما بتراجع قدرتهم على الحصول على احتياجاتهم بشكل عام، وأن يكون هذا الارتفاع مستمراً وعلى مدى فترة من الزمن فإذا ارتفعت الأسعار لسبب ما في سنة معينة ثم عادت إلى المستوى المقبول لها فإن ذلك لا يمكن أن يعني أن هناك مشكلة تضخم حقيقية. (العصار والشريف، 2000، ص105).

كما ويعرف التضخم بأنه فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الأسعار السائد وفي هذه الحالة قد لا يكون بالضرورة ارتفاع في الأسعار بل قد تتوفر موارد معطلة يمكن استخدامها لمواجهة فائض الطلب أي بمعنى ليس بالضرورة أن يعني التضخم بأن المجتمع يصبح أكثر فقراً فالأمر يتعلق بالعلاقة بين معدل الارتفاع في الأسعار ومعدل الزيادة في الدخل النقدي، فقد يزيد الدخل النقدي بمعدل أعلى من زيادة الأسعار فيصبح المجتمع أحسن حالاً كما أنه ليس من الضروري أن يستفيد أصحاب العمل على حساب العمال، بل إن إعادة توزيع الدخل يعتمد على نوع التضخم ونوع النشاط الذي يمارسه رجال الأعمال (عباس، 2008، ص58).

5.3.2. تصنيف التضخم:

يمكن تصنيف التضخم إلى أربع حالات (وادي، 2006، ص36):

1. التضخم الزاحف: ويمكن تسميته بالتضخم المعتدل وذلك لأن تزايد الأسعار مستمر ولكن معدل التزايد ببطء لا يكاد يصل إلى 10% خلال فترة زمنية معينة ومعقولة أي ليست قصيرة.
2. التضخم المتسارع: وهذا النوع يصف تزايد الأسعار بشكل مستمر ومتضاعف أعلى من النوع الأول ولفترات زمنية أقصر.
3. التضخم الجامح: وهذا النوع من التضخم يصف زيادة كبيرة وضخمة في الأسعار وتضاعفها مرات عديدة قد تصل إلى نسب أكثر من 2000% كما حدث في بعض الدول عقب ظروف سياسية أو اقتصادية صعبة كالبرازيل وبوليفيا عام 1985 والاحتلال الإسرائيلي عام 1982.
4. التضخم المكبوت: ويشير هذا النوع إلى التضخم المستمر غير الواضح، نظراً لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الأثمان، من خلال إصدار التشريعات والضوابط الإدارية مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحريةٍ تامة؛ نظرًا للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحدد المستويات العليا للأسعار، بما يكفل عدم تجاوزها للحد

الأقصى من ارتفاعاتها، وتهدف الدولة من خلال ذلك إلى الحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظواهر التضخمية وإنما محاولة التخفيف من حدتها (عناية، 1985، ص58-59).

5.3.3. قياس التضخم:

يمكن قياس التضخم بناء على مقاييس شائعة الاستخدام وهي على النحو التالي (رجب، 2011، ص12):

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأنه الرقم الذي يعكس التغير في مستوى أسعار السلع والخدمات التي تقوم بشرائها الأسر، ويعتبر هذا الرقم من أكثر المؤشرات استخداماً للتعرف على أثر تغيرات الأسعار على المستهلك، كما هو أداة قياس تطور مجموع أسعار السلع والمنتجات المصنعة (شمس الدين، 1989، ص292).

ولقياس هذا الرقم يجب تحديد مجموعة السلع والخدمات التي تعكس النمط الاستهلاكي لهذه الأسر، ثم تحديد نفقة شراء هذه المجموعة خلال فترة زمنية معينة ولتكن سنة مثلاً ومقارنته بنفقة شراء نفس المجموعة السلعية خلال سنة الأساس باعتبارها تعادل (100%) (السمهوري، 2000، ص112).

2- الرقم القياسي لأسعار المنتج:

يقيس هذا الرقم أسعار السلع عند المراحل المختلفة للإنتاج، وينشر الرقم القياسي وفقاً لمراحل الإنتاج والسلع. وينقسم الأول إلى أرقام قياسية للسلع النهائية والمواد الوسيطة والمواد الخام. والسلع النهائية هي السلع التي لا تحتاج إلى عمليات صناعية أخرى ومعدة للبيع لمستخدميها النهائيين، سواء كانوا من القطاع العائلي أو المنشآت والمواد الوسيطة هي السلع التي مرت بعمليات صناعية، ولكنها مطلوبة لعمليات أخرى قبل أن تصبح سلعاً نهائية. أما المواد الخام فإنها تتضمن المنتجات التي تدخل السوق لأول مرة وغير مصنعة، ولكنها سوف تصنع قبل أن تصبح سلعة نهائية ومن أمثلتها الحبوب والحيوانات والبترول الخام وخام الحديد والصلب. وبالإضافة إلى الأرقام القياسية لمختلف السلع، ينشر رقم قياسي لكل السلع. ولكن لتحليل الأسعار بشكل عام، فإن الأرقام القياسية

لمرحلة الإنتاج أكثر نفعاً من الرقم القياسي لكل السلع، لأن الأخير يبالغ في تقدير التغيرات السعرية (منصور، 1988، ص367).

وللأرقام القياسية لأسعار المنتج استخدامات مختلفة، ولكن في حدود دراستنا الحالية، فهي ذات أهمية لأن حركات الأرقام القياسية عادة ما تنبئ أو تؤدي إلى تغيرات الرقم القياسي لسعر المستهلك. وتنشر الأرقام القياسية لأسعار المنتج شهرياً.

3- المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي:

يقصد بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي ذلك الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة أساس معينة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة الأساس (بالأسعار الثابتة) لنفس السنة (الروبي، 1984، ص144-147).

ونستطيع القول هنا أنه كلما كان النمو في الرقم القياسي الضمني (المخفض الضمني) للناتج المحلي الإجمالي موجباً أو سالباً وأقرب إلى الصفر فإن ذلك يدل على وجود الاستقرار النقدي، أما إذا ابتعدت قيمة النمو الموجبة عن الصفر فإن ذلك يدل على الارتفاع في المستوى العام للأسعار والعكس بالنسبة للقيمة السالبة (الحنيطي، 1996، ص16).

4- الفجوة التضخمية:

تعد الفجوة التضخمية من أهم الاصطلاحات التي أوردها كينز في إطار تحليله للتضخم والتي تضمنها بحثه الصادر عام 1940م تحت عنوان كيف ندفع نفقات الحرب How to pay for the War (الجلال، 2006، ص28) ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابياً بوحدات نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة، ووضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي. وقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع، أي تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق

عوامل الإنتاج، وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسوق عوامل الإنتاج، وهو الأمر الذي تم تلافيه في تحليل المدرسة السويدية للفجوة التضخمية المقدرة Ex Ante Inflationary Gap والتي اعتبرتها كنتيجة لاختلاف التوازن في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، والتي تحدث نتيجة الزيادة المتوقعة في الطلب الكلي في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج عن حجم العرض المتوقع من السلع والخدمات (الشبول،1981، ص41). وتحدث الفجوة التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو الإفراط في المعروض النقدي، ويحدث الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق القومي محسوبًا بالأسعار الجارية عن الناتج القومي الحقيقي محسوباً بالأسعار الثابتة، كما يتحقق فائض في المعروض النقدي نتيجة زيادة كمية النقود في الاقتصاد عن تلك النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية (الروبي، 1984، ص239-240).

وترى الباحثة بأن معيار الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو الأنسب في الأراضي الفلسطينية يليه معيار الرقم القياسي لأسعار المنتج وذلك بسبب التذبذب في الأسعار نتيجة لعوامل خارجية وداخلية تتركز الخارجية في حجم الاستيراد الكبير من إسرائيل والاعتماد الأساسي عليه في تلبية احتياجات السكان في قطاع غزة وبالتالي فإن إغلاق المعابر والحصار يؤثران على أسعار السلع المستوردة من إسرائيل، وتتمثل العوامل الداخلية في التذبذب في القوة الشرائية للمستهلك الفلسطيني والناتجة عن حالات الرواج والكساد في الاقتصاد الفلسطيني خلال فترات معينة مما يؤثر ذلك على التذبذب في الرقم القياسي لأسعار المستهلك وبالتالي جرت العادة في استخدام هذا المقياس للاستدلال على معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية.

5.3.4. التضخم في الأراضي الفلسطينية:

يرتبط الاقتصاد الفلسطيني ارتباطاً مباشراً بالاقتصاد الإسرائيلي خصوصاً في مجال التبادل التجاري، لذا فقد استطاعت إسرائيل نقل أعباء التضخم في اقتصادها إلى الاقتصاد الفلسطيني[8]، وبسبب محدودية قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على انتهاج سياسات مالية ونقدية تخفف من وطأة

(8) وقد تم نقل هذا العبء من خلال عدة مؤشرات أهمها ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني، كذلك ارتفاع نسبة الواردات (من إسرائيل) إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، بالإضافة إلى تركز هيكل الواردات الفلسطينية في السلع الاستهلاكية.

ارتفاع التضخم فإننا نلاحظ أن أي ارتفاع في الأسعار داخل إسرائيل ينعكس مباشرة على الاقتصاد الفلسطيني بغض النظر عن الطلب المحلي، كما أن التعامل اليومي في الأراضي الفلسطينية يتم بالعملة الإسرائيلية (الشيكل)، وتجدر الإشارة إلى مخاطر الضغوط التضخمية على نمو الاقتصاد الفلسطيني خصوصاً وأن هذا التضخم يؤدي إلى انخفاض في حجم المدخرات، ما ينعكس سلباً على الاستثمار والاستهلاك (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 1994، ص30).

وتشير البيانات والإحصائيات التفصيلية إلى أن نسبة ارتفاع الأسعار في فلسطين قد تراجعت من 10.8% في عام 1995 إلى 2.8% في عام 2000، ويعتبر معدل التضخم في العام المذكور أقل معدل على مدى الأعوام السابقة، حيث كان 5.5% في عام 1999 و5.6% في عام 1998 و7.6% في عام 1997 و8.4% في عام 1996.

وجاء هذا الانخفاض في معدلات التضخم تعبيراً عن التباطؤ الحاصل في أداء الاقتصاد الكلي على مدى السنوات الست المذكورة والذي تزامن مع انخفاض الطلب المحلي وانخفاض حجم الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص، ما أدى إلى انخفاض معدلات الأجور ومعدل دخل الفرد.

أما العام 2001 فقد شهد أدنى مستوى للتضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2012 فقد وصل معدل التضخم إلى 1.2% ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار الواردات وانخفاض التضخم في إسرائيل والناجم عن تباطؤ الاقتصاد العالمي.

وشهد عامي 2002-2003 ارتفاع في معدلات التضخم مقارنة بالعام 2001 فقد بلغ معدل التضخم 5.7%، 4.4% على التوالي وذلك بسبب انتفاضة الأقصى والإغلاقات المستمرة.

أما العام 2006 فقد شهد تراجعاً في معدل التضخم مقارنة بالعام 2005 ويعود ذلك إلى انخفاض الطلب المحلي وتراجع دخل الفرد بسبب انقطاع الرواتب للعاملين بالجهاز الحكومي وتوقف المساعدات الدولية عقب فوز حركة حماس بانتخابات المجلس التشريعي وتشكليها للحكومة العاشرة بمفردها.

وبالنسبة للعام 2007 فقد شهد انخفاضاً حاداً ووصل معدل التضخم إلى 1.9% ويرجع ذلك إلى توقف المنح وتعذر السلطة دفع الرواتب لموظفيها (الرضيع، 2013، ص17).

أما في العام 2008 فقد ارتفعت معدلات التضخم إلى أرقام غير مسبوقة فقد بلغ هذا التضخم أشده مع وصول أسعار النفط إلى أكثر من 105 دولارات للبرميل، وانخفاض أسعار تبادل الدولار الأمريكي بشكل كبير، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم إلى أكثر من 40% حسب تقرير منظمة الفاو، الأمر الذي أثر على الاقتصاد الفلسطيني من حيث دخل المواطن الفلسطيني وخاصة الطبقة الفقيرة والمتوسطة، حيث انخفضت القوة الشرائية إلى أكثر من 20% وأصبح المواطن غير قادر على تلبية متطلباته الأساسية (رجب، 2011، ص90)، كذلك فإن تجديد الحصار على الشعب الفلسطيني وإغلاق المعابر وتراجع حجم المخزون من السلع المختلفة كان له الأثر الواضح في ارتفاع معدلات التضخم.

وقد تراجع معدل التضخم في العام 2010 قياساً بالعام 2008 بسبب زيادة حركة البضائع عبر الأنفاق وبالتالي تعويض العجز في المخزون السلعي مما أثر على انخفاض الأسعار.

وفي العام 2011 ظلت التقلبات في مستويات الأسعار في الأراضي الفلسطينية ضمن مستويات مقبولة نسبياً مقارنة مع الأعوام السابقة، حيث بلغت نسبة التضخم 2.9% (مقابل 3.8% في عام 2010). كما لم تواجه الأراضي الفلسطينية أي تقلبات حادة، أو لا نمطية في مستويات التضخم.

أما في إسرائيل، فقد وصل معدل التضخم إلى حوالي 3.4%، وهو ما يشكل استثناءاً في العلاقة بين تقلبات الأسعار في إسرائيل والأراضي الفلسطينية.

فقد جرت العادة أن يفوق معدل التضخم الفلسطيني نظيره الإسرائيلي. وقد يفسر ذلك بالارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار خدمات الإسكان في إسرائيل خلال العام 2011 (فقاعة أسعار المساكن) التي ارتفعت بحوالي 5.9 %، في حين لم يتجاوز التضخم في البنود الأخرى 2.7% خلال العام نفسه (سلطة النقد الفلسطينية، 2012، ص 26-27).

وقد حافظت الأسعار في فلسطين على مستويات تضخم متقاربة نسبياً خلال العامين 2011-2012 إذ بلغت نسبة التضخم 2.8% خلال العام 2012 مقارنة 2.9% بنظيره في العام 2011.

بشكل عام كانت التقلبات خلال العام 2012 ضمن مستويات مقبولة نسبياً مقارنة بالأعوام السابقة بالرغم من رفع ضريبة القيمة المضافة في فلسطين بواقع 0.5 نقطة مئوية لتبلغ 15%

ويبدو أن مستويات التضخم قد أخذت اتجاهاً تنازلياً خلال السنوات الأخيرة والشكل البياني رقم (5.1) يوضح ذلك:

أما بالنسبة لإسرائيل فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في معدل التضخم عما كان عليه في العام 2011 ليصل إلى 1.7% (سلطة النقد الفلسطينية، 2013، ص 26).

شكل (5.1): معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية للفترة 1995-2012

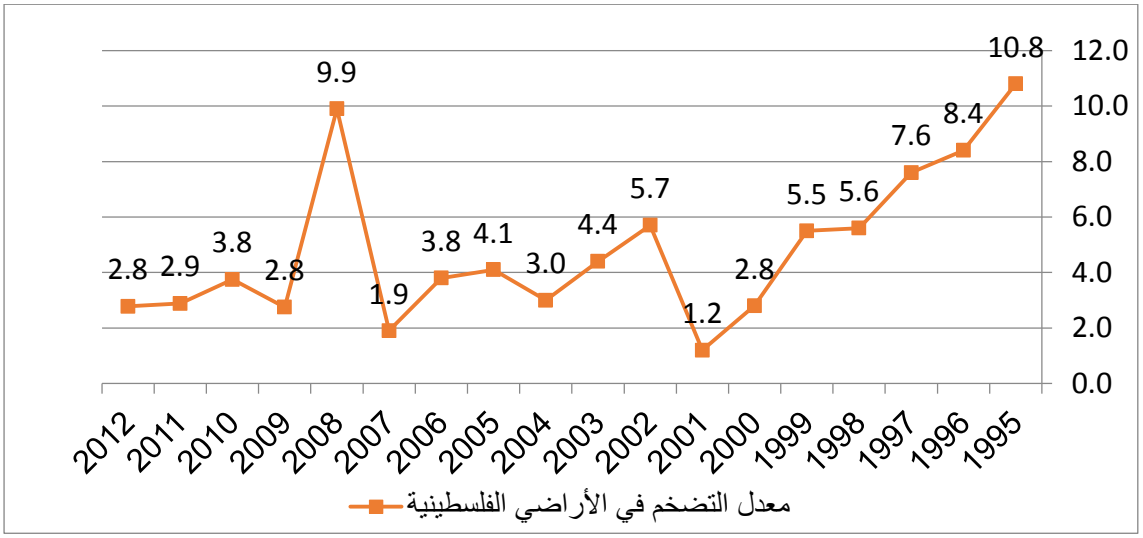

من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراقب الاقتصادي والاجتماعي العدد1، والعدد 35.

5.3.5. العلاقة بين التضخم والبطالة:

تعتبر قضيتي البطالة والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم فمشكلتي التضخم والبطالة تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائماً اتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما. وفي كثير من الأحيان تواجه حكومات الدول التي تعاني من التضخم أو البطالة العديد من المظاهرات والاحتجاجات المنددة بعدم معالجة الحكومة للبطالة والتضخم.

لقد كان من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لكينز، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتوظف (الوزني، الرفاعي، 2009، ص85). وكان ذلك أمراً منطقياً لأن النظرية العامة لكينز كانت في الحقيقة انعكاساً لمشكلة البطالة، وافتقاد

التوظف الكامل إبان أزمة الكساد الكبير (1929–1933). بيد أنه عندما استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة. ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم.

في هذا السياق نشر البروفيسور أ.و فيلبس A. W. Phillips في عام 1958 دراسة مهمة في مجلة الإيكونوميكا تحت عنوان: "العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861–1957".

وفي عام 1960 قام الاقتصادي ريتشاد ليبسي R. Libsey بتناول هذه الفكرة في مقالة شهيرة له في مجلة الإيكونوميكا.

وبعد ذلك قام كل من بول سامولسون Paul A. Samuelson وروبرت سولو R. M. Solow بتطوير الفكرة، وانتهيا إلى أنه توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة (زكي، 1998، ص361–362) وفيما يلي توضيح ذلك:

5.3.5.1. منحنى فيلبس

5.3.5.1.1. شكل وتفسير منحنى فيلبس:

لاحظ فيلبس وجود علاقة بين معدل البطالة ومعدل الزيادات التي طرأت على الأجور في بيانات عن الاقتصاد في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861–1957. فحينما كانت الأجور ترتفع بمعدلات عالية كانت معدلات البطالة تميل نحو الانخفاض، والعكس بالعكس.

من هنا استنتج فيلبس أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل الزيادات في الأجور هي علاقة عكسية.

إذا رمزنا ب W^* لمعدل زيادة الأجور وب U لمعدل البطالة فإن الخط البياني للدالة:

$$W^* = W^*(U)$$

أو ما نسميه منحنى فيلبس والذي يظهر في الشكل البياني رقم (5.2) فإننا نلاحظ أن الأجور تزداد بمعدل 3% عندما يكون معدل البطالة 5%. وإذا ازدادت الأجور بمعدل 7% فإن معدل البطالة ينخفض إلى 2.5%.

والواقع أن فيلبس وجد أن معدل الأجور (W^*) هو أعلى من معدل نمو الأسعار (P^*) بعدد ثابت هو 0.03 وهذا العدد يمثل معدل نمو الناتج المتوسط للعمل. فإذا رمزنا ب P^* لمعدل النمو الوسطي للأسعار فسيكون P^* أقل من W^* ب 0.03 أي أن:

$$P^*=W^*-0.03$$

لهذا فإن الخط البياني للدالة:

$P^*=P^*(U^*)$ سيكون هو نفس الخط البياني للدالة $W^*(U)$ $=W^*$ مع فارق 3 وحدات على المحور الرأسي. لهذا فقد رسمنا الدالتين $W^*(U)$ و $P^*(U)$ على الشكل البياني رقم (2-5) باعتبار أن التدريجات على المحور الرأسي P^* تقل عن التدريجات المقابلة على المحور الرأسي W^* ب 3. (الأشقر، 2007، ص324-325).

شكل (5.2): منحنى فيلبس

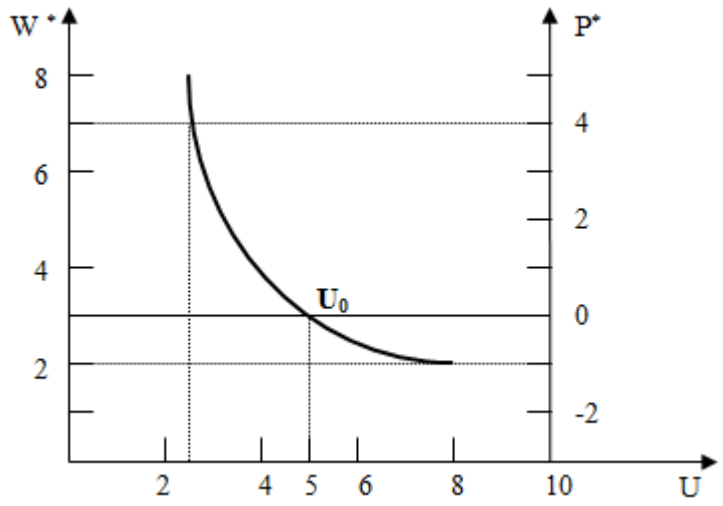

المصدر: الأشقر، أحمد، الاقتصاد الكلي، 2007، ص325

نلاحظ من خلال الشكل رقم (5.2) أن الأسعار تبقى ثابتة دون تغيير عندما يكون معدل البطالة 5% وإذا ازدادت الأسعار بمعدل 4% فإن معدل البطالة ينخفض إلى 2.5%. ويشير الشكل إلى أن مستوى الأسعار لا يمكن تثبيته إلا عندما تكون معدلات البطالة عالية بصورة ملموسة.

ويتم تثبيت الأسعار عن طريق خفض الطلب ونلاحظ كذلك أن هناك معدلاً معيناً للبطالة يكون من أجله معدل نمو الأسعار معدوماً، أي سيكون مستوى الأسعار ثابتاً.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن معدل البطالة U_O المحدد عند المستوى 5% على الشكل رقم (5.2) يوضح لنا ما يسمى بمعدل البطالة الطبيعي، وهو المعدل الذي تكون فيه التوقعات متطابقة مع ما يحدث فعلاً، مما يعني أنه لا توجد ضغوط لأعلى أو لأسفل على معدل التضخم، أي أن معدل البطالة U_O يمثل ما يسميه الاقتصاديون بمعدل البطالة غير التضخمي(non-accelerating inflation of unemployment) (زكي، 1998، ص 372).

5.3.5.2. تحليل ليبسي لمنحنى فيلبس 1960 (هتهات، 2006، ص 78-79)

قدم الكندي Lipsey تحليلاً نظرياً لمنحنى فيلبس وقال أنه عند افتراض معدل تغير ثابت في إنتاجية العمل مع عدم حصول تقلبات مهمة في أسعار الاستيراد، يصبح الارتفاع في الأجور النقدية بسرعة أكبر كلما، كان فائض الطلب في سوق العمل أكبر، معبراً عنه بالتالي:

$$\frac{w'}{w} = f\left(\frac{L^D - L^S}{L^S}\right)$$

حيث $\frac{w'}{w}$:عبارة عن معدل التغير في الأجر النقدي L^D:الطلب على العمل، L^S :عرض العمل.

ويتكون الطلب على العمل من العمال المستخدمين E ، زائد فراغات العمل V ، أما عرض العمل يساوي العمال المستخدمين زائداً العاطلين عن العمل U ، ومن ثم نحصل على:

$$\frac{W'}{W} = f\left(\frac{V - U}{E + U}\right)$$

وطالما أن فراغات العمل تتغير عكسياً مع معدل البطالة، وقد تحقق هذا فعلاً بشكل مستمر حتى منتصف عقد الستينات، لذلك يمكن استخدام البطالة نفسها كمؤشر على فائض الطلب في سوق العمل، ومن ثم نصل إلى العلاقة الدالية عند Lipsey:

$$\frac{W'}{W} = f(U)\left(\frac{d\,W'/W}{dU} < 0\right)$$

هذه المعادلة تشير فقط إلى آلية التعديل، إذ لا تبين إن كانت حالة عدم التوازن التي أطلقت التغير في الأجور النقدية قد نجمت عن عوامل من جانب الطلب أو جانب العرض، أو من كلاهما معاً في سوق العمل.

5.3.5.3. النظرة الجديدة لمنحنى فيلبس من طرف ساموسون وسولو:

لم يول المنظرون اهتماماً كبيراً لعلاقة فيلبس، إلا بعد أن عرض بول ساموبلسون وروبرت سولو نتائج أعمالهما في الندوة الثانية والسبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية في ديسمبر 1959، والتي نشرت بعد ذلك في المجلة الاقتصادية الأمريكية في مايو 1960 (ادريوش، 2013، ص106).

فقد حاولت الدراسة تطبيق العلاقة الواردة في منحنى Phillips التقليدي على الاقتصاد الأمريكي باستخدام تضخم الأسعار بدلاً من تضخم الأجور، مركزين على العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، وتوصلت النتائج إلى عقم منحنىPhillips في تفسير العلاقة، وأوصت الدراسة بنصيحة مزدوجة لصناع القرار الأمريكيين، الأولى: يجب ضمان أن يكون معدل البطالة مستقر بين (5% إلى 6%) للمحافظة على مستوى متدني من التضخم.

الثانية: عند مستوى بطالة (3%) والذي يعتبر عند معظم الأمريكيين كمستوى استخدام كامل، يكون معدل التضخم بين (4% و5%) بشكل واضح. وهذا في مصلحة الاقتصاد لأن القيمة الحقيقية للنقود سوف تكون مستقرة حينئذ سيكون التضخم تحت السيطرة (هلال والجنابي، 2010، ص117).

5.3.5.4. ظاهرة التضخم الركودي وعقم منحنى فيلبس:

لقد سادت معظم الدول الصناعية في السبعينات وبداية الثمانينات ظاهرة جديدة عرفت في الأدب الاقتصادي بحالة الركود التضخمي (Stagflation)، هذه الظاهرة كما يوحي الاصطلاح المستخدم تجمع بين الركود والتضخم (أبو السعود وآخرون، 2003، ص304)، ففي بداية السبعينات وجد أن معدلات البطالة والتضخم تتزايدان معاً، أي ما كان مفترضاً من أن العلاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لم يعد موجوداً وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم (إبراهيم وإسماعيل، 2006، ص254)، الأمر الذي شد انتباه الاقتصاديين ودعا إلى مزيد من البحث عن الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي يتعين اتخاذها حيال هذه المشكلة (عبد الحميد، 2007، ص336)

وفي هذا الإطار أثير الجدل بين النيوكلاسيك والكينزيون فيما يتعلق بتفسير هذه الظاهرة، حيث أرجعه فريدمان إلى السياسات النقدية النشطة (معتوق، 1988، ص404)، بعدما اعتبر أن النظم الاقتصادية الرأسمالية مستقرة بطبيعتها، وأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يفسد عمل اقتصاد السوق ويحدث أزمات، وحسب فريدمان فإن التضخم ذو المصدر النقدي، يؤدي إلى اختلالات في النظام الاقتصادي والتي تؤدي بدورها إلى قرارات وتوقعات خاطئة، ومنه فإن تصحيح هذه الأخطاء بتطبيق سياسة نقدية تقييدية تهدف إلى منع الوصول إلى اتجاهات تضخمية جامحة، تعد أساساً لتفسير عملية تخفيض الإنتاج والتشغيل مع استمرار ارتفاع الأسعار (حمادي، 2009، ص49).

ويرجع الكينزيون السبب الأساسي في حدوث التضخم الركودي إلى عدم التدخل الكافي للدولة تارة وتارة أخرى إلى نوعية السياسات التقديرية للحكومة، أما بالنسبة للنيوكينزيون فيتم هذا النوع من التضخم على مستوى الإنتاج للمشروعات أكثر منه على مستوى الطلب المفرط على السلع والخدمات من جانب الأفراد، وهو تفسير يستند إلى التصرفات الحقيقية للأفراد (هتهات، 2006، ص82).

ويعتبر منحنى فيلبس في الأجل الطويل تمثيلاً لما يسمى بظاهرة التضخم الركودي والشكل رقم (5.3) يوضح ذلك:

شكل (5.3): منحنى فيلبس في الأجل الطويل

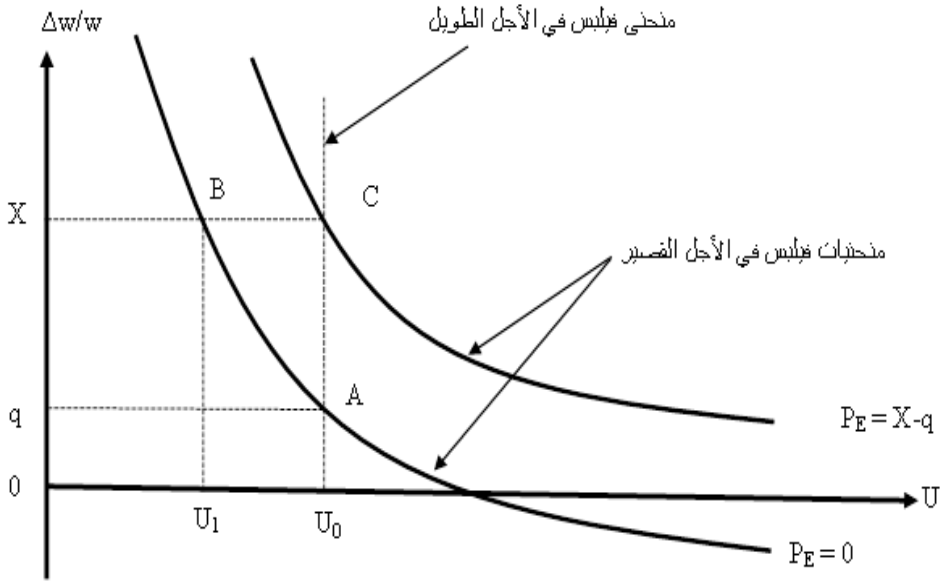

المصدر: زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، 1998، ص371

5.4. الاستثمار

5.4.1. تعريف الاستثمار:

يعرف الاستثمار بأنه كل تضحية بالموارد حالياً بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي (بعداش، 2008، ص30).

أي هو تضحية بقيم (مبالغ) مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل. ويشير هذا التعريف إلى ثلاثة عناصر أساسية تصاحب عملية الاستثمار وهي (عبيد، 1998، ص23):

- التضحية بقيم مالية أو مبالغ في الوقت الحالي.

- توقع الحصول على قيم أكبر مستقبلاً مما يعني انتظار عائد من الاستثمار.
- أن هذا العائد المنتظر الحصول عليه ليس مؤكداً أي تصاحبه درجة ما من عدم التأكد.

ويعتبر عنصر عدم التأكد أساس التفرقة بين الاستثمار والإدخار. إذن أن الأخير (الإدخار) عائده مؤكد.

5.4.2. أهداف الاستثمار (حردان، 2012، ص16):

1. الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد (أو الربح أو الدخل).

مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فرداً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.

2. تكوين الثروة وتنميتها: ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد في الاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنمية هذه الثروة.
3. تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.
4. المحافظة على قيمة الموجودات وعندها يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته (ثروته) مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

5.4.3. أنواع الاستثمار من الناحية الاقتصادية:

تعددت التقسيمات الاقتصادية للاستثمار فقسمت من حيث فاعليتها الاقتصادية إلى استثمار منتج واستثمار غير منتج واستثمار صافي (استثمار التوسع) واستثمار إجمالي (استثمار بالإحلال) وقسمت من حيث أطرافها إلى استثمارات عامة واستثمارات خاصة واستثمارات محلية واستثمارات أجنبية، وقسمت من حيث نشاطها ومناطق عملها إلى استثمارات اقتصادية واستثمارات اجتماعية واستثمارات إدارية واستثمارات في الموارد البشرية واستثمارات داخلية واستثمارات في المناطق الحرة، وقسمت من حيث الأمد إلى استثمار قصير الأجل ذي المدة التي تقل عن سنة، والاستثمار متوسط الأجل وهو من سنة إلى خمس سنوات، والاستثمار طويل الأجل الذي يزيد عن خمس سنوات (غانم، 2011، ص40-41).

5.4.4. العوامل المؤثرة على الاستثمار:

حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة في بيئة الاستثمار الخارجية والداخلية، وهنا لابد من التعرف على تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها ويمكن إيجاز هذه العوامل بما يلي (شبيب،2009، ص26-31):

1- الاستقرار السياسي.
2- الاستقرار الاقتصادي.
3- معدل أسعار الفائدة.
4- الدخل القومي.
5- معدلات التضخم.
6- توفر البنى الارتكازية والانفتاح الاقتصادي.

5.4.5. الاستثمار في الأراضي الفلسطينية:

يعتبر الاستثمار بكافة أشكاله أحد أهم مقومات النمو الاقتصادي، وإن ما يحدث من تغيرات في حجم واتجاهات الاستثمار يحدد حجم واتجاهات التغير في الدخل المحلي والعمالة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية. ونظراً لأهمية الاستثمار تسعى الدول جاهدة من خلال سياساتها وتشريعاتها إلى تهيئة الظروف المواتية للاستثمار (مكحول، 2007، ص4).

وفيما يتعلق بالواقع الفلسطيني فقد مر الاقتصاد الفلسطيني بمراحل زمنية مختلفة من حيث الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتأثر الاقتصاد الفلسطيني بالظروف السياسية أكثر من العوامل الأخرى، بالإضافة إلى معاناته من مشاكل مزمنة في الهيكل البنيوي.

فخلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عمدت سلطات الاحتلال إلى تجاهل البنية التحتية اللازمة لأغراض التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. ولقد ساهمت السياسات الإسرائيلية في تشويه الاقتصاد الفلسطيني ليتلاءم مع حاجة الاقتصاد الإسرائيلي من العمالة، والتصريف السلعي والخدماتي، ومن ناحية أخرى أعيقت حركة الاستثمارات المباشرة وقيدت التجارة الخارجية الفلسطينية حيث لم يسمح بالاستيراد أو التصدير إلا عبر الوسطاء الإسرائيليين مما أدى إلى رفع تكاليف التجارة الخارجية الفلسطينية. كذلك فإن غياب الاستثمار الخارجي في

المناطق الفلسطينية وانتشار المنشآت المتعاقدة من الباطن sub–contracting والتي كانت تتركز في معظمها في قطاع النسيج والملابس كان من أبرز المعالم خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي (النمروطي والفرا، 2005، ص1).

وبالرغم من انتعاش الآمال بحدوث تغيير جوهري في البيئة الاستثمارية مع قدوم السلطة الفلسطينية وتوقيعها للعديد من الاتفاقيات الاقتصادية وسعيها الدؤوب لحفز القطاع الخاص عن طريق تحسين المناخ الاستثماري في الأراضي الفلسطينية بالنهوض على كل الأصعدة الخاصة بالبنية التحتية للاستثمار وسن القوانين المحفزة للاستثمار، إلا أن استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية وعدم استقرار الوضع السياسي زاد من حالة التشكك وعدم اليقين مما أدى بدوره إلى إحجام المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة (نصر،2008، ص27).

كذلك فإن غياب رؤية تنموية واضحة للسلطة الفلسطينية وازدواجية البيئة التشريعية والقانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضعف أداء الإدارة الحكومية، ومحدودية نفاذ القوانين، وتدخل السلطة في النشاط الاقتصادي والتجاري ومزاحمتها للقطاع الخاص، وممارسة بعض المسؤولين المتنفذين للعمل الخاص، قد لعب دوراً مثبطاً للاستثمار الخاص في الأراضي الفلسطينية (مكحول، 2002، ص17).

ويمكن ملاحظة التغيرات على الاستثمار في الأراضي الفلسطينية من خلال الفترات التالية:

- في الفترة من 1995–1999 شهد إجمالي الاستثمار تزايداً ملحوظاً إذ بلغ متوسط نمو الاستثمار الحقيقي 13.23%، وهذا يرجع لأسباب الاستقرار السياسي ومرحلة النمو وإعادة الإعمار والتي بدأت بقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد بلغت أعلى قيمة للاستثمار في العام 1999 بواقع 1874.1 مليون دولار، واستناداً إلى المنطق الاقتصادي ترى الباحثة أن عوائد الاستثمارات لا تظهر من خلال السنوات الأولى من نشأة السلطة الوطنية، بالإضافة إلى أن رأس المال جبان يتخوف المستثمرين من الاستثمار في المراحل الانتقالية أو غير محددة الأفق.

وقد شكل متوسط التكوين الرأسمالي 33% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات من 1995–1999، يشار إلى أن نسبة التكوين الرأسمالي بلغت 39.5% في العام 1999 والجدول رقم (5.3) يوضح ذلك:

جدول (5.3): نسبة التكوين الرأسمالي من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني

السنة	التكوين الرأسمالي الإجمالي[9]	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للأراضي الفلسطينية	نسبة التكوين الرأسمالي من إجمالي الناتج المحلي	الفترة	متوسط النمو في الاستثمار
1995	1046.5	3300	31.71	1999-1995	%13.23
1996	1051.6	3340.1	31.48		
1997	1186.4	3830	30.98		
1998	1361.5	4379	31.09		
1999	1874.1	4741.6	39.52		
2000	1312.2	4335.9	30.26	2005-2000	%4.79-
2001	1035.7	3932.2	26.34		
2002	877.5	3441.1	25.50		
2003	1117.1	3923.4	28.47		
2004	1151.5	4329.2	26.60		
2005	1234	4796.7	25.73		
2006	1138.2	4609.6	24.69	2012-2006	%5.08
2007	888.5	4913.4	18.08		
2008	1199.4	5212.1	23.01		
2009	1393.1	5663.6	24.60		
2010	1354.9	6122.3	22.13		
2011	1326	6882.3	19.27		
2012	1578.1	7314.8	21.57		

من إعداد الباحثة بالاعتماد على الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994–2012

وتعتبر النسب السابقة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بالمستويات العالمية، إذ بلغ متوسط الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم 22% سنة 1999، وتصل إلى 40% في الصين، وتنخفض إلى 16% في بريطانيا، وتبلغ 20% في دول الدخل المنخفض، و24% في دول الدخل المرتفع (مكحول، 2002، ص7).

(9) التكوين الرأسمالي الإجمالي ويقسم إلى قسمين التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي والتغير في المخزون، فالتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي هو ما يمتلكه المنتجون مطروحاً منه ما يتصرفون به من السلع الرأسمالية، أما التغير في المخزون فيقاس بقيمة السلع في وقت دخولها إلى المخزون مطروحاً منها قيمة السلع المحسوبة من المخزون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، ص218).

وتفسر الباحثة ارتفاع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي خلال الفترة المذكورة إلى حالة الانتعاش والتفاؤل التي رافقت العملية السلمية، كذلك تبني الدول المانحة إعادة إعمار مناطق السلطة بمعنى زيادة الاستثمار في البنية التحتية.

- في الفترة 2000-2005 شهد إجمالي الاستثمار تذبذباً ملحوظاً، وقد بلغ متوسط نمو الاستثمار الحقيقي -4.79%، وقد شكل متوسط التكوين الرأسمالي 20.7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة، وهذا يرجع إلى اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، وما رافق ذلك من الممارسات الإسرائيلية القمعية والمتمثلة بالإغلاقات المتكررة، مما أدى إلى تدهور البيئة الاستثمارية الفلسطينية، فقد اعتبر القطاع الخاص عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الممارسات الإسرائيلية أهم معوقات المستثمرين، إذ أن ارتفاع عنصر المخاطرة، وتراجع معدلات الأرباح، وشيوع روح التردد بين المستثمرين، وعدم قدرتهم على تشغيل المشاريع أو نقل منتجاتهم بين المدن الفلسطينية، أو عدم قدرتهم على الحصول على مستلزمات الإنتاج، أو تصدير منتجاتهم، أدت مجتمعة إلى تراجع الاستثمار بشكل كبير.

بالإضافة إلى تراجع الاستثمار الخاص فقد تراجع الاستثمار العام بشكل مطرد، حيث مولت الدول المانحة حوالي 93% من الاستثمارات العامة قبل الانتفاضة، إلا أن تدهور الأوضاع المعيشية والصحية في المناطق الفلسطينية أدى إلى تحويل جزء كبير من المساعدات الموجهة إلى الاستثمارات العامة إلى مساعدات إنسانية، وقد تراجع الاستثمار العام بنسبة 17% سنة 2000 مقارنة بسنة 1999، وبنسبة 25% سنة 2001 (مكحول، 2002، ص19).

- في الفترة 2006-2012 شهد إجمالي الاستثمار تذبذباً ملحوظاً، وقد بلغ متوسط نمو الاستثمار الحقيقي 5.08%، وقد شكل متوسط التكوين الرأسمالي 21.90% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة، إلا أن الفترة ذاتها انفرد كل عام عن غيره بجملة من الأحداث الاقتصادية والسياسية والتي بدورها انعكست على مستوى الاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

ففي العامين 2006 و2007 انخفض إجمالي الاستثمار بشكل ملحوظ ويرجع ذلك إلى تراجع الاستثمار العام والخاص معاً ففي العام 2006 تراجع الاستثمار العام بمعدل أكبر من الاستهلاك العام فبينما سعى المجتمع الدولي إلى تخفيف الأثر الواقع على السكان من جراء العزل المالي والدبلوماسي الذي تعرضت له السلطة الفلسطينية، أجرى المانحون تخفيضاً حاداً في التمويل المقدم

لمشروعات التنمية. ويُقدر أن تمويل المشروعات انخفض بواقع النصف تقريباً في عام 2006 حتى بلغ حوالي 180 مليون دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 330 مليون دولار في عام 2005 (صندوق النقد الدولي، 2007، ص3).

وفيما يتعلق بالاستثمار الخاص فمن المؤكد أن زيادة التوتر الأمني أثرت سلباً على قرارات الاستثمار، فقد شهدت الاستثمارات هبوطاً حاداً بعد بدء الانتفاضة الثانية ولم تكن قد تعافت تماماً من هذا الهبوط في السنوات القليلة الماضية وعلى ذلك، وفي ضوء استمرار المستوى المنخفض نسبياً للاستثمارات الخاصة، يُقدر أن مستوى الاستثمار تراجع مرة أخرى، وإن لم يكن بنفس الدرجة التي حدثت في الفترة 2000–2002. ولكن أي انخفاض آخر في مستوى الاستثمار يعني أن الاقتصاد الفلسطيني سيصبح أقل قدرة على تحقيق النمو في المستقبل، نظراً لكون الاستهلاك هو الداعم الأول لمجمل النشاط الاقتصادي بتمويل جزئي من الدعم الخارجي أو مبيعات الأصول أو الاقتراض(صندوق النقد الدولي، 2007، ص5).

الجدير ذكره أن العام 2007 ونتيجة للانقسام الفلسطيني فقد شهد تردي المناخ الاستثماري في قطاع غزة، وخلق حالة من القلق في أوساط المستثمرين والحد من رغبتهم في التوسع في استثماراتهم أو بدء استثمارات جديدة، علاوة على إغلاق العديد من الشركات أو هروب هذه الاستثمارات إلى أماكن أكثر استقراراً، فبحسب مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني– رام الله فإن 11 شركة مساهمة عامة، و126 شركة عائلية قد نقلت مقرات عملها من قطاع غزة إلى الضفة الغربية لتجاوز التعقيدات والإجراءات الناتجة عن ازدواجية السلطة في قطاع غزة (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2013، ص1)

أما العامين 2008 و2009 فقد عاد إجمالي الاستثمار للارتفاع ويرجع ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، واستمرار تحسن البيئة والمناخ الاستثماري. مما أعطى القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً القطاع الخاص ثقة في قدرة الاقتصاد على الاستمرار، الأمر الذي ساهم بشكل أساسي في زيادة حجم الإنفاق المحلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2011، ص39).

وفي العامين 2010 و2011 سرعان ما تراجع إجمالي الاستثمار في الأراضي الفلسطينية ليعاود النمو مجدداً في العام 2012 بعد التراجع الذي شهده خلال العامين السابقين، ويرجع ذلك

إلى زيادة النمو في القطاع الخاص بنسب أعلى من النمو في القطاع العام (8.9% مقابل 0.7%)، وقد يكون في ذلك إشارة إلى تراخي الحكومة عن لعب الدور الرئيس في قيادة النمو الاقتصادي بعد انتهاجها لسياسة مالية تقشفية نوعاً ما، في الوقت الذي لا يزال عدم الوضوح والضبابية مسيطراً على دور القطاع الخاص، جراء تزايد درجات عدم اليقين السياسي والاقتصادي محلياً وإقليمياً (سلطة النقد الفلسطينية، 2013، ص22).

5.4.6. العلاقة بين البطالة والاستثمار:

تعتبر البطالة ظاهرة معقدة ومتعددة الأسباب، إلا أن الكثير من الأدلة والشواهد التي تفيد بأن مشكلة البطالة ترجع في أحد أسبابها إلى قصور الاستثمار كماً ونوعاً عن المساهمة الفعالة في تحقيق مستويات عالية من التشغيل، إضافة إلى أن معظم الدراسات المهتمة بمعالجة مشكلة البطالة في مختلف دول العالم، قد أوضحت بشكل عام بأن ظهور مشكلة البطالة يرجع بالأساس إلى قصور الطلب الكلي، ومن خلال تتبع كل من نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة من 1960–1998 تبين بأن هناك علاقة عكسية بين معدل الاستثمار من ناحية ومعدل البطالة من ناحية أخرى، ومع التسليم بوجود عوامل أخرى تؤثر في هذين المتغيرين، إلا أنه يمكن من خلال قراءة تجربة الاتحاد الأوروبي الانتهاء إلى أن زيادة معدل الاستثمار يلعب دوراً ملموساً في تخفيض معدل البطالة، وكذلك تشير تجارب العديد من الدول النامية إلى أن معدل البطالة يتجه للانخفاض كلما كانت أنماط الاستثمار تتحيز إلى التصدير، وإلى استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل، وإقامة مشروعات صغيرة الحجم (فوزي، 2002، ص2–4).

ومن هنا فإن الاستثمار الجديد يؤدي إلى خلق طلب جديد على العمل للتوظف في الأنشطة التي حدث فيها ذلك الاستثمار، وبالتالي فإن الزيادة في الاستثمار سيصحبها زيادة في العمالة، وهذه الأخيرة يمكن تقسيمها إلى (الطحاوي، 1995، ص101–102):

1. عمالة أولية:

وهي تشمل: العمالة المباشرة التي تم خلقها في المشروعات التي شهدت الاستثمار الجديد، وكذلك العمالة غير المباشرة التي تم توفيرها في المشروعات الأخرى المتكاملة معها.

2. العمالة اللاحقة:

وتتمثل في العمال الجدد الذين يتم تشغيلهم في مشروعات السلع الاستهلاكية لتحقيق الزيادة في الإنتاج اللازمة لمواجهة احتياجات الأيدي العاملة الجديدة. فهذه الأيدي تحصل على دخول جديدة تتحول إلى قوة شرائية إضافية، فيزداد الطلب على سلع الاستهلاك بشكل خاص نظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى العمال.

إذن: الاستثمار الجديد يستطيع تخفيض حجم ونسبة البطالة من خلال العمالة الأولية (المباشرة وغير المباشرة) والعمالة اللاحقة التي يخلقها. ومن ثم فإن الدولة يمكن أن تستخدم الاستثمار العام كوسيلة لرفع مستوى التوظف.

5.5. معدل التبادل الدولي (التجاري)

5.5.1. تعريف معدل التبادل الدولي:

يعرف معدل التبادل الدولي في إطار غير نقدي بأنه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها للخارج. كما يعرف في إطار نقدي بأنه العلاقة بين الأسعار التي تتلقاها البلد والأسعار المدفوعة مقابل شراء وارداتها (مصطفى، 2007، ص62).

كما يعرف معدل التبادل الدولي لدولة ما بأنه المعدل الناتج عن قسمة سعر سلعة التصدير على سعر سلعة الاستيراد لذلك البلد (أبو شرار، 2007، ص104).

5.5.2. طرق قياس معدل التبادل الدولي:

تتمثل طرق قياس معدل التبادل الدولي في مجموعة من الطرق الإحصائية التي يستخدمها الاقتصاديون للتعرف على معدل التبادل الدولي ومن أهمها:

أولاً: معدلات التبادل القائمة على الكمية:

وهي المعدلات التي أخذت بها المدرسة الكلاسيكية في معالجة نظرية النفقات النسبية، ومن بعدها نظرية القيم الدولية التي جاءت لتكملة النظرية الأولى، فجميعها كان يفترض أن المبادلة تتم بين سلعتين، وأنه لا مجال لاستخدام النقود كوسيط في المبادلة.

وبناءً عليه فإن معدل التبادل كان يتم تحديداً على النحو الآتي:

$$\frac{\text{كمية الواردات}}{\text{كمية الصادرات}}$$

ولما كان هذا المقياس يواجه صعوبة في التطبيق عند وجود أكثر من سلعة، وكان لكل سلعة منها وحدة قياس طبيعية خاصة بها، ومن ثم تكون هذه الوحدات غير متجانسة، لذا كان لزاماً البحث عن وسيلة أخرى يمكن عن طريقها التغلب على هذه العقبة (الحجازي، 2004/2003، ص101-102)، فكانت فكرة استخدام الأرقام القياسية في صورة نسبة سماها الاقتصاديون التقليديون نسبة التبادل السلعي Commodity of Barter of Trade وتصاغ على النحو الآتي:

$$\text{نسبة التبادل السلعي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100\ \%$$

وهذه النسبة لا تخرج عن ثلاثة احتمالات (جامع،1979، ص90-91):

- زيادة نسبة التبادل السلعي عن 100%:

ويدل ذلك على تحسن في التبادل التجاري الخارجي للدولة طالما أنها تبيع إلى الخارج الآن بأثمان أعلى نسبياً من تلك التي أصبحت تشتري بها منه ومعنى هذا أنه يمكن الآن الحصول على الكمية نفسها من الواردات التي كانت تستوردها الدولة من قبل ولكن في مقابل كمية أقل من الصادرات وبعبارة أخرى يمكن الحصول الآن في مقابل الكمية نفسها من الصادرات على كمية أكبر من الواردات.

- انخفاض نسبة التبادل السلعي عن 100%:

ويدل ذلك على تدهور في التبادل التجاري الخارجي للدولة طالما أنها أصبحت تبيع إلى الخارج الآن بأثمان أقل نسبياً من التي أصبحت تشتري بها منه. ومعنى هذا أنه لا يمكن الآن الحصول على الكمية نفسها التي كانت تستوردها الدولة من قبل إلا في مقابل كمية أكبر من الصادرات وبعبارة أخرى فإنه لا يمكن الحصول الآن في مقابل الكمية نفسها من الصادرات التي كانت تصدرها الدولة من قبل إلا على كمية أقل من الواردات.

- بقاء نسبة التبادل السلعي عند 100%:

ويدل ذلك أنه لم يطرأ تحسن ولا تدهور في التبادل التجاري الخارجي للدولة.

ولكن نتيجة للتطور في مجال العلوم الاقتصادية، فقد اتسع مفهوم نسبة التبادل ليأخذ أشكالاً وصيغاً عديدة نذكر منها:

1- معدل التبادل الإجمالي (مصطفى، 2007، ص62-63):

$$\text{معدل التبادل الإجمالي} = \frac{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}} \times 100\ \%$$

ويقيس هذا المعدل العلاقة بين التغيرات في كمية الصادرات وكمية الواردات من سنة لأخرى، ونلاحظ أن أي ارتفاع في هذا المعدل (زيادة النسبة عن 100) يعني أنه مقابل كمية معينة من الصادرات أمكن الحصول على قدر أكبر من الواردات.

ولما كان معدل التبادل الإجمالي المشار إليه بعاليه لا يأخذ في الحسبان كمية عناصر الإنتاج التي تدخل في تكوين عناصر السلعة المستوردة أو المصدرة، لذا فقد تم تطوير هذه الصيغة إلى صيغة أخرى يطلق عليها "معدلات التبادل الكمية الصافية" Net Barter Terms Of Trade وهي معدلات تعبر عن القوة الشرائية للدولة (الحجازي، 2004/2003، ص103-104)، وقد تمت عملية التطوير هذه من خلال مرحلتين هما:

1. معدل التبادل العواملي البسيط أو المنفرد (Single Factorial Terms of Trade):

ويعرف بأنه معدل التبادل الصافي معدلاً بالتغيرات في إنتاجية قطاع التصدير، أي يساوي معدل التبادل الصافي مضروباً في الرقم القياسي لإنتاجية قطاع التصدير. ويعني أي ارتفاع في هذا المعدل تحركه في صالح البلاد المصدرة بمعنى أن كمية أكبر من الواردات يمكن الحصول عليها مقابل كل وحدة من وحدات عوامل الإنتاج المستغلة في إنتاج الصادرات. ويعني ذلك أنه إذا شهدت أسعار الصادرات انخفاضاً فهذا يعني تدهور معدل التبادل الدولي الصافي ولكن إذا كانت إنتاجية قطاع التصدير قد تحسنت في نفس الوقت فإن الدولة لا يكون ساء مركزها بل قد يتحسن هذا المركز بصورة حقيقية. وقد تبلور هذا المعدل على يد "فاينر" ويرى أن الرقم القياسي لإنتاجية

قطاع التصدير هو مقلوب الرقم القياسي للتكلفة. ونجد أن معدل التبادل العواملي المنفرد في هذه الحالـــة يســـاوي: معدل التبادل الصافي × الرقم القياسي لإنتاجية الصادرات (مصـــطفى، 2007، ص64).

2. معدل التبادل العواملي المزدوج (Double Factorial Terms of Trade):

وهو عبارة عن معدل التبادل الصافي معدلاً بتغيرات الإنتاجية في قطاع الصادرات وتغيرات الإنتاجية في قطاع الواردات.

$$\text{ويساوي: معدل التبادل الصافي} \times \frac{\text{الرقم القياسي لإنتاجية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لإنتاجية الواردات}}$$

وتحسن هذا المعدل أي ارتفاعه يعني أن وحدة من عوامل الإنتاج المحلية المشتغلة في قطاع التصدير تستطيع أن تحصل على وحدات أكثر من عوامل الإنتاج الأجنبية المشتغلة في قطاع الواردات (مصطفى، 2007، ص65).

ثانياً: معدلات التبادل القائمة على القيمة

في الوقت الحاضر فإن معدل التبادل الشائع هو معدل التبادل القيمي، وهو الذي يقصد عند الكلام عن معدل التبادل بصفة مطلقة. وهذا المعدل هو عبارة عن النسبة المئوية للتغير في القيمة النقدية لصادرات الدولة إلى القيمة النقدية لوارداتها(جامع، 1979، ص89). ومن صوره (الحجازي، 2004/2003، ص104-105):

أ- $\text{معدل التبادل} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}} \times 100\ \%$

ب- معدل التبادل الصافي: وهو معدل نحتاج إليه عندما تتعدد السلع وتتباين الأسعار، وهو قد يساوي معدل التبادل الإجمالي وقد يختلف عنه، حيث يساويه عندما تكون قيمة الصادرات = قيمة الواردات، أي في حالة التوازن الخارجي، ويختلف عنه إذا اختل هذا التوازن، وعندها يكون معدل التبادل الصافي = معدل التبادل الإجمالي.

وتأتي صيغة هذا المعدل على النحو الآتي:

$$\text{معدل التبادل الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100\ \%$$

إن انخفاض معدل التبادل عن 100 يعبر عن اتجاهه في غير مصلحة الدولة في حين أن زيادته عن 100 يعبر عن اتجاهه في مصلحتها. ويمكن استخدام هذا المعدل لتوضيح فيما إذا كان هناك زيادة أو انخفاض في حجم السلع التي يجب تصديرها للحصول على كمية معينة من السلع المستوردة (الصرن، 2000، ص249).

وقد لجأت الباحثة لاستخدامه في حساب معدل التبادل الدولي في الأراضي الفلسطينية.

ثالثاً: معدل التبادل القائم على الكمية والقيمة

هذا المقياس لا يعتمد على الكمية فقط – كما هو الشأن في معدل التبادل الإجمالي–، ولا يعتمد على القيمة فقط – كما هو الشأن في معدل التبادل الصافي–، وإنما يعتمد على كل من الكمية والقيمة (الحجازي، 2004/2003، ص107)، وأبرز صور هذا المعدل هو "معدل التبادل الدخلي" Income Terms of Trade، ويأتي في الصيغة الآتية:

$$\text{معدل التبادل الدخلي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات} \times \text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100\ \%$$

وبمعنى آخر هو عبارة عن معدل التبادل الصافي معدلاً بتغيرات كمية الصادرات (مصطفى،2007، ص64).

وتفسر هذه العلاقة على الشكل التالي (الصرن،2000، ص252–253):

أ– إذا كانت النسبة أكبر من 100 فهذا يعني أن الدولة تحصل على كمية أكبر من الواردات عن طريق بيع الصادرات.

ب– إذا كانت النسبة أقل من 100 فهذا يعني أن الدولة تحصل على كمية أقل من الواردات عن طريق بيع الصادرات.

ويعكس معدل تبادل الدخل مدى قدرة الدولة على الاستيراد، لذلك يطلق عليه أحياناً اسم "الطاقة الاستيرادية"، ويعد هذا المعدل هاماً وضرورياً جداً، إذا كان المطلوب دراسة أثر التجارة الدولية على الرفاهية الاقتصادية.

5.5.3. الاعتراضات على احتساب معدلات أو نسب التبادل الدولية:

هناك العديد من الاعتراضات التي ترد على احتساب معدلات أو نسب التبادل الدولية، منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي (خلف، 2001، ص 109):

1- أنها لا تأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحصل في نوعية السلع وموجوداتها، إذ أنها تقيس التغير في سعرها دون أن تأخذ أثر التغيرات في نوعيتها على هذا التغير في السعر، خاصة وأن مما يلاحظ أن هذه التغيرات في النوعية والجودة تتحقق باستمرار نتيجة تطور فنون الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة من ناحية، وارتباط هذه النوعية هي الأخرى بتوفير درجة رفاهية أكبر من خلال تحسينها، نتيجة لذلك من الناحية الأخرى.
2- أنها لا تشمل في احتسابها الخدمات، وبالتالي فإنه يستبعدها، ويقتصر عملية الاحتساب على التغيرات التي تحصل في أسعار السلع دون الخدمات.

5.5.4. عوامل تدهور معدلات التبادل في الدول النامية:

إن من أهم العوامل التي تؤدي لتدهور معدلات التبادل في الدول النامية العوامل التالية (الصرن، 2000، ص258-259):

1- احتفاظ الدول المتقدمة بجميع المزايا التي يتمتع بها التقدم والتطور الفني.
2- إصرار الدول المتقدمة -كما يقول بريبيش- على بقاء أسعار منتجاتها الصناعية مرتفعة، رغم إنتاجيتها معللة ذلك بأن المزايا التي تحصل عليها نتيجة التقدم الفني يقلل من أثر ارتفاع الأجور لديها بسبب "قوة نقابات العمال" على حين أن التقدم الفني الذي يحدث ببطء في الدول المنتجة للمواد الأولية، يؤدي إلى تخفيض الأسعار فيها نتيجة الضغط الذي تمارسه الدول المتقدمة المشترية لمنتجاتها، مما يؤدي إلى حصول العمال على أجور منخفضة بسبب عدم وجود تنظيمات نقابية تدافع عن حقوقهم.

3- اختلاف الطلب على المنتجات الأولية عن الطلب على المنتجات الصناعية، وتلك هي وجهة نظر –سنجر– بربيش وترجع أسباب هذا الاختلاف من وجهة نظر نيركسه إلى:

- تحول الإنتاج الصناعي في الدول المتقدمة نحو الصناعات الثقيلة بدلاً من الصناعات الخفيفة.
- ازدياد نصيب الخدمات "نقل، تأمين، ....إلخ" من الإنتاج الإجمالي في الدول المتقدمة.
- تحقيق وفورات اقتصادية كبيرة في استخدام الموارد الطبيعية بسبب تقدم الفن الإنتاجي.
- منافسة المنتجات الصناعية للمنتجات الطبيعية.
- عودة الدول المتقدمة إلى فرض الحماية على منتجاتها الزراعية.

4- عدم قدرة الدول النامية على مواجهة تقلبات أسعار الصادرات، وذلك لأنها تصدر سلعة وحيدة أو عدد قليل من السلع. على عكس الدول المتقدمة التي تتعدد سلع صادراتها وبالتالي تستطيع مواجهة تقلبات أسعار الصادرات. هذا بالإضافة إلى أن الطلب على سلع الدول النامية غير مرن والعرض كبير والطلب منخفض.

5- اختلاف القوة الشرائية للنقود وسياسة سعر الصرف وهذا يؤثر على معدل التبادل بين مجموعتي الدول، وبهدف المحافظة على استمرار عملية التصدير بشكل دائم ومستمر، يجب على الدول النامية أن تقوم بتخفيض قيمة عملتها بهدف زيادة الطلب على سلعها، لأن هذا الطلب قليل الحساسية بالنسبة لتغيرات الأسعار. علماً أنه في الوقت نفسه لا تقل حاجاتها لاستيراد السلع التي تحتاجها، إذ يجب أن تستمر في شرائها بأسعار عالية.

وفقاً للأسباب السابقة يجب على الدول النامية أن تكيف هياكلها وبناها الاقتصادية لمواجهة التطورات والتقلبات التي تحدث في العالم، أو التي توجهها الدول المتقدمة إليها، بحيث تستطيع الوقوف، والاستمرار، والبناء في مواجهة أطماع الدول المتقدمة، والاتصال بالمنظمات الدولية، والتكتلات الاقتصادية، والتفاعل معها.

5.5.5. التبادل التجاري في الأراضي الفلسطينية:

شهدت العلاقات التجارية لفلسطين بالعالم الخارجي تغيرات كمية ونوعية هيكلية خلال العقدين الماضيين. وعقدت السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول والتجمعات الاقتصادية بهدف تسهيل التجارة والحصول على امتيازات لنفاذ المنتجات المحلية للأسواق العالمية،

إلا أن الواقع يشير إلى عدم الاستفادة بشكل كبير من تلك الاتفاقيات. وتأثر التبادل التجاري بمحددات أخرى مرتبطة أساساً باستمرار تحكم إسرائيل بالمعابر وتطبيق الغلاف الجمركي الموحد مع إسرائيل.

كذلك طرأت تحولات مهمة فيما يتعلق بالأسواق الرئيسية للمنتجات الفلسطينية (باستثناء السوق الإسرائيلية)، وظلت إسرائيل الوجهة الأولى لتلك المنتجات قبل وبعد اتفاق أوسلو وحتى اللحظة، واستحوذت على 82% من الصادرات الفلسطينية في العام 2012 بعد ان كانت تشكل أكثر من 94% من الصادرات في العام 1996 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص35). وكان انخفاض نسبة الصادرات إلى إسرائيل لصالح المجموعات الدولية الأخرى كالدول العربية والأوروبية ودول أمريكا الشمالية. أما في جانب الواردات، فانخفضت حصة إسرائيل بشكل ملموس لتصل إلى أدنى مستوى لها في العام 2007، ودخلت منتجات من أسواق جديدة، مثل الواردات من الصين والدول العربية والأوربية والآسيوية (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2013، ص4)

بالمحصلة، تطورت أحجام التبادل التجاري بشكل ملحوظ، حيث تضاعف حجم الواردات الفلسطينية من الخارج خلال الفترة 1995-2012، وارتفع حجم الصادرات الفلسطينية بنسبة 147% خلال نفس الفترة. وبالنتيجة ارتفعت قيمة العجز التجاري، والذي بلغ بنهاية العام 2012 3084.9 مليون دولار والشكل البياني رقم (5.4) يوضح ذلك:

شكل (5.4): حجم الصادرات والواردات وإجمالي الناتج المحلي الفلسطيني

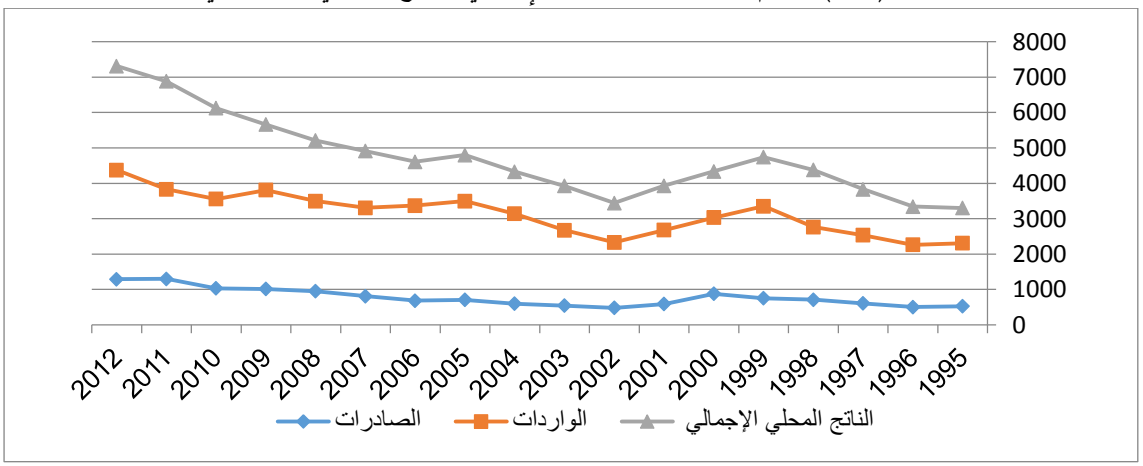

من إعداد الباحثة بالاعتماد على الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2012.

وترى الباحثة من خلال الشكل رقم (5.4) ما يلي:

مرت التجارة الخارجية بمراحل تزامنت مع ظروف النمو المختلفة في النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة وقد كانت هذه المراحل على النحو التالي:

في الفترة 1995-1999، وقد أظهر كل من الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي نمواً موجباً وبمتوسط 13.31%، 9.92%، 9.12% لكل منهما على التوالي.

في الفترة 2000-2005، وقد أظهر كل من الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي نمواً موجباً بما متوسطه 1.09%، 1.56%، 0.80% لكل منهما على التوالي، مسجلة تراجعاً ملحوظاً عن الفترة السابقة.

يشار إلى أن نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي ظلت متدنية خلال الفترتين السابقتين، حيث لم تتجاوز في المتوسط 15.4% بعد ما كانت تزيد على 25% خلال السبعينات والثمانينات، وتعكس هذه العلاقة ضعف الترابط بين الصادرات السلعية وGDP، مما يعني تراجع القدرة التنافسية للصادرات السلعية الفلسطينية متأثرة بعوامل خارجية يصعب السيطرة والتحكم بها في الاقتصاد الفلسطيني- عدم قدرة المنتجات الفلسطينية من الدخول في أسواق تنافسية جديدة سواء في إسرائيل أو في الأسواق الإقليمية والعالمية – من جهة، وضعف القاعدة الإنتاجية المحلية من خلال المرحلة الانتقالية من جهة أخرى، مما يشير لاستمرار تأثير العوامل الخارجية على أداء الصادرات الفلسطينية (الصوراني، 2006، ص31).

في الفترة 2006-2012، وقد أظهر كل من الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي نمواً موجباً بما متوسطه 9.51%، 3.50%، 6.32% لكل منهما على التوالي، مسجلة ارتفاعاً ملحوظاً عن الفترة السابقة.

وفيما يتعلق بمعدل التبادل التجاري الفلسطيني فقد شهد حالة كبيرة من التغيرات والتي ترجع في الأساس إلى تغير الأرقام القياسية لكل من الصادرات والواردات والتي تأثرت بالواقع الاقتصادي والسياسي في الأراضي الفلسطينية والذي يمكن ملاحظته من خلال التحليل التالي:

في الفترة 1995-1999 شهدت نسبة التبادل التجاري حالة من التذبذب حيث ارتفعت من 22.65% في عام 1995 إلى 25.73% في عام 1998 سرعان ما تراجعت في عام 1999

إلى 22.41% ويعزى ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي في عام 1998 وتراجع معدلات البطالة والفقر.

أما الفترة الثانية 2000-2005 فشهدت نسبة التبادل ارتفاعاً ملحوظاً في العام 2000 نتيجة لتراجع الواردات والتوجه نحو سياسة الإحلال محل الواردات عقب اندلاع الانتفاضة الثانية ولكن سرعان ما تراجعت معدلات التبادل التجاري بسبب الإغلاقات والقيود التي فرضت على الصادرات أكثر من الواردات لدواعي أمنية.

أما الفترة الثالثة 2006-2012 فقد تحسنت معدلات التبادل التجاري بشكل ملحوظ وذلك بسبب زيادة الصادرات وخاصة من الضفة الغربية نتيجة للقدرة التنافسية للسلع الفلسطينية في الخارج وفتح أسواق جديدة. والشكل البياني رقم (5.5) يوضح معدلات التبادل التجاري خلال الفترة 1995-2012:

شكل (5.5): معدل التبادل التجاري في الأراضي الفلسطينية

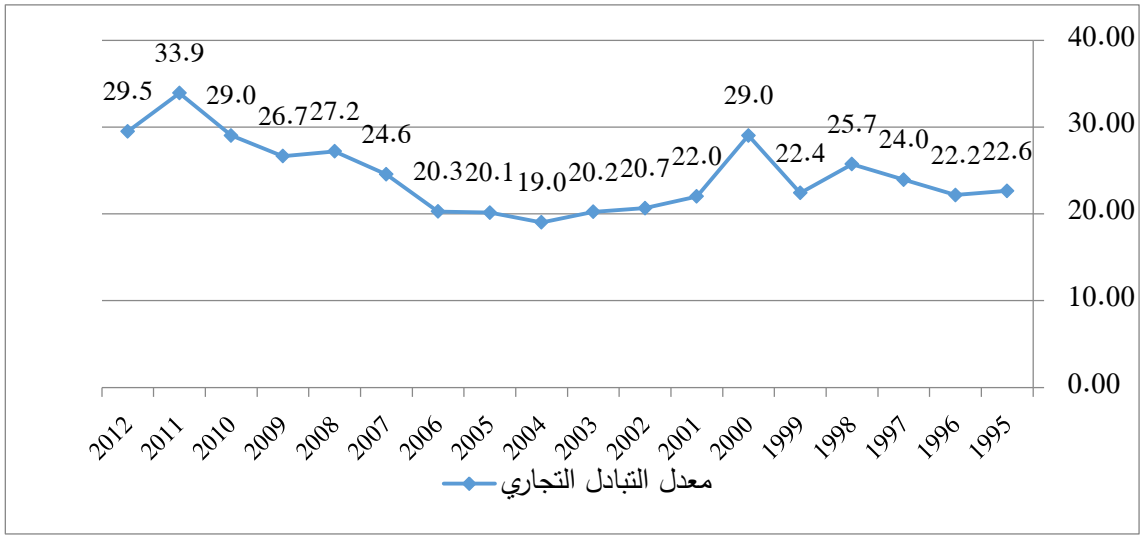

من إعداد الباحثة بالاعتماد على الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2012.

5.5.6. العلاقة بين البطالة ومعدل التبادل التجاري:

وفقاً للنظرية الاقتصادية فإن معدل التبادل التجاري (TOT) يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والطلب على العمالة. إن القيمة الموجبة ل TOT بما يعنيه من انخفاض في أسعار المستوردات و/أو ارتفاع في أسعار الصادرات، تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة حجم الطلب

المحلي، إضافة إلى زيادة الطلب على العمالة. وكذلك تؤثر TOT على عرض العمل، ولو بشكل غير واضح أو مستقر. فيمكن أن ينخفض عرض العمل بسبب تحسن TOT استجابة لتأثير الثروة.

ويمكن أن يؤدي تحسن الطلب على العمالة إلى زيادة الأجور، مما يحفز على زيادة عرض العمل.

عموماً يمكن القول أن هناك تأثير إيجابي لمعدل التبادل التجاري في تخفيض معدل البطالة (المصبح، 2008، ص17).

5.6. حجم المجتمع النشيط

5.6.1. تعريف حجم المجتمع النشيط (حجم القوى العاملة):

تعرف الموسوعة الاقتصادية القوى العاملة بأنها النسبة من السكان التي تدخل سوق العمل، بما في ذلك العمال المشتغلين فعلاً والعمال المتعطلين الباحثين عن العمل (عمر، 1992، ص374).

ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعرف القوى العاملة بأنهم جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص51).

ويتفرع من هذا التعريف مفهومين أساسيين:

العمالة: تشمل هذه الفئة كل من ينطبق عليه مفهوم العمالة، أي جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (القوة البشرية) ويعملون، ويضم ذلك أصحاب العمل، المستخدمين بأجر، العاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة، بالإضافة لأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص52).

البطالة: تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص52).

والشكل البياني رقم (5.6) يوضح إطار القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية:

شكل (5.6): الإطار العام للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية

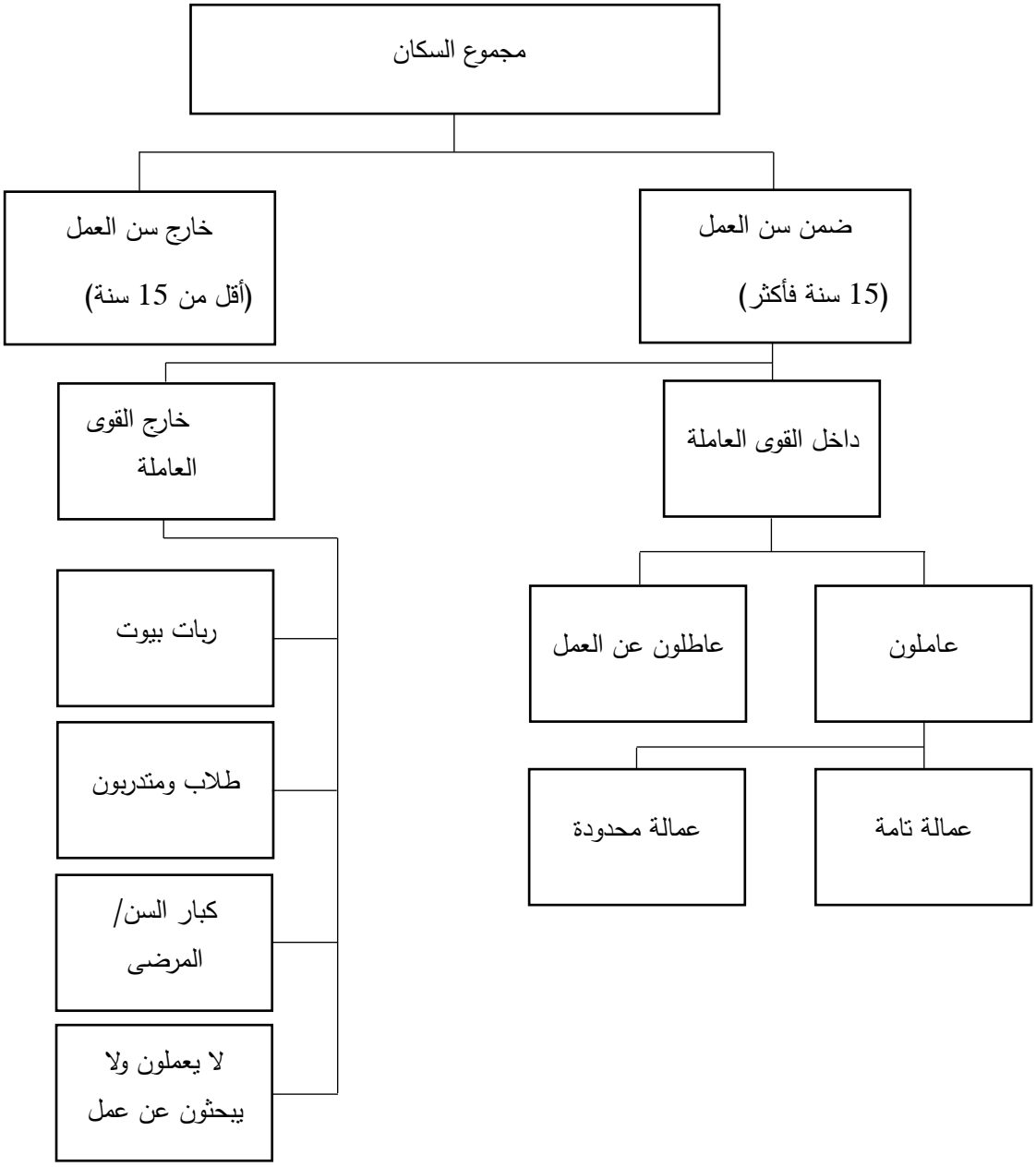

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2012.

وتقوم الدول بعد تحديد التعريفات السابقة الذكر، بحساب مجموعة من المعدلات الشائعة الاستعمال في سوق العمل لمعرفة الوضعية الحالية له ومقارنته بالسنوات الأخرى، ومن أهم هذه المعدلات نجد (عقون، 2010، ص70):

معدل التشغيل: الهدف من حساب هذا المعدل هو معرفة عدد المناصب التي تم خلقها للوقوف على تطور وضعية التشغيل، ويتم حسابه من خلال إيجاد النسبة بين السكان المشتغلين من جهة والسكان النشيطين من جهة أخرى.

معدل النشاط: يوجد نوعين من معدل النشاط حيث نجد:

معدل النشاط الأول: ويمثل النسبة بين السكان النشيطين كلياً والسكان الكليون المقيمون، حيث يسمح هذا المعدل بمعرفة تركيبة المجتمع الكلي أي معرفة حجم القوة العاملة المؤهلة للعمل مقارنة مع حجم السكان الكلي.

معدل النشاط الثاني: ويمثل النسبة بين السكان النشيطين كلياً والسكان البالغون سن العمل حسب مفهوم المكتب الدولي للعمل، حيث يسمح هذا المعدل بمعرفة الفئات التي لا تدخل ضمن فئة العاطلين ولا المشتغلين كالطلبة وغيرهم.

وقد لجأت الباحثة لهذا المعدل في احتساب حجم المجتمع النشيط إلى عدد السكان في سن العمل ومن ثم تأثير هذا المعدل على نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية.

5.6.2. تحليل الوضع القائم في مجال سوق العمل في الأراضي الفلسطينية

سعت إسرائيل ومنذ احتلالها للأراضي الفلسطينية إلى اتباع الاقتصاد الفلسطيني لمفردات اقتصادها المختلفة.

لقد كانت لسياسة الاحتلال في مجال سوق العمل الفلسطيني الأثر السلبي على زيادة معدلات البطالة في فلسطين، حيث رهن سوق العمل الفلسطيني بمتطلبات اقتصاده، وعمق اختلاله الهيكلي، ولقد كان لاتفاق باريس الاقتصادي الأثر السلبي في عدم وضع سياسة تشغيلية فلسطينية ذاتية، حيث أن الاتفاق أكد على حرية الاحتلال في استيعاب ما يحتاجه من القوى العاملة الفلسطينية، وبالرغم من ذلك فإن الاحتلال لم يلتزم بما أتفق عليه في هذه الاتفاقية وبدأ باتخاذ قرارات تحد من

العمل داخل الاقتصاد الإسرائيلي. وبالتالي نجح الاحتلال في إضعاف القدرة التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني وجعل العمالة في حالة اعتماد وتبعية كاملة إلى أسواق العمل غير المحلية.

وبالرغم من البرامج والمشاريع المحدودة التي سعت السلطة إلى تطبيقها في مجال خلق فرص عمل إلا أن ذلك لم يخفف من مشكلة الفقر والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي في مجال العمل، حيث حرصت السلطة الفلسطينية على استيعاب المزيد من فرص العمل في مؤسساتها، مما أدى إلى التضخم في مؤسسات القطاع العام، وعدم القدرة على استيعاب الموظفين بشكل دوري وممنهج ومخطط له (وزارة التخطيط الفلسطينية، 2012، ص39).

5.6.3. تطور القوى العاملة الفلسطينية:

تأثرت مركبات القوى العاملة الفلسطينية بالتبعية للاقتصاد الإسرائيلي وسياسات الحصار المتمثلة في منع دخول العمال للعمل إلى داخل الاقتصاد الإسرائيلي، وارتفاع عدد العاطلين عن العمل في الاقتصاد المحلي نتيجة لمنع إدخال المواد الخام اللازمة للعملية الإنتاجية، ومنع تسويق المنتج النهائي. والشكل البياني رقم (5.7) يوضح تطور القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية:

شكل (5.7): تطور القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية

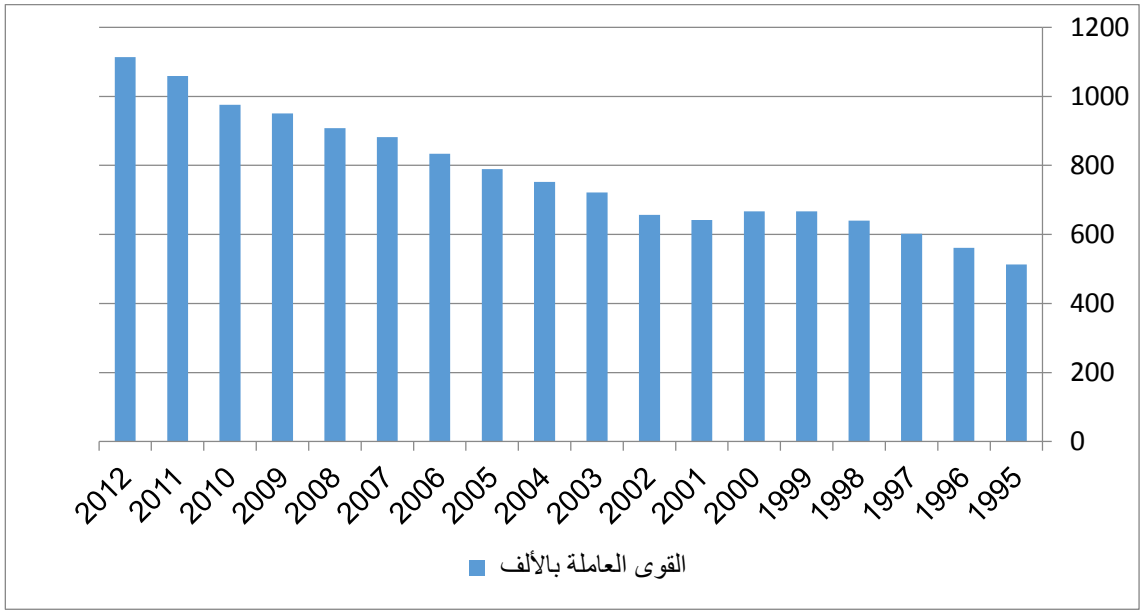

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مسح القوى العاملة لعام 2012.

يلاحظ من خلال الشكل السابق ارتفاع حجم القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ فقد بلغت القوى العاملة في العام 1995 حوالي 513 ألف فرد وارتفعت إلى 1114 ألف في العام 2012 بمعدل نمو 117%. ويعزى ذلك إلى كون المجتمع الفلسطيني ذو نمو سكاني مرتفع فقد بلغ عدد السكان في منتصف العام 1995 حوالي 2556.90 ألف نسمة ليرتفع في العام 2012 إلى 4293.31 ألف نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص59). والجدول رقم (5.4) يوضح ذلك:

جدول (5.4): عدد السكان ومعدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية

السنة	داخل القوى العاملة بالألف	السكان بالألف	معدل النمو السكاني
1995	513	2556.90	-
1996	561	2706.89	%5.9
1997	602	2783.08	%2.8
1998	640	2871.57	%3.2
1999	667	2962.23	%3.2
2000	667	3053.34	%3.1
2001	642	3138.47	%2.8
2002	657	3225.21	%2.8
2003	722	3314.51	%2.8
2004	752	3407.42	%2.8
2005	789	3508.13	%3.0
2006	834	3612.00	%3.0
2007	882	3719.19	%3.0
2008	908	3825.51	%2.9
2009	951	3935.25	%2.9
2010	976	4048.40	%2.9
2011	1,059	4168.86	%3.0
2012	1,114	4293.31	%3.0

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مسح القوى العاملة 2012، وإحصاءات تراكمية عن الاسقاطات السكانية

ويتضح من الجدول السابق الحقائق التالية:

- يعتبر معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية مرتفع جداً إذا ما قورن مع الدول الأخرى مثل الصين 0.58 والهند 1.46 وتركيا 1.26 كما يعد معدل النمو في الأراضي الفلسطينية مرتفعاً إذا ما قورن بالدول العربية الأخرى مثل مصر 1.76 والعراق 1.84 والجزائر 1.51 ولبنان 1.05 ومع بعض دول الجوار مثل إسرائيل 1.66 (United Nations,2007, p54)
- إن عدد السكان قد تضاعف في الفترة من عام 1995 إلى عام 2011، أي في خلال 16 عام، مما يعني مزيداً من الانفجار السكاني المتوقع في الأراضي الفلسطينية.
- إن التطور السكاني في الأراضي الفلسطينية مر بمراحل متعددة مرحلة النمو السريع وهي الفترة لغاية 1996 حيث بلغ معدل النمو السكاني 5.9%، سرعان ما دخل إلى مرحلة التزايد بمعدل متناقص وذلك في العام 1997، ومن ثم دخل إلى مرحلة الثبات في الفترة 1998-2000، وفي العام2001 دخل مرحلة التزايد بمعدل متناقص ليصل إلى 2.8% إلا أن معدل النمو السكاني حافظ على الثبات وذلك حتى نهاية العام 2004، سرعان ما تزايد في العام 2005 ليصل إلى 3% واستمر على نفس المعدل لغاية 2007، وفي الفترة من 2008-2009 تراجع معدل النمو السكاني بشكل طفيف ليصل إلى 2.9% خلال الفترة المذكورة، ليعاود الارتفاع مجدداً في العامين 2011 و2012 ليصل إلى 3%.

5.6.4. العلاقة بين حجم المجتمع النشيط والبطالة:

تؤدي زيادة معدلات النمو السكاني وما يترتب عليها من زيادة في أعداد السكان الناشطين اقتصاديًا إلى زيادة عرض العمل لاعتباره يعد من بين أهم العوامل في تحديد جانب العرض (عرض العمل)، ومع عدم قدرة الطلب على العمل على تغطية ما هو معروض من القوة العاملة ستؤدي حتماً إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها(عقون، 2010، ص133).

ولهذا فإنه من المتوقع كلما زاد حجم المجتمع النشيط كلما زاد عدد العاطلين عن العمل، إلا في حالة ما إذا تم خلق مناصب شغل مساوي لحجم الزيادة في المجتمع النشيط وهو ما يقود إلى الحفاظ على مستوى البطالة على أقصى تقدير(رحالي وفلاك، 2011، ص6).

بناء على العرض السابق فإنه يمكن إجمال العلاقة بين البطالة ومحدداتها الاقتصادية في الجدول رقم (5.5):

جدول (5.5): العلاقة بين البطالة والمحددات الاقتصادية

المحدد	العلاقة بين المحدد الاقتصادي ومعدل البطالة
معدل النمو الاقتصادي	علاقة عكسية
معدل التضخم	غير واضحة الاتجاه
نسبة الإنفاق الاستثماري	علاقة عكسية
معدل التبادل التجاري	علاقة عكسية
حجم المجتمع النشيط	علاقة طردية

5.7. خاتمة الفصل الخامس

يتأثر معدل البطالة بدرجة كبيرة وبصورة فاعلة بعدد من المتغيرات الاقتصادية والتي يتم اختيارها بناء على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة.

لهذا تطرق هذا الفصل إلى توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة والتي تمثلت في (معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، نسبة الإنفاق الاستثماري، معدل التبادل التجاري، حجم المجتمع النشيط) كمتغيرات مستقلة ومعدل البطالة كمتغير تابع وفقاً للنظريات الاقتصادية.

وقد أظهرت النظريات الاقتصادية وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة وفقاً لقانون أوكن، في حين أظهر المنطق الاقتصادي التقليدي وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وفقاً لمنحنى فيلبس، غير أن الفكر الاقتصادي الحديث قدم ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي حيث يزداد معدل البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم لذا فإنه يمكن القول بأن العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة غير واضحة الاتجاه وفقاً للنظرية الاقتصادية، وفيما يتعلق بمتغير نسبة الإنفاق الاستثماري فيؤكد المنطق الاقتصادي بوجود علاقة عكسية بين نسبة الإنفاق الاستثماري ومعدل البطالة، ويلعب معدل التبادل التجاري دوراً في تخفيض نسبة البطالة، فوفقاً للنظرية الاقتصادية فإن معدل التبادل التجاري يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والطلب على العمالة، وبهذا يمكن القول بوجود علاقة عكسية بين معدل التبادل التجاري ومعدل البطالة.

وبالنسبة لمتغير حجم المجتمع النشيط فمن المتوقع بأنه كلما زاد حجم المجتمع النشيط كلما زاد عدد العاطلين عن العمل وبهذا يرتبط حجم المجتمع النشيط بعلاقة طردية مع معدل البطالة.

الفصل السادس

الدراسة القياسية لمشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية

6.1. مقدمة

6.2. تعريف الاقتصاد القياسي

6.3. منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

6.4. اختبار جذر الوحدة:(Unit Root Test)

6.5. اختبار التكامل المشترك:(Cointegration Test)

6.6. نتائج تقدير النموذج القياسي

6.7. تقييم جودة النموذج القياسي المقدر

6.8. اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر

6.9. خاتمة الفصل السادس

6.1. مقدمة:

إن غالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية، ومن بينها تلك المبينة في الفصل الخامس، والخاصة بظاهرة البطالة، يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية، وهذا يمكننا من وضع تنبؤات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على التغير في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

وبما أن أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي مثل الناتج المحلي الإجمالي، الأسعار ....إلخ، فإنه يمكن استخدام الأسلوب الرياضي في شرح العلاقات الاتجاهية، كما تحددها النظرية الاقتصادية بين هذه المتغيرات.

وعليه يتناول هذا الفصل نتائج التقدير الإحصائي لنموذج المحددات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية، وبناء على نتائج التقدير تم اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على أسئلتها، والتي تتعلق بقدرة النموذج القياسي على تفسير العلاقة بين البطالة ومحدداتها الاقتصادية.

وقد تم استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية والاعتماد على اختبار السكون، واختبار التكامل المشترك لجوهانسون، ومن ثم تقدير معاملات الانحدار للنموذج القياسي، وبناء على ذلك تم تحليل المضامين والأبعاد الاقتصادية لهذه النتائج.

6.2. تعريف الاقتصاد القياسي:

الاقتصاد القياسي هو أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بالقياس (التقدير) الكمي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مستخدماً النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية، بهدف اختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من ناحية ومساعدة رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات ووضع السياسات من ناحية أخرى (الشوربجي، 1994، ص19).

وقد كانت البداية الحقيقية للاقتصاد القياسي مع تأسيس جمعية الاقتصاد القياسي Econometric Society في عام 1930 ودورية اكنومتريكا Econometrica Journal في يناير 1933.

6.3. منهجية البحث في الاقتصاد القياسي:

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية، وهذا يتطلب اتباع منهجية معينة في البحث، لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية أي بمعنى أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثراً في المتغيرات الأخرى، ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات التالية:

6.3.1. مرحلة تعيين النموذج (Specification of the Model):

تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، ويتم صياغة النموذج انطلاقاً من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها(المستقل والتابع). (عقون، 2010، ص93).

وتنطوي هذه المرحلة على عدد من الخطوات أهمها (عطية، 2005، ص16):

أ- تحديد متغيرات النموذج:

يمكن للباحث أن يحدد المتغيرات التي يتضمنها النموذج عند دراسته لظاهرة اقتصادية معينة من خلال مصادر عديدة. ولعل أول هذه المصادر النظرية الاقتصادية وثانيها المعلومات المتاحة من دراسات قياسية سابقة في المجال الذي يبحث فيه بوجه عام، وثالثها المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص.

وبهذا يمكن تحديد متغيرات الدراسة بالشكل التالي:

المتغير التابع:

معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية (U).

المتغيرات المستقلة:

- معدل النمو الاقتصادي (G).
- معدل التضخم (I).

- نسبة الإنفاق الاستثماري (IN).
- معدل التبادل التجاري (T).
- حجم المجتمع النشيط (L).

ب- تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها (فقد تكون معادلة واحدة أو عدد من المعادلات)، ودرجة خطية النموذج (فقد يكون نموذج خطي أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون غير متجانسة أو متجانسة من أي درجة). (عطية، 2005، ص18).

ومن أجل تحديد أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة بين هذه المتغيرات تعبيراً دقيقاً (خطية أو غير خطية، بسيطة أو متعددة) يجب اتباع الخطوات التالية (عقون، 2010، ص93):

- إجراء تحليل تمهيدي بتعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرة (u) ، ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها (الظواهر المفسرة أو المسببة)، مع تحديد وحدات القياس التي يقاس بها تلك الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها على حدة.

معدل البطالة: جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15سنة فأكثر) ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق، مثل: مطالعة الصحف، أو التسجيل في مكاتب الاستخدام، أو سؤال الأصدقاء، والأقارب وغير ذلك من الطرق (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص52) وقد تم أخذ قيم هذا المتغير كنسب مئوية.

معدل النمو الاقتصادي: يعرف الناتج المحلي بأنه مقياس تجميعي للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية معينة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص60) مقوماً بالأسعار الثابتة وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي. هذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوماً على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس وقد تم أخذ قيم هذا المتغير كنسب مئوية.

معدل التضخم: هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص70)، وقد تم أخذ قيم هذا المتغير كنسب مئوية.

نسبة الإنفاق الاستثماري: يقسم الاستثمار (التكوين الرأسمالي الإجمالي) إلى قسمين التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي والتغير في المخزون، فالتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي هو ما يمتلكه المنتجون مطروحاً منه ما يتصرفون به من السلع الرأسمالية، أما التغير في المخزون فيقاس بقيمة السلع في وقت دخولها إلى المخزون مطروحاً منها قيمة السلع المحسوبة من المخزون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، ص218)، وقد تم أخذ قيم هذا المتغير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

معدل التبادل التجاري: المعدل الناتج عن قسمة سعر سلعة التصدير على سعر سلعة الاستيراد لذلك البلد (أبو شرار، 2007، ص104)، وقد تم قياسه باستخدام معدل التبادل الصافي وتأتي صيغة هذا المعدل على النحو الآتي:

$$\text{معدل التبادل الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

حجم المجتمع النشيط: جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص51)، وقد تم قياس حجم المجتمع النشيط باستخدام معدل النشاط الثاني والذي يمثل النسبة بين السكان النشيطين كلياً والسكان البالغون سن العمل حسب مفهوم المكتب الدولي للعمل.

- التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.
- جمع المعلومات الأولية مثل جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة بواسطة إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان، ثم نقوم بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص.
- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدة، عن طريق إسقاط أزواج المتغيرات على إحداثيات معينة ورسم الشكل الانتشاري الذي يمكن أن يؤكد لنا وجود علاقة

بين المتغيرات أو عدم وجودها، والقوة التقديرية لهذه العلاقة وبناء النموذج الاقتصادي على ضوئها (السيفو وآخرون، 2006، ص33). (انظر الملحق رقم 2).

- اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلائم مع الشكل الانتشاري فقد تكون العلاقة خطية أو غير خطية، في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو الثالثة، معادلة واحدة أو عدة معادلات.
- بعد استكمال تحديد النموذج الرياضي، يتم إدخال المتغير العشوائي ε، لتقدير الأخطاء المعيارية للمعادلة ولصياغة النموذج القياسي.

ويرجع وجود حد الخطأ إلى عدة أسباب منها (محمد، 2012، ص19):

- إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج.
- الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج.
- حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة دالة البطالة في الأراضي الفلسطينية بالشكل التالي:

$$U_t = \beta_0 + \beta_1 G^3{}_t + \beta_2 I^3{}_t + \beta_3 IN^2{}_t + \beta_4 T^2{}_t + \beta_5 L^2{}_t + \varepsilon \qquad t = 1, 2, 3, \dots, 18$$

وتعتبر الصيغة السابقة هي الأفضل بناء على قوة R^2 والجدول رقم (6.1) يوضح ذلك:

جدول (6.1): مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار

Variable	Equation	R Square
G	Linear	**.073**
	Quadratic	**.073**
	Cubic	**.131**
I	Linear	**.006**
	Quadratic	**.006**
	Cubic	**.024**
IN	Linear	**.298**
	Quadratic	**.501**
T	Linear	**.086**
	Quadratic	**.160**
L	Linear	**.117**
	Quadratic	**.319**

من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

ت- تحديد التوقعات القبلية.

يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس بناء على ما تقدمه المصادر السابقة كالنظريات الاقتصادية من معلومات.

وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها (عطية، 2005، ص 21).

وبناء على ما سبق فإن التوقعات المستقبلية لدالة البطالة كالتالي:

$$U = f(G, I, IN, T, L)$$

$$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4 < 0$$

$$\beta_5 > 0$$

6.3.2. تقدير معلمات النموذج (Estimation of the Model)

إن تقدير النموذج القياسي هو عبارة عن محاولة الوصول إلى تقديرات دقيقة لقيم معاملاته، إن عملية التقدير هذه تتم بعد تجميع البيانات عن المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وإعدادها للاستخدام بواسطة تحليل الانحدار (الشوربجي، 1994، ص23).

وتنطوي هذه المرحلة على ثلاث خطوات على الأقل (عطية، 2005، ص21):

- تجميع البيانات.
- حل مشاكل التجميع.
- اختبار طريقة القياس الملائمة.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة من 1995-2012 باعتبار سنة الأساس 2004، وقد تم أخذ قيم المتغيرات المستقلة وكذلك قيم المتغير التابع كنسب مئوية.

وقد تم الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات النموذج القياسي، وذلك للفترة الزمنية من 1995 إلى 2012 وبذلك يكون عدد المشاهدات 18 مشاهدة بشكل سنوي، وقد لجأت الباحثة إلى تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربعية وذلك باستخدام برنامج التحليل القياسي (EVIEWS 7)، باستخدام طريقة (Quadratic-match average) كون المتغيرات قيد الدراسة عبارة عن نسب مئوية، وبذلك يصبح عدد المشاهدات 72 مشاهدة بشكل ربع سنوي، وذلك للتغلب على افتراض علماء الاقتصاد القياسي الذي ينص على أن حجم المشاهدات المناسبة لإجراء التحليل القياسي لابد أن يكون على الأقل عشرة أضعاف عدد المتغيرات المستقلة في النموذج، كما يؤكد Studenmund بأن القاعدة العامة في اختيار حجم العينة تنص بأنه كلما كان عدد المشاهدات أكبر كلما كان أفضل (Studenmund, 2010, p68).

6.3.3. تقييم المعلمات المقدرة للنموذج (Evaluation of the Estimates)

وفي هذه المرحلة يسعى الباحث إلى التأكد من كون النتائج التي حصل عليها مقبولة اقتصادياً وإحصائياً وقياسياً (مقداد، 2010، ص81) وفقاً للمعايير التالية:

- معايير اقتصادية: وهذه المعايير أساسها النظرية الاقتصادية، وتتعلق بحجم وإشارة المعالم المقدرة في النموذج. فالنظرية الاقتصادية قد تضع قيوداً مسبقة على حجم وإشارة المعالم وهي تعتمد في ذلك على منطق معين.
- معايير إحصائية: وأساسها النظرية الإحصائية وتشمل اختبارات الارتباط ومعامل التحديد والانحراف المعياري وهي تعرف باختبارات الدرجة الأولى.
- معايير قياسية: تهدف إلى التعرف على مدى تحيز واتساق المعالم والتحقق من مدى دقة الفروض الإحصائية المسبقة وتعرف باختبارات الدرجة الثانية. فإذا كانت الفروض الإحصائية غير دقيقة، فإن المعالم قد تكون متحيزة وغير متسقة، وهذا يؤدي إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية لقياس المعالم ومن ثم رفض المقدرات المحسوبة.

6.3.4. اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ(Evaluation of the Forecasting Validity of the Model)

إن أهم أهداف الاقتصاد القياسي التنبؤ بقيم المتغيرات في المستقبل التي تكون صالحة من الناحية الإحصائية، لذلك يتم اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض (بن أحمد، 2009، ص60).

6.4. اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

استقرار السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في كثير من التطبيقات التي تعتمد بيانات زمنية مثل الاقتصادية والمالية، وهو موضوع ذو أهمية تطبيقية وحيوية في التحليل القياسي حيث إن الاستدلال للمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة.

وقد اكتشف العالمان السويديان انجل ونيوبولند Engle and Newbold (1974) بضرورة قياس استقرارية السلسلة الزمنية، وتوصل الباحثان إلى نتيجة هامة مفادها أن المقدرات والاختبارات الإحصائية التي تنتج عن إجراء الانحدار لسلاسل زمنية غير مستقرة تعد نتائج غير سليمة أو انحدار زائف spurious regressions ولا يمكن الاطمئنان إلى نتائج الاستدلال الإحصائي على مقدراتها. وفي هذه الحالة وعلى الرغم من عدم وجود علاقة بين المتغيرات إلا أنه ترتفع قيمة معامل التحديد R^2 (يكون الارتباط الزائف) ومعنوية قيم T المحسوبة كبيرة، وذلك كونها ناتجة من اتجاه زمني trend أي تأخذ الاتجاه الزمني نفسه وليس من وجود علاقة بين المتغيرات، وقد شكلت هذه النتيجة نقطة بداية لبحوث جديدة في مجال البحوث القياسية، والتي ألقت بشكوك حول نتائج كل الاختبارات القياسية السابقة التي استخدمت السلاسل الزمنية ولم تأخذ خصائص السلاسل الزمنية في الاعتبار قبل التقدير (حسن وزكي، 2012، ص9).

وفي العام 1987 جاء كل من انجل وجرانجر Engel and Granger ليقررا أنه في حالة وحيدة أو استثناء وحيد تكون نتائج التقدير غير زائفة ويمكن تطبيق قواعد الاستدلال الإحصائي في حالة تقدير انحدار باستخدام سلسلتين غير ساكنتين، وهو أن بواقي تقدير معادلة الانحدار تكون ساكنة، ونقول عندها أن السلسلتين لهما تكامل مشترك CO-Integration (محمد، 2013، ص58).

ومن أهم الاختبارات التي تستخدم في اختبار جذر الوحدة ما يلي (عطية، 2005، ص656):

1. اختبار ديكي فولار Dickey- Fuller Test(DF)
2. اختبار ديكي فولار الموسع Augmented Dickey –Fuller Test (ADF)
3. اختبار فيلبس بيرون Phillips-Perron Test (P-P)

6.4.1. نتائج اختبار جذر الوحدة:

استخدمت الباحثة اختبار (P-P) لاختبار سكون سلسلة البواقي على أساس المستوى Level، وقد لجأت الباحثة لاستخدام اختبار (P-P) كونه يقدم طريقة أخرى لاختبار سكون السلاسل الزمنية حيث يختلف عن اختبار ديكي فولار واختبار ديكي فولار الموسع في أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق ويأخذ في الحسبان الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي ويسمح بوجود متوسط لا يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن (المصبح، 2006، ص14)، والجدول رقم (6.2) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة:

جدول (6.2): نتائج اختبار جذر الوحدة

Phillips-Perron test	
Level	
	Constant, Linear Trend
Residuals	**-3.762*** **(0.024)**

*رفض عدم سكون المتغير عند مستوى دلالة 5%

يتضح من جدول (6.2) أن سلسلة البواقي الناتجة عن تقدير نموذج الانحدار تميزت بالسكون ومن هنا يمكن التعامل مع المتغيرات في صورتها الأصلية وحتى إن لم تكن ساكنة.

6.5. اختبار التكامل المشترك(Cointegration Test):

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين: (y_t,x_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن (عطية، 2005، ص670).

وتستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقرة بمستواها لكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار أي أنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول أو الثاني. حيث يكون المتغير ساكناً أو مستقراً إذا كانت درجة التكامل له تساوي صفر I(0) وإذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول فيطلق عليها ذات تكامل من الدرجة الأولى I(1) (حمود، 2011، ص4).

ويقدم الأدب القياسي العديد من طرق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المراد دراسة علاقة انحدارية بينها، ومن أشهر هذه الطرق طريقة إنجل وجرانجر (Engle-Granger) وطريقة جوهانسون (Johnson)، ويمكن استخدام الطريقة الأولى في حالة النماذج المتعددة ولكن يغلب استخدامها في النماذج البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط وبعدد مشاهدات كبير، حيث تفترض الطريقة أنه إذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة الأولى كفرادى CI~(1) (ساكنة بعد الفرق الأول) يمكن إجراء الانحدار الخطي البسيط حسب المعادلة الآتية:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$$

ومن ثم الحصول على البواقي الناتجة من تقدير العلاقة السابقة وإجراء اختبار السكون لها فإذا ثبت أن سلسلة البواقي تتميز بالسكون في المستوى (Level) يقال عندها أنه يوجد تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية الداخلة في معادلة الانحدار، أما الطريقة الثانية والتي تنسب إلى (Johansen and Juselius (1990)) فهي الطريقة المعتمدة والأدق في اختبار التكامل المشترك في جميع النماذج سواء أكانت بسيطة أم متعددة، حيث تقدم أسلوب آخر لاختبار التكامل المشترك فهي تعتبر طريقة أعم وأشمل من الطريقة السابقة ويمكن استخدامها والاعتماد على نتائجها في حالة النماذج البسيطة والمتعددة، حيث تتمثل فكرة اختبار جوهانسون في معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات اعتماداً على إحصاء القيمة العظمى المميزة (Max−Eigen Statistic) وإحصاء الأثر (Trace Statistic) ويتم حسابها وفق المعادلات الآتية:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{p} ln\left(1 - \hat{\lambda}_t\right)$$

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -Tln\left(1 - \hat{\lambda}_{t+1}\right)$$

حيث(t) تمثل الزمن وتساوي (r+1)، و(p) تمثل الفجوات الزمنية، و(r) تمثل عدد متجهات التكامل تحت الفرضية العدمية، وبالتالي يتم اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن عدد

متجهات التكامل المشترك تساوي على الأكثر (r) متجه، ويتم رفض هذه الفرضية مقابل قبول الفرض الذي ينص على أن عدد متجهات التكامل يزيد عن (r) متجه إذا كانت قيمة الإحصاء للقيمة العظمى (λ_{max}) وقيمة إحصاء الأثر(λ_{trace}) المحسوبتين أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية مفترض (Brooks, 2008, p351).

6.5.1. نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen Technique)

يقدم جوهانسون طريقة مختلفة لاختبار التكامل المشترك للمتغيرات حيث يعتبر هذا الاختبار أعم وأشمل من خلال تقديم نتيجة اختبار الأثر(λ_{trace}) واختبار القيمة العظمى (λ_{max}) فإذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرض القائل بعدم وجود متجه تكامل لمتغيرات الدراسة، ونقبل الفرض القائل بوجود على الأقل متجه تكامل واحد وإذا كان العكس فالنتيجة تكون العكس من خلال قبول الفرض القائل بعدم وجود تكامل مشترك، والجدول رقم (6.3) يوضح لنا نتائج اختبار جوهانسون لمتغيرات الدراسة لاختبار الفرض العدم القائل بعدم وجود متجه تكامل *($H_0: r=0$)* مقابل الفرض البديل الذي يفترض وجود متجه تكامل واحد أو أكثر. *($H_a: r>0$)* (الفرا، 2012، ص133)

جدول (6.3): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة

Trace Statistic		
Likelihood Ratio	Critical value Sig Level = 0.05	**Hypothesized No. of CE(s)**
135.03	95.75	**None***
78.64	69.81	**At most 1***
43.59	47.85	**At most 2**
23.06	29.79	**At most 3**
11.61	15.49	**At most 4**
2.07	3.84	**At most 5**
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level		
Maximum Eigenvalue		
Likelihood Ratio	Critical value Sig Level = 0.05	**Hypothesized No. of CE(s)**
162.35	107.34	**None ***
103.41	79.34	**At most 1 ***
66.16	55.24	**At most 2 ***
35.48	35.01	**At most 3 ***
19.49	18.39	**At most 4 ***
8.76	3.84	**At most 5 ***
Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level		

*تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%.

يلاحظ من اختبار الأثر (Trace) أن نتيجة اختبار الفرضية الصفرية التي تفترض أن عدد متجهات التكامل يساوي صفر (r=0) كانت معنوية عند مستوى دلالة 5% وبالتالي نرفضها ونقبل بالفرضية البديلة التي تفترض وجود أكثر من عدد صفر متجهات للتكامل (r≥1)، ويلاحظ أيضاً عند مستوى الدلالة الإحصائية 5% كانت النتيجة معنوية لاختبار الفرضية الصفرية التي تفترض وجود متجه تكامل واحد على الأكثر (r≤1)، حيث تم رفض هذه الفرضية وقبول الفرضية البديلة التي تشير لوجود أكثر من متجه تكامل (r>1).

وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك وأن عدد متجهات التكامل المشترك =2.

أما اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue) فقد أشارت نتائجه بأن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) أكبر من القيمة الحرجة عند جميع المستويات، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك وأن عدد متجهات التكامل المشترك أكثر من 5 متجهات.

وتؤكد هذه النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في الأجل الطويل، بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

6.6. نتائج تقدير النموذج القياسي:

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، ستقوم الباحثة بتقدير النموذج القياسي، وسيتم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على معاملات المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع والجدول رقم (6.4) يوضح ذلك.

جدول (6.4): نتائج تقدير النموذج القياسي الأولي

Dependent Variable: U				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	51.306	3.524	14.556	**0.000***
G	-0.000	0.000	-1.577	**0.119**
I	0.001	0.000	1.534	**0.129**
IN	-0.014	0.001	-11.478	**0.000***
T	-0.007	0.002	-3.494	**0.000***
L	-0.009	0.001	-4.9159	**0.0000***
R^2 =0.731	Adj. R^2 =0.711	DW=0.265	F =36.004	**Prob.=0.000**

وتشير نتائج التقدير إلى أن النموذج القياسي يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك من خلال انخفاض قيمة اختبار DW (DW=0.26) وهذه القيمة أقل من القيمة الجدولية الدنيا لاختبار (DW) عند مستوى دلالة 5%، حيث كانت القيمة الجدولية لاختبار (DW) كما يلي:

(dl= 1.48, dU=1.77)، ولذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود المشكلة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على نتائج التقدير في ظل هذه المشكلة، ولابد من معالجتها بالطريقة المناسبة والسليمة.

ولعلاج مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج فقد لجأت الباحثة إلى استخدام AR(1) Method حيث بلغت قيمة اختبار (DW=0.63)، وبالرغم من تحسن قيمة DW عن سابقتها إلا أن النتائج تشير باستمرار وجود مشكلة الارتباط الذاتي، والجدول رقم (6.5) يوضح ذلك.

جدول (6.5): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد استخدام AR(1) Method

Dependent Variable: U				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	**Prob.**
C	48.761	4.699	10.376	**0.000***
G	-0.000	0.000	-3.356	**0.001***
I	0.004	0.000	5.284	**0.000***
IN	-0.008	0.001	-5.388	**0.000***
T	-0.013	0.002	-6.285	**0.000***
L	-0.006	0.002	-2.228	**0.029***
AR(1)	0.863	0.033	26.050	**0.000**
R^2 =0.966	Adj. R^2 =0.963	DW=0.638	F =309.259	**Prob=0.000**

*المتغير معنوي عند مستوى دلالة 5%.

ولتحديد رتبة الارتباط الذاتي فقد تم اللجوء إلى اختبار LM، والذي أشارت نتائجه بوجود ارتباط ذاتي من الدرجة الثانية، كذلك تم رسم (PACF). انظر الملحق رقم (6)

ولعلاج مشكلة الارتباط الذاتي فقد تم اللجوء إلى إضافة معامل الانحدار الذاتي ((AR(2))، والجدول رقم(6.6) يوضح ذلك.

جدول (6.6): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد استخدام AR(2) Method

Dependent Variable: U				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	44.675	5.797	7.705	**0.000***
G	-0.000	0.000	-3.414	**0.001***
I	0.004	0.000	6.856	**0.000***
IN	-0.006	0.001	-4.089	**0.000***
T	-0.013	0.002	-5.897	**0.000***
L	-0.005	0.003	-1.462	**0.148**
AR(1)	1.575	0.085	18.504	**0.000**
AR(2)	-0.626	0.077	-8.090	**0.000**
R^2 =0.984	Adj. R^2 =0.982	DW=2.141	F =547.936	**Prob=0.000**

*المتغير معنوي عند مستوى دلالة 5%.

ويلاحظ من الجدول رقم(6.6) أنه باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، مع إضافة معاملي الانحدار الذاتي AR(1) و AR(2) (فتبين عدم معنوية متغير حجم المجتمع النشيط).

إن وجود أثر سلبي ولكن غير معنوي لحجم المجتمع النشيط على معدلات البطالة في الأجل الطويل يعتبر نتيجة مهمة وتعكس ضرورة بناء سيناريوهات مستقبلية لدالة عرض العمل في الأراضي الفلسطينية بهدف تخطيط اليد العاملة.

6.7. تقييم جودة النموذج القياسي المقدر:

6.7.1. التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج:

قبل البدء باستخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، يجب الاطمئنان لجودة النموذج القياسي المقدر، حيث يتضح من خلال الجدول رقم(6.6) أن جميع المتغيرات المستقلة ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% باستثناء متغير حجم المجتمع النشيط، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (Adj. R^2) حوالي 98.2% وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الواردة في النموذج تفسر ما قيمته 98.2% من التغير الحاصل في المتغير التابع (معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية)، وأن ما قيمته 1.8% فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع يعزى لأسباب أخرى، ولمزيد من الدقة قامت الباحثة بمقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام مخرجات النموذج القياسي، ويلاحظ من الشكل رقم (6.1) مدى تقارب القيم

المقدرة والقيم الحقيقية، الأمر الذي يؤكد سلامة وجودة النموذج المستخدم في دراسة المحددات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية

شكل (6.1): القيم الحقيقية والقيم المقدرة

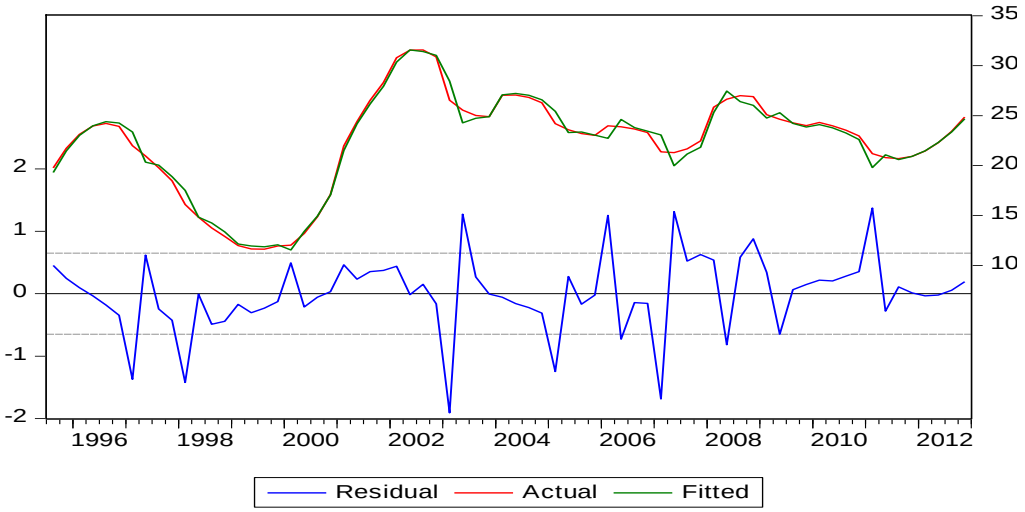

6.7.2. التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى(OLS):

6.7.2.1. اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jarque-Bera)، وأثبتت النتائج أن قيمة الاختبار تساوي (j=12.29)، باحتمال بلغ (P-value= 0.00)، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبما أن حجم العينة كبير وبلغ (72) مما يقلل من هذه النتيجة بناء على نظرية النهاية المركزية التي تنص على أن توزيع المعاينة للمتوسط الحسابي يقترب من التوزيع الطبيعي كلما كبر حجم العينة، وبالتالي فإن فرضية التوزيع الطبيعي تصبح أقل أهمية، ومن ثم لا توجد مشكلة في التوزيع الطبيعي.

6.7.2.2. اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة (t-statistic=-2.40E-11) وأن قيمة الاحتمال (P-Value=1.0000) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر.

6.7.2.3. اختبار شرط استقلال حدود الخطأ(بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي)

تم اختبار مشكلة الارتباط الذاتي في البداية وتبين وجود هذه المشكلة، وقد تمت معالجتها بإضافة معامل الانحدار الذاتي ((AR(1)، و(AR(2)، ثم أعيد اختبار النموذج مرة أخرى، وقد بلغت قيمة (Durbin Watson) 2.14، وتؤكد هذه القيمة خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

6.7.2.4. اختبار شرط استقلالية حد الخطأ عن جميع قيم المتغيرات المستقلة:

للتأكد من عدم وجود ارتباط بين حد الخطأ وقيم المتغيرات المستقلة قمنا باستخدام مصفوفة الارتباط بين حد الخطأ وجميع المتغيرات المستقلة فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة Correlation Probability أكبر من 5% مما يعني عدم وجود ارتباط بين حد الخطأ وقيم المتغيرات المستقلة انظر الملحق رقم (10).

6.7.2.5. اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ(تجانس التباين)

تم استخدام اختبار (ARCH) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت N*R-squared=1.83 ، باحتمال بلغ (P-value= 0.17)، ويتضح من ذلك رفض الفرض البديل الذي ينص على عدم تجانس حد الخطأ.

6.7.2.6. اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد)

بهدف التأكد من عدم ارتباط المتغيرات المستقلة ذاتياً مع بعضها البعض، قمنا بإجراء اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors- VIF) الذي يقوم بإجراء معادلة انحدار خطي بين كل متغير مستقل على حدة باعتباره متغير تابع وباقي المتغيرات المستقلة الأخرى، فإذا بلغت قيمته أكبر من (10) تكون مشكلة الارتباط الخطي موجودة وبشكل كبير، وبإجراء هذا الاختبار يتضح لنا خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد والجدول رقم (6.7) يوضح ذلك:

جدول (6.7): يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)

Variable	Coefficient Variable	Uncentered VIF	Centered VIF
C	33.61243	14.748	**NA**
G	8.32E-09	1.029	**1.025**
I	4.07E-07	1.228	**1.224**
IN	2.77E-06	3.317	**2.713**
T	5.20E-06	3.529	**2.696**
L	1.43E-05	19.141	**1.435**

وبعد التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج المقدر والتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى(OLS) سيتم تقدير النموذج بعد حذف المتغير L والذي أظهرت النتائج بعدم معنويته من الناحية الإحصائية والجدول رقم (6.8) يوضح ذلك:

جدول (6.8): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد حذف المتغير L

Dependent Variable: U				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	37.039	2.461	15.047	**0.000***
G	-0.000	0.000	-3.457	**0.001***
I	0.004	0.000	7.373	**0.000***
IN	-0.007	0.001	-5.370	**0.000***
T	-0.015	0.001	-7.627	**0.000***
AR(1)	1.586	0.082	19.138	**0.000**
AR(2)	-0.644	0.075	-8.539	**0.000**
R^2 =0.983	Adj. R^2 =0.981	DW=2.152	F =628.243	**Prob=0.000**

والآن سيتم تقدير النموذج القياسي بصورته النهائية ومن ثم كتابة معادلة النموذج المقدر والجدول رقم (6.9) يوضح ذلك:

جدول (6.9): نتائج تقدير النموذج القياسي بصورته النهائية

Dependent Variable: U				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	2.146645	0.139016	15.44169	**0.0000***
G	-0.000317	9.02E-05	-3.514247	**0.0008***
I	0.004599	0.000612	7.511463	**0.0000***
IN	-0.007949	0.001447	-5.492723	**0.0000***
T	-0.015118	0.001946	-7.767714	**0.0000***
R^2 =0.631	Adj. R^2 =0.608	DW=2.152	F =27.838	**Prob=0.000**

*المتغير معنوي عند مستوى دلالة 5%.

ومن خلال الجدول رقم (6.9) يمكن كتابة المعادلة بصورتها النهائية:

$$U = 2.1466 - 0.0003\ \mathrm{G} + 0.0045\ I - 0.0079\ IN - 0.0151\ T$$

والآن سيتم تقدير نموذج انحدار خطي بسيط بين حجم المجتمع النشيط كمتغير مستقل ومعدل البطالة في الأراضي الفلسطينية كمتغير تابع والجدول رقم (6.10) يوضح ذلك:

جدول (6.10): نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط بين حجم المجتمع النشيط ومعدل البطالة

Dependent Variable: U				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	37.23370	5.190557	7.173353	**0.0000***
L	-0.009142	0.003134	-2.917303	**0.0047***
R^2 =0.108	Adj. R^2 =0.095	DW=0.084	F =8.510	**Prob=0.0047**

*المتغير معنوي عند مستوى دلالة 5%.

تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط إلى وجود علاقة عكسية بين حجم المجتمع النشيط ومعدل البطالة، ورغم أن هذا المتغير غير معنوي في نموذج الانحدار المتعدد، إلا أن ذلك لا يعني أن هذا المتغير غير مهم على الإطلاق في التأثير على معدل البطالة، إلا أن ظهوره مع مجموعة من المتغيرات ذات التأثير المعنوي في معدل البطالة، والموضحة في صياغة نموذج الانحدار المتعدد أظهر ضعف أهميته النسبية في تفسير هذه الظاهرة.

6.8. اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر:

- **اختبار الفرضية الأولى القائلة بوجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الأراضي الفلسطينية.**

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار النمو الاقتصادي 0.000317− وهذا يعني أنه كلما زاد النمو الاقتصادي بنسبة 100% سوف يؤدي ذلك لانخفاض معدل البطالة بنسبة 0.0317% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة والتي أقرها الاقتصادي أوكن، وبهذا تتفق الدراسة الحالية مع دراسة كل من Arslan and Zaman 2014، ودراسة Dogan and others 2014، ودراسة ادريوش 2013، ودراسة شيخ العيد وبهدي 2012، ودراسة عمران 2011، ودراسة عقون 2010، ودراسة محمد وعبد الرحيم 2008.

واختلفت الدراسة مع دراسة Aurangzeb and Asif 2013، ودراسة Eita and Ashipala 2010.

- **اختبار الفرضية الثانية القائلة بوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الأراضي الفلسطينية.**

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار معدل التضخم 0.004599 وهذا يعني أنه كلما زاد معدل التضخم بنسبة 100% سوف يؤدي ذلك لارتفاع معدل البطالة بنسبة 0.4599% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتخالف هذه النتيجة النظرية الاقتصادية التقليدية في العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة والتي أقرها منحنى فيلبس، إلا أنها وافقت ظاهرة جديدة عرفت في الأدب الاقتصادي باسم الركود التضخمي (Stagflation)، هذه الظاهرة كما يوحي الاصطلاح المستخدم تجمع بين الركود والتضخم ففي بداية السبعينات وجد أن معدلات البطالة والتضخم تتزايدان معاً، أي ما كان مفترضاً من أن العلاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لم يعد موجوداً وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

وبهذا تتفق الدراسة الحالية مع دراسة عقون 2010، وتختلف مع دراسة Arslan and Zaman 2014، ودراسة ادريوش 2013، ودراسة لعراف وسعودي 2011، ودراسة Eita and Ashipala 2010.

- **اختبار الفرضية الثالثة القائلة بوجود علاقة عكسية بين نسبة الإنفاق الاستثماري ومعدل البطالة في الأراضي الفلسطينية.**

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار نسبة الإنفاق الاستثماري 0.007949- وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة الإنفاق الاستثماري بنسبة 100% سوف يؤدي ذلك لخفض معدل البطالة بنسبة 0.7949% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين نسبة الإنفاق الاستثماري ومعدل البطالة.

وبهذا تتفق الدراسة الحالية مع دراسة كل من ادريوش 2013 ، عبد الغني وعبد الرحمن 2012، ودراسة Eita and Ashipala 2010، ودراسة المصبح 2008.

- **اختبار الفرضية الرابعة القائلة بوجود علاقة عكسية بين معدل التبادل التجاري ومعدل البطالة في الأراضي الفلسطينية.**

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار حدي التبادل التجاري 0.015118- وهذا يعني أنه كلما زاد حدي التبادل التجاري بنسبة 100% سوف يؤدي ذلك لخفض معدل البطالة بنسبة 1.5118% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين معدل التبادل التجاري ومعدل البطالة.

وبهذا تتفق الدراسة الحالية مع دراسة كل من ادريوش 2013 ، ودراسة المصبح 2008.

6.9. خاتمة الفصل السادس:

حاولت الباحثة من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لمحددات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2012، وذلك باتباع منهجية الاقتصاد القياسي حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي والتي تمثلت في (معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، نسبة الإنفاق الاستثماري، معدل التبادل التجاري، حجم المجتمع النشيط) كمتغيرات مستقلة في حين شكل معدل البطالة المتغير التابع، وقد تم جمع بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة من خلال البيانات المنشورة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبعد ذلك تم بناء النموذج القياسي ومن ثم تم تقييم جودة النموذج القياسي المقدر، وتوضح نتائج النموذج القياسي بأن جميع المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية باستثناء متغير حجم المجتمع النشيط وقد فسرت تلك المتغيرات ما نسبته 60.8% من التغيرات الحادثة في معدل البطالة.

وباختبار فرضيات الدراسة فقد توافقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج عدد من الدراسات السابقة والتي تم التطرق إليها في الفصل الأول، في حين اختلفت مع البعض الآخر.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

7.1. النتائج:

7.2. التوصيات:

7.3. آفاق البحث:

7.1. النتائج:

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية القائمة والمتعلقة بدراسة تحليلية قياسية لأثر المحددات الاقتصادية على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من سنة 1995 إلى سنة 2012، ويمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، في النقاط التالية:

1. يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم المهمة جداً والأساسية التي يجب تحديدها بدقة واهتمام خاص، نظراً لما قد ينتج عن خلاف ذلك من زعزعة الثقة في كثير من الأجهزة الإحصائية.
2. إن للبطالة أضراراً بالغة تنعكس على المجتمع برمته فهي تؤدي إلى إضعافه مادياً ومعنوياً وتعطيل طاقاته البشرية وهدر موارده الاقتصادية وهو ما يعني عرقلة التنمية بكل صورها وأبعادها.
3. تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك جدلاً واختلافاً بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة، سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية أو حتى النظريات الحديثة وهذا راجع إلى الديناميكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحليل هذه النظريات محدودة تتم في فترة زمنية وظروف معينة، لا تطبعها الاستمرارية ولا الشمولية.
4. تأخذ البطالة في الأراضي الفلسطينية عدة أشكال من أهمها البطالة الإجبارية والبطالة السافرة وبطالة المتعلمين والبطالة المقنعة والبطالة الاحتكاكية والبطالة الموسمية.
5. ارتفعت معدلات البطالة بشكل ملحوظ في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية خلال الفترة 1995-2012 وقد شكل العام 2010 الفارق الأكبر بين المعدلين حيث بلغ معدل البطالة في قطاع غزة 37.8% مقابل 17.2% في الضفة الغربية.
6. ترتفع معدلات البطالة في أوساط الشباب خاصة الفئة العمرية 15-24، وهذا يشي بأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل وقد أشارت نتائج مسح القوى

العاملة لعام 2012 بأن معدل البطالة بلغ 38.8% للفئة المذكورة على مستوى فلسطين بواقع 34.5% للذكور و62.2% للإناث.

7. تنتشر بطالة المتعلمين بشكل واضح في الأراضي الفلسطينية فقد بلغ معدل البطالة للعام 2012 بين الخريجين المشاركين في القوى العاملة الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى 28.9% بواقع 16.2% للذكور و46.2% للإناث.
8. ساهمت عدة أسباب داخلية وخارجية في تفاقم معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية تمثلت أهم الأسباب الداخلية في ارتفاع معدلات النمو السكاني وعدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل وهو أحد العوامل الأساسية في انتشار البطالة بين المتعلمين، في حين تمثلت الأسباب الخارجية في تشوه هيكل الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لما عاناه من فترات طويلة تحت الاحتلال الإسرائيلي بالإضافة إلى الإغلاق والحصار الذي تفرضه إسرائيل وخاصة بصورة شاملة على قطاع غزة وعزلها عن العالم الخارجي.
9. أعطى الإطار النظري وبعض النظريات الاقتصادية، وبعض النماذج السابقة حول البطالة عدة متغيرات يمكن أن تؤثر في معدلات البطالة وهي: معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، نسبة الإنفاق الاستثماري، معدل التبادل التجاري، حجم المجتمع النشيط.

ومن خلال الدراسة القياسية توصلت الباحثة إلى ما يلي:

1. بينت نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في الأجل الطويل، بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.
2. وضحت نتائج النموذج القياسي أن المتغيرات ذات التأثير المعنوي في معدل البطالة خلال فترة الدراسة تتمثل في كل من معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، نسبة الإنفاق الاستثماري، معدل التبادل التجاري.

3. بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 60.8% مما يعني أن المتغيرات المستقلة (معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، نسبة الإنفاق الاستثماري، معدل التبادل التجاري) تفسر 60.8% من التغير الحاصل في المتغير التابع (معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية)، والنسبة المتبقية 39.2% ترجع إلى عوامل أخرى (أهمها الحصار وعدم الاستقرار السياسي) لم تدرج في النموذج.
4. دلت النتائج القياسية على وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة وقد وافق ذلك النظرية الاقتصادية تبعاً لقانون أوكن، فكلما زاد النمو الاقتصادي بنسبة 100% سوف يؤدي ذلك لانخفاض معدل البطالة بنسبة 0.0317% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

وترجع الباحثة ضعف ارتفاع النمو الاقتصادي في خفض معدل البطالة بشكل كبير إلى ما يعرف بظاهرة النمو المنخفض للتوظيف أو ما يعرف بالنمو بدون تشغيل أي تحقيق معدلات نمو مقبولة بدون خلق للوظائف ويعزى السبب الرئيسي لتلك الظاهرة كون النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية نمواً عابراً وهذا النوع من النمو نتيجة لعوامل مؤقتة طارئة تتمثل في المساعدات الدولية التي يعتمد عليها الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير والتي غالباً لا توجه إلى رفع معدلات التشغيل وبالتالي خفض معدلات البطالة.

5. دلت النتائج القياسية على وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وقد خالف ذلك الفكر الاقتصادي التقليدي والمتمثل في منحنى فيلبس والذي يقر بوجود علاقة عكسية بينهما، في حين وافقت النتائج الفكر الحديث في الاقتصاد والذي يقر بوجود ظاهرة الركود التضخمي، فكلما زاد معدل التضخم بنسبة 100% سوف يؤدي ذلك لارتفاع معدل البطالة بنسبة 0.4599% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
6. دلت النتائج القياسية على وجود عكسية بين نسبة الإنفاق الاستثماري ومعدل البطالة مما يوافق النظرية الاقتصادية، فكلما زادت نسبة الإنفاق الاستثماري بنسبة 100% سوف يؤدي ذلك

لخفض معدل البطالة بنسبة 0.7949% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى وترجع الباحثة ضعف الاستثمار في خفض معدل البطالة بشكل كبير إلى الأسباب التالية:

- تمول الدولة الاستثمار الجديد عن طريق الضرائب، وذلك بفرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة، وهذا قد يضعف من تأثير الاستثمار الجديد على العمالة، نظراً لانخفاض إنفاق دافعي الضريبة على الاستهلاك، وبالتالي انكماش طلب الصناعات الاستهلاكية على العمل (أي انخفاض العمالة اللاحقة).
- الطلب الاستهلاكي في الأراضي الفلسطينية يغطى أساساً عن طريق الاستيراد، فهنا سيكون الاستثمار سبباً في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة دون أن يكون له أثر ملموس على حجم الإنتاج المحلي في قطاعات سلع الاستهلاك وبالتالي حجم العمالة فيها (العمالة اللاحقة). وفي هذه الحالة لو كان ميزان المدفوعات يعاني من عجز، فإن الاستثمار الجديد يمكن أن يؤدي إلى تفاقم هذا العجز، لأن أثره يتسرب إلى الواردات فيدفعها إلى أعلى.

7. دلت النتائج القياسية على وجود علاقة عكسية بين معدل التبادل التجاري ومعدل البطالة وقد وافق ذلك النظرية الاقتصادية، فكلما زاد حدي التبادل التجاري بنسبة 100% سوف يؤدي ذلك لخفض معدل البطالة بنسبة 1.5118% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
8. دلت النتائج القياسية على وجود أثر سلبي وغير معنوي لحجم المجتمع النشيط على معدل البطالة.

7.2. التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات التي تراها الباحثة مناسبة لمعالجة مشكلة البطالة ومنها:

7.2.1. توصيات خاصة بالجامعات الفلسطينية:

1. ربط مخرجات نظام التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل.
2. الحد من أعداد المقبولين في التخصصات التي تعاني من بطالة مرتفعة.
3. متابعة الطلبة الخريجين من قبل الجامعات ومحاولة توفير فرص العمل لهم.
4. تقديم التوجيه والإرشاد للطلبة حول التخصصات وآفاقها المستقبلية في سوق العمل.

7.2.2. توصيات خاصة بالحكومة الفلسطينية:

1. إجراء مراجعة دقيقة وشاملة للاقتصاد الفلسطيني ولن يتم ذلك إلا بإجراء مصالحة وطنية فلسطينية، وإنهاء الانقسام الفلسطيني، مع الاحتفاظ بخصوصية قطاع غزة، والضفة الغربية كل على حدة، وتقييم السوق الفلسطيني، وتوفير المشاريع الاستثمارية المعتمدة على كثافة عمالية.
2. توفير قاعدة بيانات حديثة لحجم العمالة التي يحتاجها القطاعين العام والخاص والتي تحتاجها القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يساهم في توجيه التعليم ليلبي حاجة سوق العمل.
3. رسم سياسة طويلة الأمد في تطوير العملية التعليمية وتنشيط القطاعات الاقتصادية كذلك تحقيق مواءمة فعالة بين الباحثين عن عمل وفرص العمل عن طريق نظام معلومات سوق عمل فعال.

4. الاهتمام بقطاعي الزراعة والخدمات نظراً لاستيعابهما عدد كبير من الأيدي العاملة.
5. تبني السياسات المشجعة لإقامة المشروعات الصغيرة نظراً لكفاءتها في خلق فرص عمل حرة للشباب.
6. تسهيل مهام المستثمرين الفلسطينيين والأجانب وفق قوانين وشروط تتلاءم مع طبيعة مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية الاقتصادية والبيئية لإقامة مشاريع صناعية وزراعية وتجارية جديدة لاحتواء عدد كبير من العاطلين عن العمل.
7. إعطاء دور أكثر فعالية للقطاع الخاص باعتباره ملاذ لمستقبل الأيدي العاملة.

7.2.3. توصيات خاصة بالقطاع الخاص:

1. حث القطاع الخاص على زيادة الإقبال على العمالة الشابة وإبداء المرونة فيما يتعلق بمتطلبات الخبرة العملية الطويلة، وتوفير معلومات العرض والطلب للمهن المختلفة للطرفين.
2. التوسع في أنشطة استثمار القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع القطاع العام على أساس التكافؤ والتنافس.
3. العدالة في تكافؤ فرص التوظيف في القطاعين الخاص والعام.

7.2.4. راسمي السياسات الاقتصادية (شركاء رسم السياسة الاقتصادية وهم المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني):

1. تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بالاستجابة للحد من البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

2. التركيز على تحسين تنافسية المنتجات المصنعة في الاقتصاد الفلسطيني، بهدف تحسين شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وزيادة التكوين الرأسمالي في هذه المنتجات، حيث أن زيادة التكوين الرأسمالي في الإنتاج يؤدي إلى خلق قيم مضافة أعلى، كما يؤدي إلى قيم وأسعار أعلى في السوق الدولية وتالياً إلى تحسين ظروف سوق العمل في الأراضي الفلسطينية وزيادة معدلات التشغيل.

7.3. آفاق البحث:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن هناك حاجة إلى مزيد من البحث والتنقيب حول موضوع البطالة. بحيث أن الدراسات التطبيقية التي تعتمد على النماذج الحديثة ذات التأصيل العلمي المتين، يمكن أن تساهم في صياغة الاقتراحات المناسبة بخصوص وضع السياسات الاقتصادية السليمة بهدف التحكم في معدلات البطالة عند مستوياتها الطبيعية، لهذا ترى الباحثة فتح أبواب وآفاق علمية جديدة، من بينها:

- دراسة العلاقة بين سياسة الأجور ومعدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني.
- القيام بدراسة تحليلية قياسية بين البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية.
- القيام بدراسة قياسية لظاهرة التضخم الركودي في الأراضي الفلسطينية.

وختاماً أرجو أن تكون هذه الدراسة في الشكل الذي استهدفته وأردته فإن بدا كذلك فذاك فهو رجائي وإن أنا قصرت في شيء فالعصمة لله وله الكمال دون سواه.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. ابدجمان، مايكل، ترجمة وتعريب، منصور، محمد، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 1988.
2. إبراهيم، نعمة الله؛ إسماعيل، إسماعيل، **أسس الاقتصاد الكلي**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2006.
3. ابن منظور، **لسان العرب**، ج1، د.ط، بيروت، لبنان، دار لسان العرب، د.ت.
4. أبو السعود، محمد وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003.
5. أبو شرار، علي، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.
6. أرنلد، دانيال، ترجمة: شمس الدين، الأمير، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.
7. الأشوح، زينب، **الأطراد والبيئة ومداواة البطالة**، د.ط، القاهرة، مصر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
8. الأمين، عبد الوهاب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2002.
9. جامع، أحمد، **العلاقات الاقتصادية الدولية (التبادل الدولي، المدفوعات الدولية، النظام النقدي الدولي)**، الجزء الأول، القاهرة، دار النهضة العربية، 1979.
10. الجمل، أحمد، **البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2008.
11. جوارتيني، جيمس؛ استروب ريجاد، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**، ترجمة وتعريب: عبد الرحمن، عبد الفتاح؛ محمد، عبد العظيم، د.ط، الرياض، دار المريخ للنشر والتوزيع، 1988.
12. الحجازي، عبيد، **الاقتصاد الدولي (التبادل الدولي- نظرية التجارة الخارجية في الفكرين التقليدي والحديث- نظرية ميزان المدفوعات- التكتلات الاقتصادي)**، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، 2004/2003.
13. حردان، طاهر، **أساسيات الاستثمار**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2012.
14. حسن، راوية، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2005.
15. حسين، عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، د.ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
16. حسين، مجيد؛ سعيد، عفاف، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2004.
17. خلف، فليح، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر، 2001.
18. خليفة، محمد، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، مصر، دار القاهرة للنشر والتوزيع، 2001.

19. خليل، سامي، **النظريات والسياسات النقدية والمالية**، الطبعة الأولى، الكويت، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 1986.
20. داود، حسام وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.
21. الدباغ، أسامة؛ الجرمود، أثيل، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، عمان، دار المناهج، 2003.
22. رشيد، عبد الحكيم، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار البداية للنشر والتوزيع، 2010.
23. الروبي، نبيل، **نظرية التضخم**، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
24. الزواوي، خالد، **البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل"**، الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004.
25. السمهوري، محمد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الثانية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2000.
26. السيفو، وليد، وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2006.
27. شبيب، دريد، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، الطبعة العربية، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
28. شمس الدين، عبد الأمير، **أصول الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1989.
29. الشوربجي، مجدي، **الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، 1994.
30. الصعيدي، عبد الله، **مبادئ علم الاقتصاد**، دبي، مطابع البيان التجارية، 2004.
31. الطحاوي، منى، **اقتصاديات العمل**، جمهورية مصر العربية، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995.
32. عبد الحميد، عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007.
33. عبيد، سعيد، **الاستثمار في الأوراق المالية**، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1998.
34. عجمية، محمد؛ ناصف، إيمان، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر، 2002.
35. عريقات، حربي، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
36. العصار، رشاد؛ الشريف، عليان، **المالية الدولية**، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر، 2000.
37. عمر، حسين، **الموسوعة الاقتصادي**، الطبعة الرابعة الموسعة، دار الفكر العربي، 1992.
38. عناية، غازي، **التضخم المالي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985.
39. عوض الله، زينب، شهاب، مجدي، الفولي، أسامة، **أصول الاقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006.

40. عوض، أحمد، **مقدمة في الاقتصاد الجزئي**، الطبعة الأولى، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، 1983.
41. العيساوي، كاظم؛ الوادي، محمود، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2007.
42. غانم، محمد، **الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2011.
43. القريشي، مدحت، **اقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2007.
44. قنطقجي، سامر، **مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام**، المملكة العربية السعودية، 2004.
45. محمد، شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
46. مصطفى، أحمد، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2007.
47. معروف، هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2005.
48. مقداد، محمد، **القياس الاقتصادي وتحليل البيانات**، الطبعة الثانية، دار المقداد للطباعة، غزة، 2010.
49. ناشد، سوزي، عوض الله، زينب ، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، لبنان، منشورات حلبي الحقوقية، 2006.
50. نجا، علي، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية–تطبيقية**، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2005.
51. النسور، إياد، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013.
52. الوزني، خالد، الرفاعي، أحمد، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة العاشرة، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2009.

ثانياً: رسائل الماجستير والدكتوراه

1. إبراهيمي، نادية، **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس–سطيف–، 2013.
2. ادريوش، دحماني، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
3. بعداش، عبد الكريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005**، رسالة دكتواره، جامعة الجزائر، 2008.
4. بن أحمد، أحمد، **النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة (10: 3:2007–1983)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.
5. بن فايزة، نوال، **إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990–2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل"ANEM"**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

6. بن هارون، عبد الرازق، **استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي –حالة التمور الجزائرية–**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر، 2013.
7. بنابي، فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي–دراسة نظرية–**، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009.
8. الجلال، أحمد، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990–2003)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.
9. حامد، نيفين، **تطور السياسات الاقتصادية خلال الفترة 1975–1992 ودورها في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري مع التركيز على سياسات التكيف (التحرير الاقتصادي)**، رسالة دكتوراه، جامعة قناة السويس، 1999.
10. حمادي، خديجة، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970–2005) دراسة قياسية اقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.
11. حمداني، محي الدين، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009.
12. الحنيطي، يوسف، **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن، دراسة قياسية (1969–1993)**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1996.
13. ذبيح، محمد، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
14. رجب، محمد، **أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011.
15. الشبول، نايف، **التضخم في الاقتصاد الأردني– دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، 1981.
16. شلالي، فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005–2009**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.
17. صالح، عبد الرازق، **ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي الواقع والاحتساب**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2008.
18. عبد الحق، خالد، **دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005.
19. عبد القادر، بلعربي، **الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي –دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية–**، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2010.
20. عقون، سليم، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة– دراسة قياسية تحليلية– حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس–سطيف–، 2010.

21. عيسى، محمود، **الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013.
22. الفرا، مرام، **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.
23. قاسيمي، ناصر، **خريجو الجامعة وسوق العمل**، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1992.
24. نصر، لؤي، **دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
25. النويصر، خالد، **بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين واقعها وأسبابها وحلولها**، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، 2000.
26. هتهات، سعيد، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2006.
27. وادي، مدحت، **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية (دراسة تحليلية تطبيقية)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

ثالثاً: التقارير (الرسمية وغير الرسمية)

1. الجعفري، محمود؛ لافي، دارين، 2004: مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 1999، رام الله، فلسطين.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2002، رام الله، فلسطين.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، فلسطين في أرقام 2012، رام الله، فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2012، رام الله، فلسطين.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز- 2013، رام الله، فلسطين.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، رقم (6)، رام الله، فلسطين.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، 2012، رام الله، فلسطين.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة- السلع والخدمات، 2012: نتائج أساسية، رام الله، فلسطين.

10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول- كانون أول، 2012)، الربع الرابع 2012، تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة، رام الله، فلسطين.
11. دائرة الإحصاءات العامة، 2011، حالة البطالة في الأردن 2010.
12. سلطة النقد الفلسطينية، 2011، التقرير السنوي لعام 2010، رام الله، فلسطين
13. سلطة النقد الفلسطينية، 2012، التقرير السنوي لعام 2011، رام الله، فلسطين.
14. سلطة النقد الفلسطينية، 2013، التقرير السنوي لعام 2012، رام الله، فلسطين.
15. شبانة، لؤي؛ البرغوثي، سفيان، 1999، البطالة في الأراضي الفلسطينية: المشكلة وآفاق الحل، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية.
16. صندوق النقد الدولي- البنك الدولي، 2007، الضفة الغربية وقطاع غزة، التطورات الاقتصادية في عام 2006- تقييم أولي.
17. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2006، البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها.
18. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2013، تقرير نهائي لجلسة طاولة مستديرة (9) الاقتصاد الفلسطيني بعد 20 عاماً من اتفاقية أوسلو.
19. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2013، تقرير نهائي لجلسة طاولة مستديرة (6) قانون الشركات الجديد الصادر في قطاع غزة بالمقارنة مع قوانين الشركات الحالية.
20. مكحول، باسم، 2000، تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس.
21. مكحول، باسم، 2002، الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس.
22. النفيعي، عبد الله، 1993، التعطل في دول الأسكوا، الأردن، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأسكوا.
23. وزارة التخطيط بغزة، 2013، الموازنة العامة بين النظرية والتطبيق.
24. وزارة الخطيط بغزة، 2010، الحصار على قطاع غزة وإنجازات الحكومة في مواجهته.

رابعاً: أوراق العمل

1. أحمد، خليلي؛ هاشمي، بريقل، **مداخلة مشتركة بعنوان واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع**، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011م.
2. برحومة، عبد الحميد؛ أبو طرفة، صورية، **دور سياسة الإدماج المهني في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2008-2011**، -دراسة حالة وكالة التشغيل بولاية تبسة-، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011م.

3. جادو، أميمة، **أزمة بطالة المتعلمين في مصر وسبل مواجهتها في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة- دراسة وصفية تحليلية-**، مؤتمر الأزمة التعليمية في كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2001.
4. الجعفري، محمود، **دور القطاع الخاص الفلسطيني في توليد فرص العمل: 1995-2005**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2006.
5. رحالي، بلقاسم؛ فلاك، ركن الدين، **دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011م.
6. زاكان، أحمد؛ بلعباس، رابح، **العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة- دراسة قياسية لحالة الجزائر1973-2008**، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011م.
7. سعيد، آصف، **التجربة الفلسطينية للنهوض بالتشغيل**، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل مخططي التشغيل، دبي - الإمارات العربية المتحدة، 6 - 7 ديسمبر/ كانون الأول 2009.
8. الشيخ حسين، صطوف، **البطالة في سورية 1994-2004**، نسخة إلكترونية، دمشق، 2007.
9. الصوراني، غازي، **واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة**، يناير 2006.
10. الطحاوي، منى، **تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين**، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بعنوان البطالة في مصر، 1989.
11. طرطار، أحمد، حليمي، سارة، **واقع وأفاق البطالة في الوطن العربي**، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011م.
12. طشطوش، هايل، **البطالة - المسببات والآثار/ رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج**، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011م.
13. عشي، صليحة، **البطالة والفقر في الإسلام بين العلاج والحلول**، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011م.
14. علي، يوسفات، **البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)**، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011م.
15. عمران، بشراير، **أثر القطاع الاقتصادي العام على البطالة في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال نماذج بانال**، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011م.
16. الفليت، خلود، **تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي**، بحث مقدم إلى مؤتمر "الإسلام والتحديات المعاصرة"، الجامعة الإسلامية، 2-3 أبريل2007م.
17. فوزي، سميحة، **سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر**، ورقة عمل (68)، مقدمة لمؤتمر "التشغيل والبطالة في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 13-14 يناير 2002.

18. لعراف، فائزة؛ سعودي، نجوى، **دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011**، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011م.
19. محمد، شكوري؛ عبد الرحيم، شيبي، **البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية**، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدولة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 17-18 مارس 2008.
20. مراد، محمد، **البطالة والسياسات الاقتصادية**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جمعية دار العلوم الاقتصادية السورية، 2008.
21. المصبح، عماد الدين، **العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية**، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدولة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 17-18 مارس 2008.
22. مقداد، محمد وآخرون، **مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة، كلية التجارة- الجامعة الإسلامية، 13-15 فبراير 2006.
23. مكحول، باسم، **مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2006.
24. مكحول، **محددات البيئة الاستثمارية المواتية في السوق الفلسطيني**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني،2007.
25. النمروطي، خليل؛ الفرا، ماجد، **معوقات الاستثمار الخارجي في قطاع غزة دراسة ميدانية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة"، 2005.
26. يعقوبي، محمد؛ بوتيارة، عنتر، **تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)**، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة،2011.

خامساً: المجلات العلمية

1. أبو مدللة، سمير؛ الأغا، وفيق، **ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتهما**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1 (B)، 2011.
2. ادريوش، دحماني، **النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 27 (6)، 2013.
3. آل عروان، إبراهيم، **نظرية التوزيع: دراسة اقتصادية فقهية**، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 16، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (1)، 2003.
4. بلول، صابر، **الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية الواقع، الأسباب، الحلول**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 2، 2002.

5. جودة، ندوة؛ عيسى، رجاء، **العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار"Toda-Yamamoto"**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية، المجلد 12، العدد 3، 2010.
6. حسن، يحيى؛ زكي، حسام الدين، **تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية**، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد 25، 2012
7. حسين، عيادة، **البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها- وسبل معالجتها**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8، 2012.
8. حمود، نوال، **استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد7، 2011.
9. الرضيع، حسن، **تحليل العوامل المؤثرة في التضخم في الأراضي الفلسطينية للفترة 1995-2012**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4318، محور الإدارة والاقتصاد، 2013/12/27.
10. الرميتي، محمد، **مجلة الاقتصاد الإسلامي**، العدد 228، 2000.
11. زكي، رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 226، أكتوبر1998.
12. شبانة، لؤي، **البطالة الفلسطينية في إطار المنظور الدولي: دراسة مقارنة**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 22 (6)، 2008.
13. شلهوب، هيفاء، **معوقات مكافحة التسول في المملكة العربية السعودية "دراسة مطبقة على الأخصائيين في أجهزة مكافحة التسول"**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 29، العدد 57، 2002.
14. الشوربجي، مجدي، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 6، د.ت.
15. شيخ العيد، جلال؛ بهدي، عيسى، **قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011**، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.
16. العباس، بلقاسم، **تحليل البطالة**، سلسلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد 58، 2006.
17. عباس، صباح، **أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (1990-2005) بحث تطبيقي**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 17، أيار 2008.
18. عبد الحليم، أحمد، **البطالة في محافظة المفرق "دراسة ميدانية تحليلية"**، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 2 (أ)، 1418هـ/1997م.
19. عبد الغني، دادن؛ عبد الرحمن، بن طجين، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
20. عبد الله، منى، **أزمة البطالة الأسباب والحلول**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 24، 2009.
21. لبد، عماد، **تحديات إسقاطات البطالة في الأراضي الفلسطينية (2000-2010)**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد الثاني عشر، العدد 1، 2004.
22. محمد، زروق، **تقييم واقع بطالة الشباب في السودان: دراسة تحليلية وتطبيقية-السودان (1990-2006)**، مجلة العلوم الإنسانية، مايو 2012.

23. محمد، أحمد، **منهجية التكامل المشترك لتقدير دالة الاستثمار في العراق**، مجلة ديالا للعلوم، المجلد 9، العدد 4، 2013.

24. مراد، سامي، **البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على سلوك الشباب**، مجلة البحوث الإدارية، السنة الرابعة والعشرون، العدد 4، 2006.

25. المصبح، عماد الدين، **محددات التضخم في سورية خلال الفترة 1970-2004**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، 34(4).

26. معتوق، سهير محمود، "**ظاهرة التضخم الركودي بين التأصيل النظري والواقع العلمي**" **في مصر المعاصرة**، العدد 414، 1988.

27. هلال، جنان، الجنابي، نبيل، **طروحات نظرية؛ لدور التوقعات في تحليل Phillips**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، 2010.

سادساً: المقابلات

1. نوفل، أسامة، مدير عام الإدارة العامة للتنمية المستدامة في وزارة التخطيط، غزة، 2015/1/28.

سابعاً: الجرائد

1. طه، شريف، أكبر مؤسسة للبطالة في التاريخ، الأهرام، العدد 43609، بتاريخ 2006/4/30.

ثامناً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. A.H. Studenmund,**Using Econometrics: A Practical Guide**, 6th Edition, Prentice Hall, 2010.
2. Arslan, Muhammed and Zaman, Rashid:" **Unemployment and it's determinants: A study of Pakistan Economy**"**(1990-2010)**, journal of economics and sustainable development, Vol (5), No 13, 2014.
3. Aurangzeb and Asif, Khola: "**Factors Effecting Unemployment: A Cross Country Analysis**", International journal of academic research in business and social sciences, Vol (3), No 1, 2013.
4. Brooks, Chris, **introductory econometrics for finance**, second edi ,Cambridge university, new yourk, 2008.
5. Dogan, Hasan and others: **Evaluation as Econometrics of the Relationship between Unemployment and Economics Growth in Turkey (Okun's Law Case)**, Journal of new results in science, No 8, 2015.

6. Eita, Joel and Ashipala, Johannes: **Determinants of Unemployment in Namibia**, International Journal of Business and Management, Vol (5), No 10, 2010.
7. Kamran, Asif and others: "**A study on determinants of Unemployment in Pakistan**", Vol (242), 2014.
8. Miler R.L., **Economics Today**, Harper & Row Publishers, New York,1988.
9. Samuelson, Paul and Nordhous, William: **Economics**, fourteenth Edition, McGraw, Hill International Editions, 1992.
10. Schultz,T.W, **Investment in Human Capital**, American Economic Review, Vol(51), No (1), 1961.
11. United Nations, **World Population Prospects**, The 2006 Revision, New york, 2007.

تاسعاً: مواقع الانترنت

1. Barreto, H. and Howland, F. (1993), "There Are Two Okun's Law Relationships between Output and Unemployment "، www.wabash.edu/dept/economics/Faculty Work/Okun/okun93.pdf
2. Biyase, Mdu and Bonga-Bonga, Lumengo,(2007), "South Africa's Growth Paradox," DEGIT Conference Papers, c012_043, DEGIT, Dynamics, Economic Growth, and International Trade, 9 13
3. Kamgnia, B. D. (2006), "Growth-Employment Nexus: What are the Specificities in Africa "،؟ www.afdb.org/pls/portal/url/ITEM/22FF75FB869CCCEDE040C00A0C3D33E5
4. الشبكة الإسلامية البطالة قنبلة موقوتة، موقع انترنت www.islamweb.net/ahajj/index.php?page=article&lang=A
5. فشل برامج التنمية يعيق الحلول، www.arabliss.wordpress.com/tag

الملاحق

ملحق (1): البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة المستخدمة في تقدير النموذج القياسي

L	t	ln	I	g	U	السنة
38.9	22.6	31.7	10.8	7.1	18.2	1995
40.1	22.2	31.5	8.4	1.2	23.8	1996
40.7	24.0	31.0	7.6	14.7	20.3	1997
41.6	25.7	31.1	5.6	14.3	14.4	1998
41.6	22.4	39.5	5.5	8.3	11.8	1999
39.8	29.0	30.3	2.8	−8.6	14.3	2000
36.8	22.0	26.3	1.2	−9.3	25.3	2001
36.1	20.7	25.5	5.7	−12.5	31.2	2002
38.4	20.2	28.5	4.4	14.0	25.5	2003
38.5	19.0	26.6	3	10.3	26.8	2004
38.9	20.1	25.7	4.1	10.8	23.5	2005
42.3	20.3	24.7	3.8	−3.9	23.7	2006
43.6	24.6	18.1	1.9	6.6	21.7	2007
42.9	27.2	23.0	9.9	6.1	26.6	2008
41.6	26.7	24.6	2.75	8.7	24.5	2009
41.1	29.0	22.1	3.75	8.1	23.7	2010
43	33.9	19.3	2.88	12.4	20.9	2011
43.5	29.5	21.6	2.78	6.3	23	2012

ملحق (2): الشكل الانتشاري بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

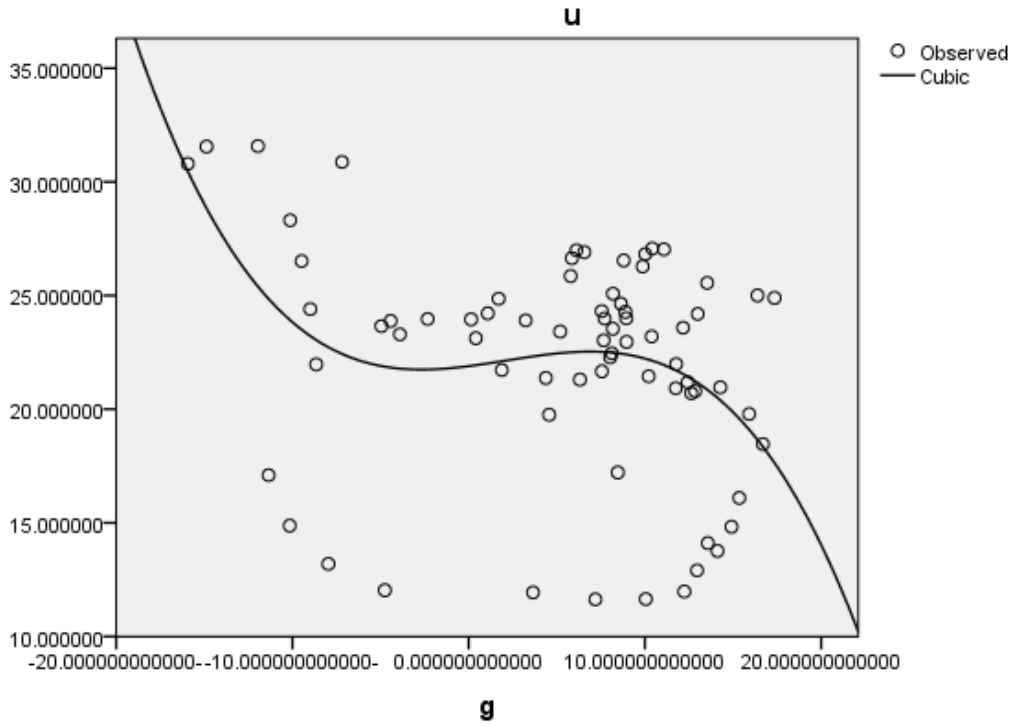

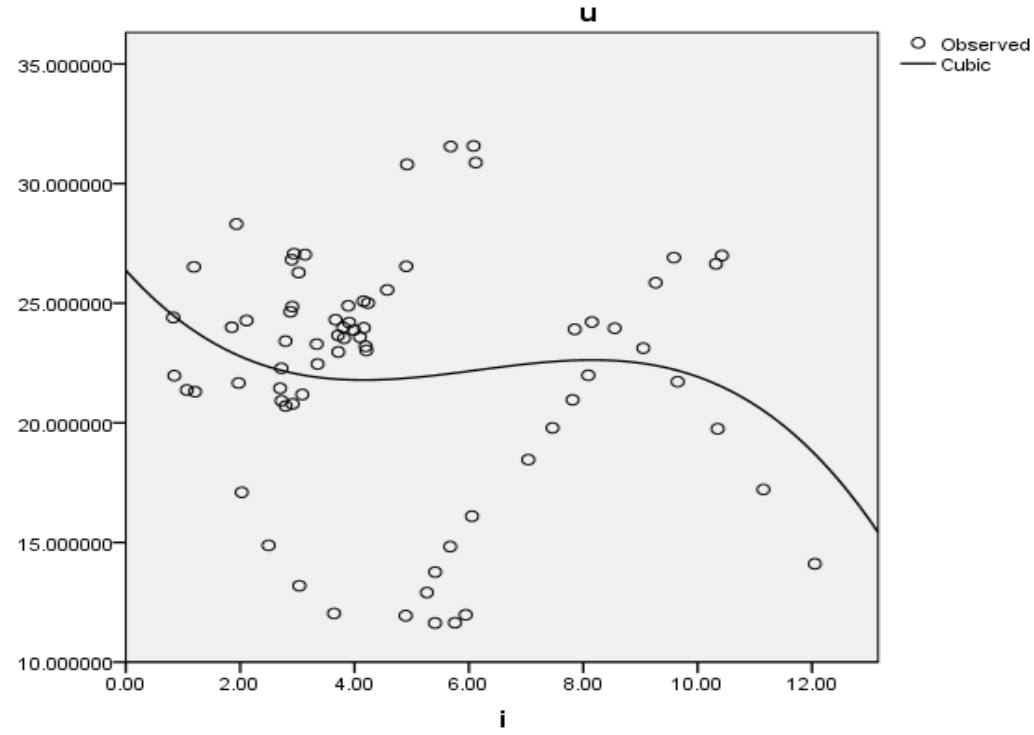

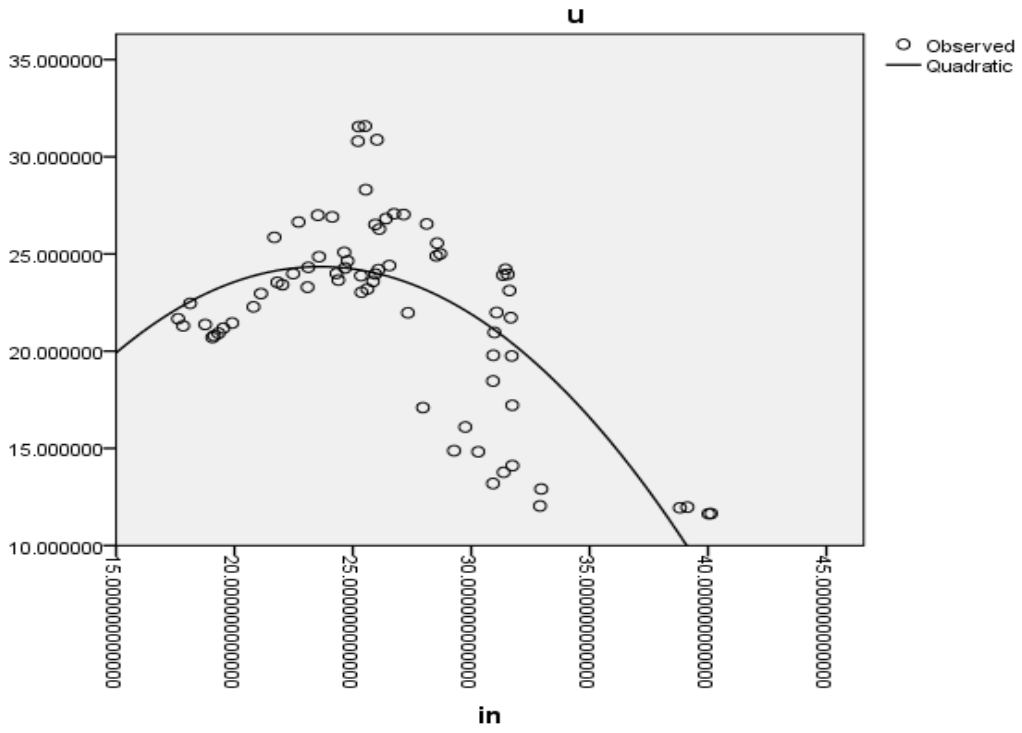
u
Observed
Quadratic
35.000000
30.000000
25.000000
20.000000
15.000000
10.000000
15.000000000000
20.000000000000
25.000000000000
30.000000000000
35.000000000000
40.000000000000
45.000000000000
in

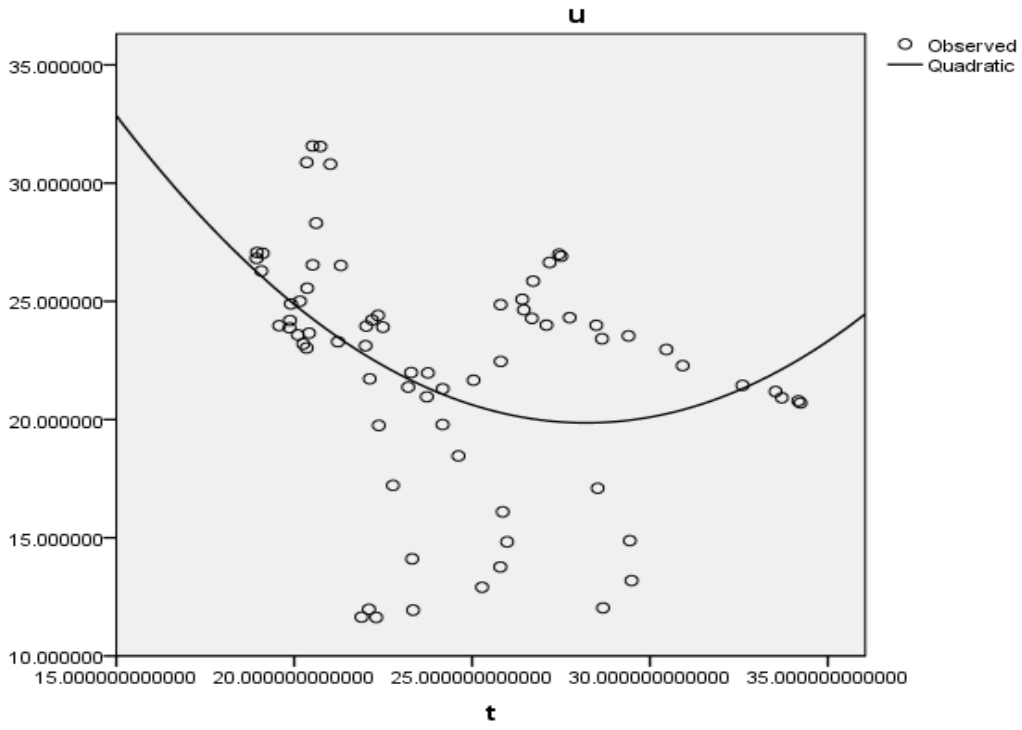
u
Observed
Quadratic
35.000000
30.000000
25.000000
20.000000
15.000000
10.000000
15.000000000000
20.000000000000
25.000000000000
30.000000000000
35.000000000000
t

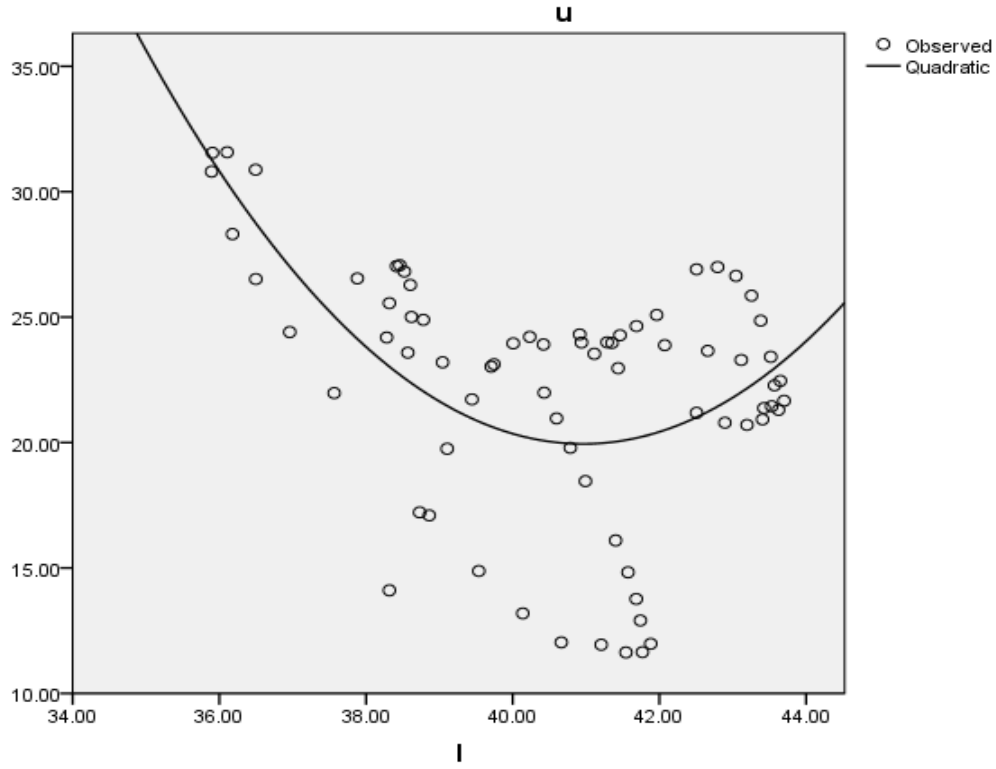

ملحق (3): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة

Date: 02/09/15 Time: 08:46
Sample (adjusted): 1995Q4 2012Q4
Included observations: 69 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: U G1 I1 IN1 L1 T1
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.558322	135.0316	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.398265	78.64661	69.81889	0.0083
At most 2	0.257400	43.59886	47.85613	0.1186
At most 3	0.152906	23.06464	29.79707	0.2429
At most 4	0.129085	11.61453	15.49471	0.1764
At most 5	0.029666	2.077938	3.841466	0.1494

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 02/09/15 Time: 08:47
Sample (adjusted): 1995Q4 2012Q4
Included observations: 69 after adjustments
Trend assumption: Quadratic deterministic trend
Series: U I1 IN1 L1 T1 G1
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.574320	162.3505	107.3466	0.0000
At most 1 *	0.417203	103.4198	79.34145	0.0003
At most 2 *	0.358977	66.16560	55.24578	0.0041
At most 3 *	0.206862	35.48204	35.01090	0.0445
At most 4 *	0.143946	19.49073	18.39771	0.0351
At most 5 *	0.119313	8.766623	3.841466	0.0031

Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق (4): نتائج تقدير النموذج القياسي الأولي

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: 02/09/15 Time: 13:16
Sample: 1995Q1 2012Q4
Included observations: 72

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	51.30699	3.524657	14.55659	0.0000
G1	-0.000331	0.000210	-1.577407	0.1195
I1	0.001359	0.000886	1.534761	0.1296
IN1	-0.014156	0.001233	-11.47824	0.0000
L1	-0.007881	0.002255	-3.494543	0.0009
T1	-0.009372	0.001906	-4.915919	0.0000

R-squared	0.731731	Mean dependent var	22.17778
Adjusted R-squared	0.711408	S.D. dependent var	4.943588
S.E. of regression	2.655733	Akaike info criterion	4.870973
Sum squared resid	465.4924	Schwarz criterion	5.060696
Log likelihood	-169.3550	Hannan-Quinn criter.	4.946502
F-statistic	36.00443	Durbin-Watson stat	0.265514
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق (5): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد استخدام AR(1) Method

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: 02/13/15 Time: 19:51
Sample (adjusted): 1995Q2 2012Q4
Included observations: 71 after adjustments
Convergence achieved after 12 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	48.76156	4.699150	10.37668	0.0000
G1	-0.000456	0.000136	-3.356190	0.0013
I1	0.004385	0.000830	5.284335	0.0000
IN1	-0.008586	0.001593	-5.388406	0.0000
T1	-0.013499	0.002148	-6.285856	0.0000
L1	-0.006608	0.002965	-2.228524	0.0294
AR(1)	0.863502	0.033147	26.05066	0.0000

R-squared	0.966659	Mean dependent var	22.29142
Adjusted R-squared	0.963533	S.D. dependent var	4.883145
S.E. of regression	0.932498	Akaike info criterion	2.791487
Sum squared resid	55.65135	Schwarz criterion	3.014568
Log likelihood	-92.09777	Hannan-Quinn criter.	2.880199
F-statistic	309.2599	Durbin-Watson stat	0.638680
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.86

ملحق (6): نتائج اختبار LM لتحديد رتبة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	70.19825	Prob. F(2,64)	0.0000
Obs*R-squared	49.45558	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/27/15 Time: 18:01
Sample: 1995Q1 2012Q4
Included observations: 72
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.957112	2.028984	-0.471720	0.6387
G1	-0.000170	0.000128	-1.320548	0.1914
I1	4.10E-05	0.000509	0.080599	0.9360
IN1	1.57E-05	0.000702	0.022439	0.9822
T1	-0.000371	0.001095	-0.339196	0.7356
L1	0.000797	0.001306	0.609906	0.5441
RESID(-1)	1.037423	0.119509	8.680722	0.0000
RESID(-2)	-0.265947	0.126778	-2.097731	0.0399

R-squared	0.686883	Mean dependent var	-1.02E-14
Adjusted R-squared	0.652636	S.D. dependent var	2.560514
S.E. of regression	1.509105	Akaike info criterion	3.765350
Sum squared resid	145.7535	Schwarz criterion	4.018313
Log likelihood	-127.5526	Hannan-Quinn criter.	3.866056
F-statistic	20.05664	Durbin-Watson stat	1.642457
Prob(F-statistic)	0.000000		

Date: 05/03/15 Time: 12:09
Sample: 1995Q1 2012Q4
Included observations: 72

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.795	0.795	47.424	0.000
		2	0.518	-0.309	67.866	0.000
		3	0.227	-0.200	71.851	0.000
		4	-0.028	-0.122	71.912	0.000
		5	-0.145	0.146	73.587	0.000
		6	-0.195	-0.075	76.673	0.000
		7	-0.196	-0.053	79.834	0.000
		8	-0.170	-0.042	82.235	0.000
		9	-0.180	-0.132	84.985	0.000
		10	-0.181	-0.003	87.805	0.000
		11	-0.172	-0.011	90.399	0.000
		12	-0.159	-0.037	92.657	0.000
		13	-0.191	-0.255	95.953	0.000
		14	-0.235	-0.089	101.01	0.000
		15	-0.282	-0.101	108.42	0.000
		16	-0.318	-0.104	118.07	0.000
		17	-0.260	0.100	124.61	0.000
		18	-0.161	-0.046	127.17	0.000
		19	-0.039	-0.037	127.32	0.000
		20	0.087	-0.022	128.10	0.000
		21	0.163	0.024	130.88	0.000
		22	0.221	0.052	136.08	0.000
		23	0.260	0.057	143.44	0.000
		24	0.283	0.062	152.33	0.000
		25	0.303	0.034	162.73	0.000
		26	0.300	0.048	173.15	0.000
		27	0.268	0.036	181.67	0.000
		28	0.203	0.006	186.66	0.000
		29	0.088	-0.152	187.61	0.000
		30	-0.030	-0.041	187.73	0.000
		31	-0.123	-0.019	189.69	0.000
		32	-0.175	-0.010	193.77	0.000

ملحق (7): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد استخدام AR(2) Method

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: 02/13/15 Time: 20:08
Sample (adjusted): 1995Q3 2012Q4
Included observations: 70 after adjustments
Convergence achieved after 9 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	44.67589	5.797622	7.705898	0.0000
G1	-0.000311	9.12E-05	-3.414610	0.0011
I1	0.004377	0.000638	6.856606	0.0000
IN1	-0.006806	0.001664	-4.089187	0.0001
T1	-0.013445	0.002280	-5.897845	0.0000
L1	-0.005538	0.003785	-1.462856	0.1486
AR(1)	1.575098	0.085121	18.50431	0.0000
AR(2)	-0.626498	0.077440	-8.090076	0.0000

R-squared	0.984093	Mean dependent var	22.36393
Adjusted R-squared	0.982297	S.D. dependent var	4.879751
S.E. of regression	0.649271	Akaike info criterion	2.081277
Sum squared resid	26.13627	Schwarz criterion	2.338248
Log likelihood	-64.84470	Hannan-Quinn criter.	2.183349
F-statistic	547.9368	Durbin-Watson stat	2.141727
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.79-.08i	.79+.08i

ملحق (8): نتائج اختبار (Jarque– Bera) للتوزيع الطبيعي

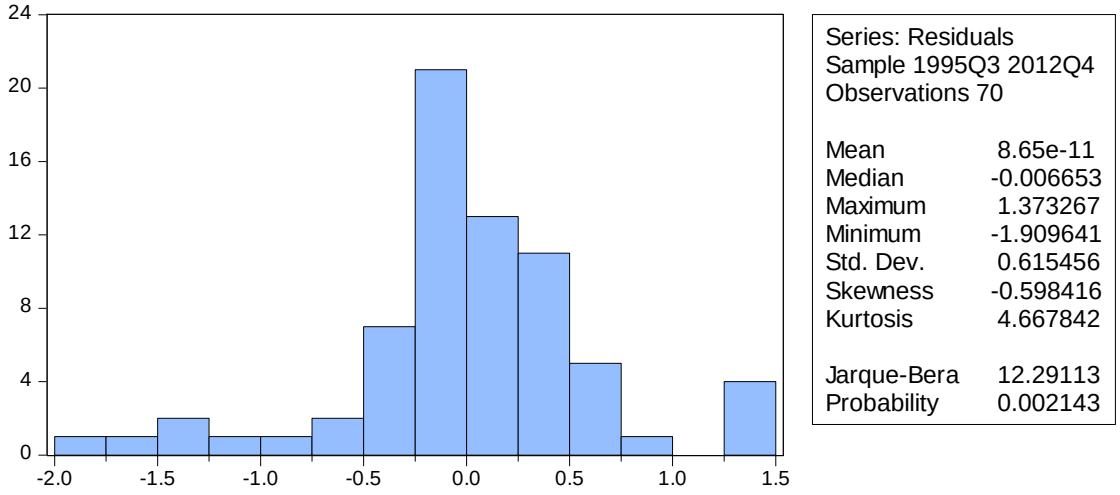

ملحق (9): نتائج اختبار (T) لاختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

Hypothesis Testing for E1
Date: 02/28/15 Time: 08:46
Sample (adjusted): 1995Q3 2012Q4
Included observations: 70 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = -1.80e-12
Sample Std. Dev. = 0.625647

Method	Value	Probability
t-statistic	-2.40E-11	1.0000

ملحق (10): نتائج اختبار استقلال حد الخطأ عن جميع قيم المتغيرات المستقلة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/18/15 Time: 19:47
Sample (adjusted): 1995Q3 2012Q4
Included observations: 70 after adjustments
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation Probability	E1	G1	I1	IN1	T1	L1
E1	1.000000 -----					
G1	-0.157119 0.1940	1.000000 -----				
I1	0.005417 0.9645	-0.018145 0.8815	1.000000 -----			
IN1	-0.168290 0.1637	0.146671 0.2257	0.219082 0.0684	1.000000 -----		
T1	0.146595 0.2259	0.083697 0.4909	-0.079197 0.5146	-0.376596 0.0013	1.000000 -----	
L1	-0.020156 0.8685	0.254285 0.0336	0.063351 0.6024	-0.244185 0.0416	0.582086 0.0000	1.000000 -----

ملحق (11): نتائج اختبار(ARCH) لتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.826309	Prob. F(1,67)	0.1811
Obs*R-squared	1.830918	Prob. Chi-Square(1)	0.1760

ملحق (12): نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)

Variance Inflation Factors
Date: 02/28/15 Time: 08:25
Sample: 1995Q1 2012Q4
Included observations: 70

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	33.61243	14.74807	NA
G1	8.32E-09	1.029036	1.025459
I1	4.07E-07	1.228200	1.224715
IN1	2.77E-06	3.317631	2.713415
T1	5.20E-06	3.529593	2.696132
L1	1.43E-05	19.14173	1.435972
AR(1)	0.007246	15.58970	14.89202
AR(2)	0.005997	15.99449	14.94178

ملحق (13): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد حذف المتغير L

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: 03/02/15 Time: 08:41
Sample (adjusted): 1995Q3 2012Q4
Included observations: 70 after adjustments
Convergence achieved after 8 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	37.03922	2.461484	15.04751	0.0000
G1	-0.000317	9.17E-05	-3.457973	0.0010
I1	0.004599	0.000624	7.373356	0.0000
IN1	-0.007949	0.001480	-5.370972	0.0000
T1	-0.015118	0.001982	-7.627044	0.0000
AR(1)	1.586661	0.082906	19.13816	0.0000
AR(2)	-0.644617	0.075483	-8.539852	0.0000

R-squared	0.983561	Mean dependent var	22.36393
Adjusted R-squared	0.981996	S.D. dependent var	4.879751
S.E. of regression	0.654762	Akaike info criterion	2.085550
Sum squared resid	27.00894	Schwarz criterion	2.310399
Log likelihood	-65.99424	Hannan-Quinn criter.	2.174863
F-statistic	628.2430	Durbin-Watson stat	2.152634
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.79-.12i	.79+.12i

ملحق (14): نتائج تقدير النموذج القياسي بصورته النهائية

Dependent Variable: UN
Method: Least Squares
Date: 03/03/15 Time: 21:21
Sample (adjusted): 1995Q3 2012Q4
Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.146645	0.139016	15.44169	0.0000
G1N	-0.000317	9.02E-05	-3.514247	0.0008
I1N	0.004599	0.000612	7.511463	0.0000
IN1N	-0.007949	0.001447	-5.492723	0.0000
T1N	-0.015118	0.001946	-7.767714	0.0000

R-squared	0.631426	Mean dependent var	1.313292
Adjusted R-squared	0.608745	S.D. dependent var	1.030545
S.E. of regression	0.644610	Akaike info criterion	2.028407
Sum squared resid	27.00894	Schwarz criterion	2.189014
Log likelihood	-65.99424	Hannan-Quinn criter.	2.092202
F-statistic	27.83885	Durbin-Watson stat	2.152634
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق (15): نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط بين حجم المجتمع النشيط ومعدل البطالة في الأراضي الفلسطينية:

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: 05/16/15 Time: 08:29
Sample: 1995Q1 2012Q4
Included observations: 72

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	37.23370	5.190557	7.173353	0.0000
L1	-0.009142	0.003134	-2.917303	0.0047

R-squared	0.108401	Mean dependent var	22.17778
Adjusted R-squared	0.095664	S.D. dependent var	4.943588
S.E. of regression	4.701183	Akaike info criterion	5.960890
Sum squared resid	1547.078	Schwarz criterion	6.024131
Log likelihood	-212.5920	Hannan-Quinn criter.	5.986066
F-statistic	8.510658	Durbin-Watson stat	0.084996
Prob(F-statistic)	0.004742		

تمت بحمد الله